جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات

إعداد

د/ مروة عزت عبد الجواد

أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية– جامعة بني سويف

د / وليد محمد عبد الحليم

مدرس أصول التربية

كلية التربية– جامعة بني سويف

تاريخ الاستلام: ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠م – تاريخ القبول : ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2021.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين عن طرق عرض الإطار المفاهيمي للتهميش، والتعرف على الأسس النظرية للاحتواء الاجتماعي، واستخلاص أهم حقوق الطفل في المواثيق والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية، بالإضافة إلى الكشف عن آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من وجهة نظر الخبراء، ووضع رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات.

واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي كما اعتمدت على أحد أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب (دلفاي) للكشف عن آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من وجهة نظر مجموعة من الخبراء، وتمثلت عيّنةُ الدراسة في الخبراء المهتمين بالاحتواء الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ورعاية المهمشين، وبلغ عدد المستجيبين من الخبراء (٤٦) خبيراً، وذلك من خلال تصميم ثلاث جولات من الاستبانات المرسلة إلى الخبراء على فتراتٍ متلاحقة، استبانة الجولة الأولى عبارة عن سؤال مفتوح موجه للخبراء حول آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين، واستبانة الجولة الثانية وتضمنت الآليات التي نتجت عن الجولة الأولى، بعد حذف المتكرِّر وإعادة صياغة العبارات وتصنيفها لأربعة أبعاد، واستبانة الجولة الثالثة وتضمنت العبارات التي اتَّفق عليها الخبراء في الجولة الثانية بنسبة أكبر من ٧٥%.

وكان من أهم نتائج الدراسة وضع رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والتكنولوجي، تمثلت أهم آلياتها في تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس، وعمل قسم لرصد ورعاية المهمشين بكل مديرية تعليمية، وإعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين بالدولة، بالإضافة إلى تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم، وتعزيز التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم، وعمل خطة استراتيجية من قبل الدولة لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت، وتوفير أجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ المهمشين بالمدارس، فضلاً عن الاهتمام بالتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة.

الكلمات المفتاحية: رؤية مستقبلية ـ الاحتواء الاجتماعي ـ التلاميذ المهمشين

A Future Vision to Enhance the Social Inclusion of Marginalized Students in Light of Some Covenants and legislations

Abstract

The study aimed to support the social containment of the marginalized students through displaying the theoretical framework of marginalization, identifying the theoretical foundations of the social inclusion and concluding the most prominent child's rights in local, regional and international covenants and legalizations; plus indicating techniques of supporting the social inclusion amongst the marginalized students from the experts' view points, and setting a future vision for the marginalized students in the light of some covenants and legislations.

The current study used the descriptive approach and relied on one of the methods of future studies, which is the Delphi method to reveal mechanisms for promoting social inclusion of marginalized students from the point of view of a group of experts. The sample of the study was the experts interested in social inclusion, social solidarity and the care of the marginalized. Number of respondents among the experts was (46) experts, through designing three rounds of questionnaires sent to experts at successive periods: The first round questionnaire was an open question directed to experts about mechanisms to enhance social inclusion for marginalized students, and the second round questionnaire included the mechanisms that resulted from the first round, after deleting the repetitive phrases as well as reformulating and classifying them into four dimensions. The third round questionnaire included the statements agreed on by the experts during the second round with a percentage more than 75%.

One of the most important results of the study was the development of a future vision to enhance the social inclusion of marginalized students in the economic, social, educational, and technological aspects. Its most important mechanisms were to provide material and moral support to marginalized students in schools, to establish a department to monitor and care for the marginalized in each educational directorate, and to prepare an educational strategy to care for marginalized students in the country, in addition to diversifying means of communication with the marginalized to solve their problems, and strengthen cooperation between the ministry of education and the ministry of social solidarity to place the families of marginalized students among the priorities of their work, and to work out a strategic plan by the state to cover remote areas with communication networks and the Internet, and to provide technological devices at low prices for the marginalized students in schools, as well as paying attention to critical education for the marginalized students; to prevent them from being polarized electronically by extremist organizations.

Keywords: A Future Vision, Social Inclusion , Marginalized Students

مقدمة :

يمثل الأطفال في أي مجتمع إنساني موارد بشرية واعدة، بفضل خصائصهم وتربيتهم وشخصياتهم التي تتصف بالذكاء والإبداع والقدرة علي العطاء للمجتمع، وأصبحت قضايا الأطفال في الوقت الراهن من أهم الملفات التي تشغل قادة المجتمعات وصانعي السياسة حول العالم، لأنهم يمثلون الثروة البشرية الحقيقية والقيمة المضافة لأي مجتمع من المجتمعات، عن طريق وإعدادهم ليكونوا شخصيات فاعلة في المجتمع الإنساني.

كما تقاس درجة تحضر المجتمعات الإنسانية باهتمامها بالطفولة وقضاياها، وإدراكهم لأهمية هذه المرحلة، وأهمية تربيتهم ليكونوا عناصر إنماء ودفع لمجتمعاتهم نحو التقدم والازدهار، فالمجتمعات التي تعني برعاية الأطفال تعليمياً وصحياً واجتماعياً ونفسياً إنما تحولهم لعوامل إنتاج وبناء وليس لعوامل هدم واستهلاك، وهذا لا يتأتي إلا إذا اتبعت الدولة سياسات خاصة برعاية الأطفال، وحمايتهم من كل المعوقات التي تحول دون وصولهم إلي أدوارهم الاجتماعية، ومراكزهم التي يستحقونها داخل المجتمع، ليصبحوا مواطنين صالحين قادرين على القيادة والتنمية.

لذلك لابد من وجود سياسات تربوية خاصة تعني بالأطفال، وتعمل علي رعايتهم وتربيتهم ليكونوا إمكانات حيوية قادرة علي النماء والتعلم والفهم والمعرفة والإنتاج، وليكونوا قوة في العقل والتفكير والمنهجية واتخاذ القرار الأكثر حكمة وعدلاً في حياتهم الاجتماعية، عند ذلك سيصبحون عوامل بناء وقادة أكثر قدرة علي حل المشكلات (جاد الله ، خصاونة، ٢٠١٠، ص ص١٦٣– ١٧١) .

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات الحياة في أي مجتمع من المجتمعات، وإذا كان التعليم حقًا من حقوق الإنسان من الناحية القانونية والتشريعية فإنه لا يمكن إغفال الدور التربوي والاجتماعي للتعليم، ومن هنا جاء مبدأ الإلزام في قدر معين من التعليم، فهناك علاقة تبادلية بين الحصول على قدر معين من التعليم ومشاركة الفرد في مواجهة التحديات التربوية التي فرضتها الألفية الثالثة، وبالرغم من أن التعليم ضرورة حتمية للفرد في الوقت الراهن فإن هناك فئات مازالت محرومة من هذا الحق يمكن أن نطلق عليها الفئات المهمشة أو المحرومة (هاني، إبراهيم، ٢٠٠٨، ص ٩٠) .

وتكاد تتفق أدبيات اجتماعيات التربية واقتصاديًات التعليم على أن تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة جميع أبنائه وطوائفه بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات أو إمكانات، وأن إهمال الفئات المهمشة يُمثل مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وسياسية، ونفسية، وصحية تواجه المجتمعات متقدمة كانت أم نامية، خاصةً وأنهم يُمثلون نسبة لا يُستهان بها قد تصل إلى ١٥% من إجمالي أفراد المجتمع، كما أن نسبة الفئات المهمشة التي تتضمن ذوى الإعاقات تصل إلى ١٠.٦٧% من إجمالي السكان في مصر، وأن ٢.٦١% لديهم نسبة إعاقة كبيرة، وأن نسبتهم في الحضر بلغت ١٢.٢٢% مقابل ٩.٧١% في الريف من إجمالي أفراد المجتمع (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨).

كما أن تربية ورعاية الفئات المهمشة أصبح ضرورة حتمية حتى لا يكونوا عبئًا وعالة على المجتمع فيما بعد؛ وحتى يتمكنوا من التواصل والتفاعل مع الآخرين، ويشعروا أيضاً بوجودهم وأهميتهم بما يتفق مع التوجهات العالمية في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم تأتى أهمية تربية ورعاية تلك الفئات، وتأهيلها للقيام بدورها في بناء المجتمع ورقيه .

فضلاً عن ضرورة الاحتواء الاجتماعي للأفراد المهمشين، لما في ذلك من عوائد كبيرة على الأفراد أنفسهم وعلى المجتمع بصفة عامة، فالمهمشون قوة صامتة لا يستهان بها في أي مجتمع من المجتمعات، وإما أن تهتم بهم الدولة وتستغل هذه الثروة البشرية وتوجه طاقاتهم إلى خدمة المجتمع، أو تتجاهلهم وتفقد هذه الطاقات الكامنة، بل ويمكن مع زيادة التهميش أن يتحولوا إلى قنابل موقوتة ناقمة على المجتمع، لذا جاءت الحاجة لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات .

مشكلة الدراسة :

إن الاهتمام بتربية وإعداد الأطفال في الوقت الحاضر يعد أحد المؤشرات المهمة لقياس تقدم الأمم والشعوب؛ لأنهم المدخل الرئيس لبناء الدولة العصرية الحديثة، ولعل ذلك كان الدافع الرئيس وراء اهتمام القيادة السياسية في مصر في السنوات الأخيرة ببناء الإنسان وجعله هدفًا أسمى، تسعى لتحقيقه بكافة الطرق والوسائل، وفى إطار ذلك تم وضع رؤية شاملة لتوفير الرعاية لجميع أبناء المجتمع المصري من خلال التأمين الصحي الشامل،

وتوفير فرص تعليمية جيدة وملائمة للعصر؛ حيث تم تبنى مشروعًا لتطوير التعليم المصري، وتم اعتبار عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم .

وقد اتخذت القيادة السياسية في مصر بعض قرارات الإصلاح الاقتصادي الصعبة اللازمة لمواجهة بعض المشكلات الاقتصادية وتدعيم البنية التحتية للدولة مثل قرار البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري، وزيادة أسعار المحروقات، وارتفاع تسعيرة وسائل المواصلات العامة والخاصة والكثير من الخدمات التي يتلقاها المواطنون كخطوات لرفع الدعم الذي كان يلتهم معظم بنود الموازنة العامة للدولة، وكان لابد من البحث عن حلول جديدة لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين وأسرهم لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية الصعبة، وهذا ما تسعى إليه الدولة أيضاً في خطتها الاستراتيجية ٢٠٣٠م .

كما أظهرت بعض الإحصائيّات والدراسات مثل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع السبيل إلى إنصاف المحرومين، أن قياس التهميش في التعليم صعب في حد ذاته، نظراً لصعوبة التعرف على الجماعات المهمشة وتمييزها، كما أشار التقرير أن تلقى الفرد أقل من أربع سنوات من التعليم يعد من أقصى أنواع الحرمان والتهميش في التعليم (الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ٥)، كما إزداد عدد المتسربين من التعليم في الفئة العمرية من (٦–٢٠) عاماً ووصل إلى مراحل صعبة تحتاج إلى التدخل السريع من الدولة لمواجهة هذه المشكلة ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول التالي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩) .

جدول (١)

عدد المتسربين للفئة العمرية من (٦-٢٠) عام ٢٠١٩م

المحافظة	الوادي الجديد	جنوب سيناء	البحر الأحمر	السويس	الأقصر	بني سويف	الفيوم	المنيا	أسيوط	قنا	الإسماعيلية	البحيرة	القاهرة
عدد المتسربين	١٧٠٢	١٩٥٩	٢٦٠٠	٤١٠١	١٥.٨ ألف	٥٢.٤ ألف	٦٢.١ ألف	٧٠.٣ ألف	٨٢.٧ ألف	٥٢ ألف	١٥.٢ ألف	٨٨.٧ ألف	٥٥ ألف

حيث وصل عدد المتسربين في محافظة البحيرة إلى ٨٨ ألف، ووصل العدد في محافظة أسيوط إلى ٨٢.٧ ألف، بينما كانت أقل المحافظات هي محافظة الوادي الجديد وجنوب سيناء، وربما يرجع ذلك فقط لقلة عدد السكان في هذه المحافظات، وبالتالي يتضح

ضرورة السعى للتقليل من ظاهرة التسرب من التعليم الناتج عن التهميش، فالاهتمام بتوفير تعليم جيد النوعية يعد الخطوة الأولى في محاولة تخفيف الفوارق الهائلة التي تؤثر على العديد من الفئات؛ مثل تلاميذ المرحلة الابتدائية، وسكان المناطق الريفية، والفقراء، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والمهددون بالتسرب، والممزقون عائليًا، والمتأخرون دراسيًا؛ مما أدي إلى تزايد فقدان الدخل والبطالة ومن ثم زيادة حدة التهميش الاجتماعي، لذلك تحرص الدول على صياغة أطر تنظيمية قوية لنظم التعليم العام، ترتكز على مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير الأساس الضروري لإنشاء مجموعة كاملة من البرامج والسياسات المنصفة لصالح المهمشين وعلى وجه الخصوص.

فقد أشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ٢٠١٤م الى أن تعزيز الاحتواء الاجتماعي يعد أحد السياسات الضرورية من أجل بناء مناعة قوية في المجتمعات ضد المخاطر المحتملة ، ومن أجل التخفيف من حدة عدم المساواة الموجودة بالمجتمعات، سواء تم ذلك عن طريق التدخلات المباشرة باتخاذ إجراءات مباشرة لتمييز المهمشين ، أو بتدابير غير مباشرة عن طريق وضع قوانين وقائية لهذه الفئات، أو عن طريق الاحتواء الاوسع بالتربية للمهمشين وباقي أفراد المجتمع (البنك الدولى، ٢٠١٦، ص٩٩) .

وأكد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الاحمر ضمن خطته الاستراتيجية التي وضعها منذ ٢٠١٠ وحتي عام ٢٠٢٠، على تشجيع الاحتواء الاجتماعي للأفراد المهمشين وثقافة السلام ونبذ العنف ضدهم ، وذلك ضمن الأهداف الاستراتيجية للاتحاد (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الاحمر، ٢٠١٠، ص١) .

كما أكدت نتائج بعض الدراسات على أهمية الاحتواء الاجتماعي للفئات المهمشة في مصر بعد ما شهده المجتمع من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مع بداية العقد الثاني للألفية الثالثة ، وعلى الدولة أن تراعي هذه الفئات وتعطيها الاولوية في الحقوق والخدمات ، خاصة وأنهم لا يمتلكون تنظيمات نقابية تطالب بحقـــوقهم وترفع مطالبهم إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار(عبدالله، ٢٠١٧، ص ٦٣–٦٤)، لذا سعت الدراسة الحالية لوضع رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات .

وبناءاً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

س : كيف يمكن تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

(١) ما الأسس النظرية للاحتواء الاجتماعي؟

(٢) ما الإطار المفاهيمي للتهميش وانعكاساته على المجتمع؟

(٣) ما أهم حقوق الطفل في بع ض المواثيق والتشريعات ؟

(٤) ما آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين؟

(٥) ما الرؤية المستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من خلال مايلي:

(١) التعرف على الأسس النظرية للاحتواء الاجتماعي (النشأة، الأنواع، الفلسفة، الأهمية، الأبعاد).

(٢) التعرف على الإطار المفاهيمي للتهميش (مفهومه، وأنواعه، وفئاته، وأسبابه، والسمات المميزة لفئات المهمشين، وآثاره وانعكاساته على المجتمع).

(٣) استخلاص أهم حقوق الطفل في المواثيق والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية.

(٤) الكشف عن آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من وجهة نظر الخبراء.

(٥) وضع رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء المواثيق والتشريعات.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

١. أنها تتناول شريحة مهمة من شرائح المجتمع المصري وهي شريحة المهمشين التي تمثل قطاعاً لا يستهان به في المجتمع المصري.

٢. أن الاحتواء الاجتماعي للمهمشين أصبح ضرورة حتمية في ظل الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتعرض لها هذه الفئة، فاحتواء هذه الفئة قد يحولها إلى ثروة بشرية فاعلة وتجاهلها قد يحولها إلى قنابل موقوتة يسهل استغلالها ضد الدولة.

٣. أن ما تسفر عنه الدراسة الحالية من نتائج قد يساعد في توفير البرامج الهادفة في التخفيف من حدة التهميش لدى الكثير من الفئات وفي الكثير من المؤسسات الأخرى.

٤. أن تربية ورعاية الفئات المهمشة يساهم في استغلال هذه الثروة البشرية في عمليات التنمية، وتشجيعهم على الاندماج مع بقية أفراد المجتمع.

٥. جذب أنظار المسئولين لأهمية وضع وتبنى منظومة تعليمية يتم من خلالها توفير الفرص التعليمية الملائمة لفئات المهمشين على المستوى القومي والمحلى.

٦. تفعيل دور رجال الأعمال والشركات والمؤسسات في المشاركة بفاعلية في رعاية وتربية المهمشين بالمناطق المختلفة، والمشاركة في عمليات الاحتواء الاجتماعي لهم.

٧. توجيه أنظار صانعى السياسات والقرارات نحو حقيقة أوضاع الكثير من الشرائح الاجتماعية الأكثر معاناة في ظل تداعيات الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية.

٨. أهمية قضية المهمشين باعتبارها قضية اجتماعية من حيث إحساسهم بالعوز والحاجة والفقد ولأهمية الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة لتقديم الرعاية الكاملة لهم والخدمات المختلفة.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي باعتباره الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة ومحققًا لأغراضها من حيث الرصد الدقيق لكل أبعادها، وجمع البيانات والأدبيات المرتبطة بالموضوع وتحليلها وتصنيفها للتعرف على مفهوم التهميش، وأنواعه، وفئاته، وأسبابه، والسمات المميزة لفئات المهمشين، وآثاره وانعكاساته على المجتمع، والتعرف أيضاً على الأسس النظرية للاحتواء الاجتماعي (النشأة، الأنواع، الفلسفة، الأهمية، الأبعاد)، كما استخدمت الدراسة أحد أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب (دلفاي) للكشف عن آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من وجهة نظر الخبراء.

عينة وأدوات الدراسة :

تمثلت عيِّنةُ الدراسة في مجموعة من الخبراء المهتمين بالاحتواء الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ورعاية التلاميذ المهمشين، ولديهم خبرة أكاديمية وعملية بالعمل مع التلاميذ المهمشين وفي مجال الاحتواء الاجتماعي، وقد بلغ عددهم (٤٦) خبيراً من (مديري إدارات التضامن الاجتماعي، ومديري الجمعيات الخيرية، وموجهي الخدمة الاجتماعية، والأخصائيين الاجتماعيين)، وذلك في ثلاث جولات من الاستبانات المرسلة إلى الخبراء على فتراتٍ متلاحقة، استبانة الجولة الأولى وتمثلت في سؤال مفتوح موجه إلى الخبراء حول آليات الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين، واستبانة الجولة الثانية وكانت تحتوي على الآليات التي حُصرت من الجولة الأولى، بعد حذف المتكرِّر وإعادة صياغة العبارات وتصنيفها إلى آليات في الجانب التعليمي وفي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب التكنولوجي، واستبانة الجولة الثالثة وتتضمَّن العبارات التي اتَّفق عليها الخبراء في الجولة الثانية، وكانت نسبةُ الاتفاق فيها أكبر من ٧٥%، وقد تم إعادتها إلى الخبراء لإعادة النظر في قَبُولها .

مصطلحات الدراسة :

تناولت الدراسة عددًا من المصطلحات يمكن تحديدها فيما يلي :

١– الاحتواء الاجتماعي Social Inclusion

نظراً لحداثة مفهوم الاحتواء الاجتماعي لم يتفق الباحثون في وضع تعريف محدد له، فقد عرفه البنك الدولي بأنه: توسيع نطاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي للوصول إلى الأفراد الأكثر فقراً والتخفيف من آثار قرارات الإصلاح عليهم (البنك الدولي، ٢٠١٩).

ويمكن تعريف الاحتواء الاجتماعي اجرائياً بأنه: مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى الارتقاء بالأوضاع التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للتلاميذ المهمشين، وتلبية احتياجاتهم من الخدمات والحقوق والموارد، بما يدعم مشاركتهم الكاملة في المجتمع دون معوقات، ويعزز إحساسهم بالمواطنة، ويعمل على تحصينهم ضد من يستغلون تهميشهم ضد الدولة.

٢– تعريف المهمشون Marginalized

يعرف الشباب المهمشون اصطلاحاً بأنهم: الشباب الذين يفتقرون لحقوقهم الأساسية ولديهم فرص أقل في الوصـول إلي الخدمات الأساسية وذلك لعدد من الأسباب الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية المختلفة، ويرتبط التهميش بعوامل متنوعة منها الفقر المدقع، العجز/الإعاقة، الجنس، الدين (عبدالجواد، عبد القوي ٢٠١٢) .

ويمكن تعريف التلاميذ المهمشين إجرائياً بأنهم: من يعيشون على هامش المجتمع ويتم استبعادهم وحرمانهم من الوصول إلى فرص الحياة ولا يشاركون في الحياة العامة بشكل فعال لأسباب كثيرة قد يتعلق بعضها بغياب المساواة أو العدل أو للبعد الجغرافي، وليس لهم وضعية قانونية معترف بها ومن ثم فهم محرومون من أي تأمين اجتماعي أو صحي .

الدراسات السابقة والتعقيب عليها :

تنوعت الدراسات السابقة العربية والأجنبية ما بين دراسات عن الاحتواء الاجتماعي ودراسات عن المهمشين، وسيتم تناول كل منهما في محور علي حده، وترتيب الدراسات والبحوث زمنياً من الأقدم للأحدث داخل كل محور كما يلي:

أولاً : دراسات عن الاحتواء الاجتماعي

هدفت دراسة (الرعوجي، ٢٠١١) إلى التعرف على واقع برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم بمؤسسات رعاية الاطفال المعرضين للانحراف، والتعرف على معوقات تحقيق برامج الحماية الاجتماعية لأهدفها، ومتطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم بمؤسسات رعاية الاطفال المعرضين للانحراف، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم البرامج التي كانت مطبقة في دار الرعاية هي البرامج الاجتماعية والسلوكية بينما جاءت البرامج التعليمية في المرتبة الثالثة، كما جاءت المعوقات المرتبطة بالأحداث في المرتبة الأولى، والمعوقات المرتبطة بدار التربية في المرتبة الثانية، ومعوقات العاملين في المرتبة الثالثة.

كما هدفت دراسة تيجو (Teague, 2011) إلى التعرف على العلاقة بين مبادئ الاحتواء خلال الحرب الباردة والسياسات الخارجية التي تتعامل بها الدولة مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك الجهات غير الحكومية مثل المنظمات الإرهابية والدول الراعية لها، والتعرف على ما إذا كان الاحتواء لا يزال فعالاً مع الكيانات غير التابعة للدولة أم لا، وقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية الاحتواء المعدلة يمكن أن تكون فعالة ضد الكيانات الضعيفة، وقدمت الأطروحة صيغة أولية تساعد المخطط العسكري في تحديد جدوى استراتيجية الاحتواء المقترحة ضد أي هدف يشكل خطر على الدولة.

وهدفت دراسة كاردويل (Cardwell, 2013) إلى التعرف على العوامل التي تدفع المراهقين لارتكاب مخالفات وجرائم كبيرة، وفهم الأدوار التي يلعبها السياق الاجتماعي والتغيرات التنموية في التحول نحو هذه الجرائم، وتقييم دور العقوبات والتدخلات في في الحد من هذه السلوكيات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن وجود العديد من الضغوط على الأفراد وعملية سحبهم للانخراط في الانحراف والجريمة ليست هي الأساس في ارتكابهم للجريمة، بغض النظر عن نوع الجريمة أو الجنس، كما ساهمت متغيرات الاحتواء الاجتماعي في الحد من تأثير المتغيرات الدافعة نحو الجريمة.

بينما هدفت دراسة روبو (Robo, 2014) إلى التعرف على مفهوم الاحتواء الاجتماعي كمفهوم معاكس لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي، وعرض بعض مبادئ الاحتواء الاجتماعي في الأدبيات، وتوصلت الدراسة إلى أن الثنائية في تناول الباحثين لمفهومي الاحتواء الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي لا يمكن أن تؤخذ ظاهرياً فقط من منظور نظـري، خاصة بعد أن انتشر الخطاب الرسمي وسياسة التنمية، كما أكدت الدراسة على أن سياسة الاحتواء الاجتماعي تعد إحدى أولويات الحكومة في ألبانيا، بالإضافة الي التركيز على الحد من الفقر بشكل رئيسي من خلال التنمية الاقتصادية، كما أكدت الدراسة أيضاً على أن التعليم يلعب دوراً رئيساً في تعزيز الاحتواء الاجتماعي، فالاحتواء الاجتماعي في التعليم من أهم أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الألباني.

وهدفت دراسة (المجالي، ٢٠١٤) إلى التعرف على نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، واستخدمت الدراسة الاستبانه كأداة تم تطبيقها على عينة عشوائية عنقودية من طلاب المدارس تراوحت أعمارهم من (١٢ –١٨) عاماً، كما تم استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات مع (١٦٠) حدثاً جانحاً لا يعرفون القراءة والكتابة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواء الداخلي والخارجي أقل ميلاً للانحراف، واحتلت السرقات المرتبة الأولى في سلم جرائم الاحداث بنسبة (٥٧.٥%)، يليها جريمة هتك العرض بنسبة (١٨%) وأدناها تزوير العملة.

كما هدفت دراسة (عبد الله، ٢٠١٧) إلى التعرف علي أشكال الخطورة التي يتعرض لها الأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، بالإضافة الى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، ومدى وعي الاطفال وأسرهم

بالجوانب القانونية الخاصة بحماية الأطفال ومدى استفادتهم من الخدمات المقدمة لهم ومشكلات وصعوبات الاستفادة من هذه الخدمات، واستخدمت الدراسة استبانة طُبقت علي يمثلون أشكالاً مختلفة من الخطورة مثل الاعاقة والعمل والتسرب وأطفال الشوارع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاطفال في المناطق الحضرية الفقيرة هم اطفال بلا حماية اجتماعية، حتى وإن ضمنت القوانين والاجراءات الحكومية هذه الحماية إلا أنها صعبة الوصول لهذه المناطق.

وهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٧) التعرف على الواقع الاجتماعي للتهميش والاحتواء لبدو سيناء وأثره على الانتماء والأمن القومي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التهميش التاريخي للتجمعات البدوية وعدم احتوائها قد أدى إلى ضعف الانتماء لدى المواطن، مما دفعه للبحث عن بديل للإشباع الاجتماعي، وأن الفرد البدوي كان يجد الاحتواء من قوى معادية للدولة المصرية مثل اسرائيل والجماعات الارهابية، مما يشكل خطراً على الأمن القومي المصري .

ثانياً : دراسات عن المهمشين

استهدفت دراسة (الدسوقي، ١٩٩٧) عقد مقارنة بين طلاب الجامعة المهمشين وغير المهمشين في أبعاد الاغتراب وبعض خصائص الشخصية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن هناك ارتباطاً إيجابياً دالاً بين الهامشية وخصائص الشخصية كما أن هناك ثمانية متغيرات وهى (الغربة عن الذات ، الجمود، انعدام المعايير، التسلطية، العزلة الاجتماعية، السيطرة، العدوان، الشعور بالعجز) لها قدرة تنبؤية بدرجة الشعور بالهامشية لدي عينة الدراسة الكلية .

واستهدفت دراسة (McGee, 1999) تحديد الآثار المترتبة علي تهميش المرأة في مكان العمل والآثار الناتجة عن العزلة وضعف الاهتمام بها وتقدير مجهودها وزيادة الإجهاد، وقلة التدفقات المالية الموجه لها، وعدم وفرة الموارد الخاصة بها، وقد كشفت النتائج عن وجود بعض الآثار النفسية والاقتصادية لدى المرأة نتيجة هذا التهميش وأوصت بعلاج التهميش والحد منه.

كما استهدفت دراسة (Hinton 2002) دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المعونات العاجلة للمحتاجين والمهمشين من الأطفال والأسر، والقيام بالدعوة والتوعية

والرعاية والتعليم وبرامج التأهيل وتلبية الاحتياجات العاطفية والاجتماعية والفكرية والمادية، ووضعت الدراسة بعض التوصيات لتحقيق ذلك وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة المهمشين.

كما استهدفت دراسة (عبدالله، ٢٠٠٢) التعرف علي المهمشون وصورة من صور الهدر في الطاقات البشرية داخل المجتمع المصري والآثار المتوقعة لذلك، وهناك العديد من المجهودات في مجال التعليم النظامي بكافة مستوياته ومراحله ، وكذا فيما يتعلق بمحو الأمية وتعليم الكبار إلا أنه من الواضح صعوبة وصول هذه المجهودات ، إلي الهدف المرجو منها رغم ما تشكله من كلفة وإعداد لبعض فئات المجتمع.

واستهدفت دراسة (حسن، ٢٠٠٣) رصد بعض الآليات التي تلعب دورًا في تزايد عملية التهميش الاجتماعي داخل المجتمع المصري، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن التحويلات العالمية آلية خارجية من خارج الدولة الفاعل الرئيسي فيها هي العولمة ومسئولة مسئولية مباشرة عن تهميش أوضاع دول العالم الثالث، ويمثل التوزيع غير المتكافئ للخدمات التعليمية والصحية والثقافية على المستوي الجغرافي إحدى الآليات الموضوعية النابعة من الدولة والمسئولة عن ازدياد أعداد المهمشين، وبصفة خاصة على مستوي الريف والحضر.

وأكدت دراسة(Taefi, 2008) علي أن تهميش الفتيات والنساء يؤدي إلي حرمان من حقوقهن وضعف الهوية والانتماء لديهن وأن هذا التهميش يرجع إلي المواقف الأبوية والسلطة الذكورية والتمييز ضد المرأة والموروثات الثقافية، واستهدفت دراسة (عبد السلام، ٢٠٠٩) بناء استراتيجية علمية لمعالجة تهميش الشباب اجتمـاعياً، ووضع خطة لتطوير الأنشطة الموجهة لهم، وقد جُمعت آراء الشباب من خلال المواقع الإلكترونية التى غطت عدداً من المؤتمرات والندوات واللقاءات في عدد من الدول العربية المتعلقة بظاهرة الإرهاب، وتوصلت الدراسة لاستراتيجية للحد من تهميش الشباب من خلال آراء فئات عمرية من التربويين والاجتماعيين والمهتمين بقضايا الشباب، للخروج برؤية استرشادية لدرء الخطر عن المستقيمين ولتوقي الوقوع في براثن الإرهاب.

واستهدفت دراسة (كامل، ٢٠٠٩) التعرف على دور وسائل الإعلام في تلبية احتياجات الفقراء ومعالجة قضايا الفئات الفقيرة والمهمشة في مدن مصر وقراها ومناطقها

العشوائية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها توفير قاعدة بيانات متكاملة عن أعداد هذه التجمعات وأماكنها، وأهم احتياجات مواطنيها، والسياسات، والقرارات، والخطط الحكومية والأهلية؛ لتلبيتها، والجهود المبذولة بشأن تفعيلها، والقيام بحملات إعلامية تبرز الظروف السيئة لسكان العشوائيات والفقراء، وتأثيرها في انتشار كثير من الأمراض الاجتماعية .

كما استهدفت دراسة سيلمي (Silimi, 2009) التعرف على دور الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية الحكومية في تهميش وإقصاء أطفال الأقليات العرقية والفقراء خارج المدرسة، وركزت الدراسة على كتب الدراسات الاجتماعية في المناهج الدراسية، وما تضمنه من نصوص ورسومات ؛ للتعرف على السبل التي تضطهد، وتستبعد بها هؤلاء الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الحاجة إلى نظام تعليم عادل ومنصف يحترم جميع الأطفال في بنغلاديش كمواطنين في البلد.

واستهدفت دراسة (مبارك، ٢٠١٠) رصد قضايا الفقراء والمهمشين في التليفزيون المصري وذلك من خلال قياس رأى عينة من الجمهور المصري، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن أهم أسباب عدم اهتمام التلفزيون بقضايا الفقراء والمهمشين يرجع في الأساس لاهتمامه بقضايا الأغنياء وكبار المسئولين دون الضعاف من الفقراء المهمشين .

واهتمت دراسة (Johnson, 2010) بتقييم تأثير التهميش الاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين وغيرها من مؤشرات الحرمان الاجتماعي علي تعرض المرأة للجريمة والعنف والإساءة والفوضي، كما استهدفت دراسة (ياسين،٢٠١٠) معرفة ما إذا كان العزل غير المتعمد لقاطني العشوائيات قد يفضى للعجز المتعلم في وعى المتلقي ، وما إذا كان إدراك الواقع الاجتماعي عبر وسائل الإعلام يُعد مكرسًا للعجز المعاش بشقه السلبي أم بشقه الإيجابي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن البرامج المهتمة بحال المهمشين تحول حالة الإحباط الراكدة إلى التفاؤل المتعلم، وذلك من خلال إدراكهم أن الواقع التلفزيوني يعايش واقعهم الحقيقي بمصداقية .

واستهدفت دراسة (محمد، ٢٠١٠) التعرف على الجماعات الهامشية في المجتمع المصري وفئات الفقراء منها أصحاب الدخول المنخفضة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها إمكانية الاستغناء عن العمل لدى الجماعات الهامشية بشروط محددة ،

فبالنسبة للباعة الجائلين فقد أكدوا على إمكانية الاستغناء عن البيع في حالة وجود محل ممتلك لديهم، أو محل بالإيجار المناسب، أما المتسولون فقد أكدوا على إمكانية الاستغناء عن التسول بشرط توافر دخل مناسب يحمى الأسرة من الفقر والمجاعة التي يشعرون بها .

واستهدفت دراسة (الضبع، ٢٠١١) التعرف على أهم مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري، وتحديد أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لتهميش المرأة المصرية، وخلصت الدراسة لأهم هذه المؤشرات لتهميش المرأة في المجتمع المصري، وكانت في صالح المرأة الريفية، وفقاً لنتائج الاختبارات الإحصائية وكانت النساء الأميات هن الأكثر تهميشاً مقارنة بباقي المستويات التعليمية الأخرى.

كما استهدفت دراسة (حسن، ٢٠١٢) التعرف على دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الموجه ضد المرأة المعاقة، وتحديد أشكال التهميش الاجتماعي الموجه لها، وتوصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات للحد من التهميش الاجتماعي الموجه للمرأة المعاقة، كتوفير الإمكانيات المادية والبشرية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المعاقات المستفيدات، وكسب تأييد الرأي العام حول قضايا ومشكلات المرأة المعاقة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

كما استهدفت دراسة (طنطاوي، ٢٠١٢) التعرف على المهمشين في قطاع مصر وعناصر التفاوت الاجتماعي، وإنتاجها لأنماط مختلفة من المهمشين تخترق كل الطبقات والفئات الاجتماعية ، وتمثلت نتائج الدراسة في استخلاص الأوضاع السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية التي تحركت، وتصارعت فيها استراتيجيات الأطراف الثلاثة : دائرة السيطرة ، دائرة هامش السيطرة، ثم دائرة المهمشين.

واستهدفت دراسة (محمد، ٢٠١٢) معالجة قضايا المهمشين من الأطفال في عينة من الصحف المصرية ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضعف الاهتمام بشكل عام من جانب صحف الدراسة الثلاث بفئات المهمشين من الأطفال ، ورصدت نتائج تحليل المضمون مجموعة من القضايا المتعلقة بالمهمشين من الأطفال، والتي جاء في مقدمتها القضايا الاقتصادية تلاها القضايا الصحية، القضايا الاجتماعية ، القضايا القانونية ، القضايا التعليمية ، القضايا النفسية .

واستهدفت دراسة (عبدالحميد، ٢٠١٧) التعرف على قضايا المهمشين في الكاريكاتير السياسي المقدم بالصحف المصرية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن صحيفة المصري اليوم من أكثر الصحف اهتمامًا بالكاريكاتير؛ حيث جاءت نسبة الرسوم الكاريكاتيرية بها ٧٣% في الترتيب الأول بنسبة ٢٣%، وجاءت السياسات الحكومية الخاصة بالمهمشين في الترتيب الرابع بنسبة ٤.٥%، وقدمت بعض الحلول والاقتراحات من خلال الرسوم الكاريكاتيرية بنسبة ٦%، أما هدف التسلية والترفيه لم يوجد ضمن عينة الرسوم الكاريكاتيرية.

كما استهدفت دراسة (عاطف، ٢٠١٩) التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية المحيطة بحياة جماعات المهمشين، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها انخفاض مستوى التعليم بين أوساط الجماعات المهمشة (الأشد فقرًا)، وانتشار الأمية قياسًا بالفئات الأخرى من الهامشيين ؛ حيث تنظر هذه الفئة إلى أولوية العيش أولاً ثم التعليم، ويعانى الخدام من التهميش والفقر من جهة، وتدنى الخدمات الصحية من جهة أخرى.

التعقيب على الدراسات السابقة :

تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في التركيز على فئة المهمشين ومحاولة دعم هذه الفئة مثل دراسة (الدسوقي، ١٩٩٧)، ودراسة (Hinton 2002)، ودراسة (عبدالله، ٢٠٠٢)، ودراسة (عبد السلام، ٢٠٠٩) ، ودراسة (مبارك، ٢٠١٠)، ودراسة (محمد، ٢٠١٠)، ودراسة (محمد، ٢٠١٢)، دراسة (عاطف، ٢٠١٩) .

بالإضافة إلى دراسة مفهوم الاحتواء بصفة عامة وعرض بعض أسسه النظرية، مثل دراسة تيجو (Teague, 2011) ، ودراسة روبو (Robo, 2014) ، ودراسة (المجالي، ٢٠١٤) ، ودراسة (أحمد، ٢٠١٧)، كما تتشابه أيضاً مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي بأساليبه المتنوعة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في التركيز على مفهوم الاحتواء الاجتماعي وعرض أسسه النظرية، واستخدامه مع فئة التلاميذ المهمشين لإنصاف هذه الفئة وتدعيم حقوقها التربوية في ضوء بعض المواثيق والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية التي تؤكد على هذه الحقوق، كما تختلف الدراسة الحالية أيضاً عن الدراسات السابقة في استخدام

أسلوب (دلفاى) كأحد أساليب الدراسات المستقبلية لمعرفة آراء الخبراء في آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين، حيث اعتمدت الدراسة الميدانية على اجراء ثلاث جولات للوصول للآليات المقترحة.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التأكيد على مشكلة الدراسة، وإبراز أهميتها، فالاحتواء الاجتماعي في التعليم من أهم أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات، كما أن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواء الداخلي والخارجي أقل ميلاً للانحراف، كما أشارت بعض نتائج الدراسات وتوصياتها لضرورة إجراء العديد من الدراسات على فئة المهمشين، وقد استفادت أيضاً من الدراسات السابقة في عرض مفهوم التهميش ومفهوم الاحتواء، وفي اختيار المنهج والأدوات المناسبة لهذه الدراسة.

المحور الأول : الأسس النظرية للاحتواء الاجتماعي

وقد تم في هذا المحور عرض نشأة الاحتواء الاجتماعي، وأنواع الاحتواء الاجتماعي، بالإضافة إلى فلسفة الاحتواء الاجتماعي، وأهميته، وأبعاد الاحتواء الاجتماعي المختلفة، فضلاً عن التعرف على أهداف الاحتواء الاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل كما يلي:

أولاً : نشأة مفهوم الاحتواء وأنواعه

الاحتواء في اللغة من "حوى" ، وحوى الشيء حِوَايةً: أي استولى على الشيء وملكه (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٤، ص٢١٠) ، وهو عملية تتيح للأشخاص المهمشين نفس الفرص ونفس السلطات المتوفرة للآخرين ، لاتخاذ قرارات بشان طريقة تنظيم المجتمع ، ولا يتعلق الأمر بالمشاركة أو الاندماج فحسب، بل يتعلق بامتلاك الحقوق، والاعتراف باحتياجات محددة، والحواجز التي تعوق الاحتواء، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه القضايا لضمان المشاركة الكاملة للأفراد (Handicap International, 2014) ، كما أن الاحتواء أيضاً هو عملية إشراك الأفراد في التغيير ليس فقط من خلال الأدوار التي يقومون بها بل في الأعمال ككل (نصر، ٢٠١٧، ص٣٨٢) .

وقد ظهر مفهوم الاحتواء في البداية كسياسة استراتيجية انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، لمنع خصومها وخاصة الاتحاد السوفيتي من توسيع نفوذه بعد حدود عام ١٩٤٧م ، حيث ظهر المصطلح كسياسة خارجية يتم اتباعها لمنع بلد

معين أو جماعة من إجراء أي عمليات عسكرية ، أو نشر نفوذها خارج الحدود المقررة لها (Teague, R. J.,2011, p.7-8) .

وانتشر المفهوم مع بداية ظهور نظرية الاحتواء في بداية الستينات لوالتر ركلس (Walter Reckless) ، التي اهتمت في بدايتها بالضبط الاجتماعي والتضامن الاجتماعي مع الأفراد ذوي السلوك المنحرف والأفراد المعرضين للخطر، كما كانت النظرية أيضاً وثيقة الصلة بعلم الجريمة وتفسير ممارسات وسلوكيات الأفراد (Kennedy, J. P.,2015 ,p50) .

أي أن المفهوم نشأ في البداية نشأة سياسية ثم تحول بعد ذلك ليغلب عليه الطابع الاجتماعي ، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة السيطرة على الآخرين بالقوة العسكرية ، فلجأت بعض الدول المهيمنة على العالم في السيطرة على الآخرين باحتوائهم ، ونظراً للنجاحات التي حققتها تلك الدول بسياسة الاحتواء فقد بدأت في توجيهه وجهة اجتماعية لاحتواء المهمشين من أبنائها ومن أبناء الدول الأخرى الذين قد يتسببون في تصدير المشكلات إليهم وزعزعة استقرارهم .

وقد وجدت النظرية رواجاً كبيراً خاصة بعد فشل نظريات التحكم والسيطرة ، التي كانت عبارة عن وجهات نظر منطقية لم تطبق على أرض الواقع ، كما أنها فشلت في منع الجريمة وتحديد المجرمين والتغلب على الأفراد المنحرفين والخارجين على القانون بالقوة (Cardwell, S. M. 2013, P.9-10) .

وبالتالي كانت الحاجة الى نظرية الاحتواء كبيرة ، خاصة مع تعرض بعض الأفراد لضغوط كثيرة في الوقت الحالي يمكن أن تؤثر على سلوكياتهم وتوجهها إلى مسارات غير مرغوبة ، فهناك نوعان من الضغوط يتعرض لهما الفرد ويدفعانه نحو الانحراف هما (المجالى، ٢٠١٤، ص ٤١٩) :

(١) **الضغوط الداخلية** : وتمثل الرغبات النفسية والميول التي تدفع الفرد نحو الجريمة وتشمل العدوان والاحباط والغضب والتوتر والثورة الداخلية والصراع العقلي .

(٢) *الضغوط الخارجية* : وتشمل الضغوط الاجتماعية والظروف الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان، والبطالة، وأيضاً عوامل الجذب الخارجية كجماعة الرفاق المنحرفين

والعضوية في ثقافات مشبوهة، واتاحة الفرص غير المشروعة ، وانتشار الصور الاعلامية البراقة للفاسدين .

ومما سبق يتضح أن الاحتواء هو عملية شمول واستيعاب الآخر في جميع جوانب حياته ، سواء كان هذا الاحتواء داخلي لمواجهة الضغوط الداخلية أو خارجي لمواجهة الضغوط الخارجية ، حتى يكون لجميع الأفراد نفس فرص المشاركة في الحياة دون استبعاد أي طرف .

أ) أنواع الاحتواء

يتضح من البحوث والدراسات أن الباحثين تناولوا الاحتواء وفق مجالات الحياة العامة ، فمنهم من تناول الجانب الاقتصادي وأهمية تزويد الفرد باحتياجاته المالية فيما يسمى بالاحتواء الاقتصادي ، وهناك من يتناول الاحتواء من المنظور السياسي وضرورة دمج الأفراد في الحياة السياسية منعاً لتفاقم الأزمات السياسية فيما يعرف بالاحتواء السياسي .

إضافة الى الاحتواء الرقمي ، الذي يمكن تحقيقه بتزويد الأفراد بالتقنيات الرقمية ، التي تخفض تكاليف الحصول على المعلومات وتكلفة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية على الشركات والأفراد والقطاع العام ، وهي تساعد على الابتكار وتعزيز الكفاءة أيضاً؛ لأن الأنشطة والخدمات القائمة تصبح أرخص وأسرع وأيسر من ذي قبل ، كما أن جميع هذه الأنواع تساهم في النهاية في زيادة الاحتواء الاجتماعي موضوع البحث ، لأن أفراد المجتمع يحصلون على الخدمات التي كانوا محرومين منها من قبل بعد تطبيق سياسات وبرامج الاحتواء .

وقد اهتمت نظرية الاحتواء بدراسة الفرد في المجالين النفسي والاجتماعي ، لذلك تعد من النظريات التكاملية الشاملة ، حيث تهتم النظرية بنوعين من الاحتواء هما (المجالى، ٢٠١٤، ص ٤١٩):

١– الاحتواء الداخلي: ويشمل مفهوم ذات جيد وقوي ومتطور، وضبط ذات جيد ، وتحمل عالي للإحباط ، والقدرة على إيجاد بدائل لإشباع الاحتياجات ، وتحديد الأهداف، والاحساس بالمسؤولية، والالتزام بالقيم والقوانين ، فمفهوم الذات السلبى هو حصيلة تفاعل العوامل الاجتماعية غير الناجحة كالعلاقات الأسرية غير الجيدة والانضمام لرفقاء السوء .

٢– الاحتواء الخارجي: ويتم بإزالة الحواجز الموجودة في بيئة الفرد ومحيطة الاجتماعي، وتتألف من عوامل عدة مثل تعزيز المجتمع للسلوك الجيد والقيم والمعايير الاجتماعية ، والانضباط الكافي والإشراف المستمر، والانتماء والهوية ، وتعزيز العلاقات خاصة العائلية، وهذه العوامل تساعد (الأسرة ، والمدرسة، وجماعة الرفاق) في احتواء الأبناء .

ويشير الاحتواء الداخلي إلى قدرة الفرد على تحمل الضغوط ، والابتعاد عن المخاطر والمشاكل ، والتعامل مع هذه المشكلات إن حدثت ، بينما يشير الاحتواء الخارجي الى ممارسات المجتمع والدولة والأسرة والقرية أو المدينة التي يعيش فيها الفرد ، حيث يتحقق بحياة أسرية فعالة يتم فيها تجنب المشاكل وعلاجها أول بأول ، وأيضاً عندما يسعى المجتمع ومؤسساته لتحقيق مصالح الأفراد ، والعضوية في منظمات ناجحة تهتم بأعضائها ، إضافة الى الصحبة الصالحة في المجتمع (Cardwell, S. M., p.11-12) .

ويتضح أن نظرية الاحتواء قد ركزت على جانبين في حياة الفرد هما الجانب الاجتماعي الذي يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعية المحيطة بالفرد من خلال الدعم المادي والمعنوي وتعزيز الضبط والروابط المتعلقة بها كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ، والجانب النفسي الذي يهتم بالمتغيرات الداخلية مثل (مفهوم الذات، وقوة الأنا والأنا الأعلى، والضبط الذاتي) .

ثانياً : مفهوم الاحتواء الاجتماعي

نظراً لحداثة مفهوم الاحتواء الاجتماعي لم يتفق الباحثون في وضع تعريف محدد له ، فقد عرفه البنك الدولي بأنه : توسيع نطاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي للوصول إلى الأفراد الأكثر فقراً والتخفيف من آثار قرارات الإصلاح عليهم (البنك الدولي، ٢٠١٩).

كما يعرف الاحتواء الاجتماعي بأنه " مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف الى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة اسواق العمل، والتقليل من امكانية تعرض الافراد للمخاطر وتعزيز قدراتهم على حماية انفسهم من المخاطر وانقطاع فقدان الدخل (طنش، ٢٠١١، ص ٤٦٧).

ويؤكد هذا المفهوم على احتياجات الانسان الأساسية من المأكل والملبس والمسكن والعلاج، وضمان الحد المناسب لمستوى المعيشة، وذلك حتى يشعر الفرد بالأمان الاجتماعي،

وبالتالي يدعم ذلك سلوكه السوي ، بدلاً من أن تضغط عليه ظروف الحياة ومشكلاتها وتؤثر على سلوكياته في ظل ضعف بعض القيم في المجتمع.

ويعرف Warschauer (وورشوير) الاحتواء الاجتماعي: بمدى قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات على المشاركة الكاملة في المجتمع والتحكم في مصائرهم مع ضرورة وضع عوامل مختلفة في اعتبارهم لها علاقة بالموارد الاقتصادية والإسكان والثقافة والمشاركة المجتمعي(Warschauer, M. (2002, p.29).

فالاحتواء الاجتماعي هو مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتحرير الانسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من الخسائر التي يتعرض لها، كما تعنى حمايته من الاخطار الداخلية والخارجية التي تهدده كالأزمات الاقتصادية والمالية والحروب وحالات الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والمراض الوبائية (عبدالله، ٢٠١٧، ص ٢١) .

ويمثل الاحتواء الاجتماعي : الارتقاء بالأوضاع الانسانية، والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والصعود بهم من المستوى دون الإنساني الذى يعجزهم عن التفاعل الاجتماعي السوى، وعدم القدرة على تطوير مبادرات ذاتية للارتقاء الى مستوى إنساني يمتلكون فيه قدرة الحصول على الفرص التي تمكنهم من اشباع حاجاتهم الاساسية والتفاعل مع الآخرين (أبو قورة، ٢٠١٠ ، ص ١١٦–١١٧) .

أي أنه عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي يتم اتخاذها استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي يتعرض لها الأفراد في المجتمعات سواء كانت هذه الاجراءات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تعليمية وثقافية.

كما يعرف الاحتواء الاجتماعي بأنه : مجموعة السياسات والبرامج الحكومية أو الخاصة، والهادفة إلى تعويض الأفراد عن انعدام الدخل من العمل أو انخفاضه الى حد كبير وتقديم المساعدة الى الأسر ذات الاطفال، وتوفير الرعاية الصحية والإسكان المناسب للأفراد (حسن، والزغل ٢٠١٠، ص ٣١٨٩).

وعلى النقيض يوجد مصطلح الاستبعاد الاجتماعي الذي يعرفه ليفيتاس وزملائه (Levitas, R., et al., 2007, p. 9) من خلال تسليط الضوء على الحرمان من الموارد ،

والمشاركة وما يرتبط بها من حقوق ، وجودة الحياة وما تتطلبه من خدمات، فهم يرون أن الاستبعاد الاجتماعي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد عكس الاحتواء الاجتماعي، وتشمل قلة الموارد والحقوق والخدمات وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة المعتادة والمتاحة لأغلبية أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية .

ومما سبق يمكن تعريف الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين اجرائياً بأنه : مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى الارتقاء بالأوضاع التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للتلاميذ المهمشين ، وتلبية احتياجاتهم من الخدمات والحقوق والموارد ، بما يدعم مشاركتهم الكاملة في المجتمع، ويعزز إحساسهم بالمواطنة ، ويعمل على تحصينهم ضد من يستغلون تهميشهم ضد الدولة.

ثالثاً : فلسفة الاحتواء الاجتماعي

تقوم فلسفة الاحتواء الاجتماعي على احترام ذاتية الفرد وانسانيته وحقه في العدالة الاجتماعية ، والحصول على حقوقه كاملة بغض النظر عن ظروفه الاسرية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها، كما تعتمد أيضاً فلسفة الاحتواء الاجتماعي على تماسك كافة أفراد المجتمع وتضامنهم وتفاعلهم للعيش معاً في ظروف متقاربة .

وقد حرمت بعض الفلسفات القديمة الكثير من المهمشين من حقهم في الاحتواء الاجتماعي والتضامن والتكافل ، رغم وجود بعض الفلاسفة الذين عارضوا ذلك ، ففي البداية أقر أفلاطون بضرورة وجود عبيد للأسياد (ابراهيم، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥) ، كما أن أرسطو حرم فئات عديدة من حق المواطنة بل ومن حق الإنسانية (بديوي، ٢٠١١ ، ص ٢٤) .

وبعد ذلك ظهرت بعض الشخصيات التي نادت بضرورة احتواء الآخر واحترام حقوقه وانسانيته ، فقد أطلق "كانط" مقولته الشهيرة : " لا تفعل بالآخر ما لا تريد أن يفعل بك انت"، كما ظهرت مدارس فلسفية عالجت هذه القضية كالفلسفة التوفيقية والفلسفة الغيرية التي غالى بعض أفرادها في التضحية بالذات من أجل الآخر، كما جاءت الديانات السماوية التي دعت إلى احترام الانسان وتلبية احتياجاته ليشعر بإنسانيته (ابراهيم، ٢٠١٣ ، ص٢) .

فقد جعل الإسلام الاحتواء الاجتماعي جزءاً أصيلاً من صلاح المجتمع المسلم، وعاملاً من عوامل قوته المادية والروحية ، بل إن المجتمع يصعب تحديد هويته الإسلامية عندما ينعدم فيه الاحتواء والتضامن والتكافل الاجتماعي ، كما قدم المسلمون نموذجاً ملهماً في

التآخي والتكافل الاجتماعي لا نظير له المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، كما أن من مسارات الاحتواء الاجتماعي في الإسلام ما يدفعه الفرد من أموال الزكاة والصدقة، وكفالة الأيتام، والعناية بالجار، والإنفاق على طلبة العلم، رعاية الفقراء المتعففين وقضاء حوائجهم (المرهون، ٢٠١٥) .

وظهر فلسفتان مختلفتان لكل منهما وجهة مختلفة هما الفلسفة الاشتراكية والرأسمالية ، فالاشتراكية ترى ضرورة تكاتف الجهود الحكومية وغير الحكومية لتقديم امتيازات وخدمات ذات طابع حيوي للأفراد المهمشين كغير القادرين على العمل والعاطلين ، أما الرأسمالية فترى ضرورة تأمين وتوفير احتياجات المجتمع أولاً وبالتالي سينعكس ذلك على الأفراد المعرضين للخطر، فتلبية احتياجات المجتمع تنعكس على احتياجات الأفراد أنفسهم (بديوي، ٢٠١١، ص ٢٥) .

وقد تكون الاشتراكية أكثر اهتماماً بالاحتواء الاجتماعي من الرأسمالية ، فهي تقدم الدعم المباشر للأفراد المهمشين فيشعرون به بطريقة أسرع ، أما الرأسمالية فهي تدعم احتياجات المجتمع بصفة عامة ثم تنتظر لينعكس ذلك على أفراد المجتمع الأكثر احتياجاً ، وهذا الاتجاه يأخذ فترات زمنية أطول وقد لا يصل فيه الدعم المادي والمعنوي لمستحقيه .

كما جاءت نظرية الاحتواء لتؤكد أن الاحتواء الاجتماعي ضرورة هامة لتحقيق الاستقرار بالمجتمعات ، ومنع الجريمة ومواجهة السلوكيات المنحرفة ، حيث تقوم نظرية الاحتواء على فرضية أساسية بأن السلوك المنحرف يزداد كلما قل الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد والعكس ، فكلما زاد الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد كلما زادت قدرته على تجنب السلوكيات الجانحة (Kennedy, J. P., 2015 , p.51) .

كما أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الفقرة (١) من المادة (٢٥) على أن : " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية ، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته " (الأمم المتحدة، ١٩٤٨، ص٣) .

ومما سبق يمكن النظر للاحتواء الاجتماعي على أنه استثمار في رأس المال البشري والحفاظ على كل عنصر من عناصره ، فمن خلال الاستثمار في الانسان يمكن جني ثمار التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا يمكن أن تقوم التنمية في وطن من الأوطان على فئة واحدة فقط ، بل لابد من تكاتف وتضامن المهمشين وغير المهمشين لتحقيق هذه التنمية .

رابعاً : أهمية الاحتواء الاجتماعي

يساعد الاحتواء الاجتماعي الأفراد على الحفاظ على هويتهم وثقافتهم وتركيبهم الاجتماعي ، وبالتالي حفظ الأمن القومي للدولة ، حيث إن في غياب الاحتواء الاجتماعي يصبح الأفراد أكثر عرضة للتأثر بالثقافة المهيمنة على العالم كثقافة الولايات المتحدة الأمريكية ، فيضيع التنوع ويتوحد الجميع حول ثقافة الأقوى فقط ، فالمطلوب ليس اعادة تركيب العالم على صورة الولايات المتحدة، بل الحفاظ على تنوعه في مواجهة محاولات إعادة تركيبة على صورة الآخرين (شابيرو، ٢٠١٢، ص ٥٤) .

ويؤكد الاحتواء الاجتماعي على أهمية بناء سمات وخصائص المواطن العالمي الذي لديه وعي وإدراك بمفهوم العولمة وتأثيراتها، والذي أيضاً لديه وعي بما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات باعتباره مواطناً إلى جانب الاستخدام المقصود للتكنولوجيا واتقان المهارات الرئيسة الضرورية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق اكتساب معارف جديدة (Lima, C. O. 2006 , p.45) .

ويحتاج المهمشون قدراً مقبولاً من الاحتواء الاجتماعي حتي يشعر كلاً منهم بكيانه وإنسانيته ، فهم أفراد صالحون في المجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ، ولكنهم يعانون لأسباب ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية من التعرض للتهميش بالمجتمع ، ويأتي دور المؤسسات التربوية في تدعيم هذا الاحتواء الاجتماعي لمنع الأفراد ووقايتهم من التعرض للعديد من المشكلات التي يوضحها شكل (١) .

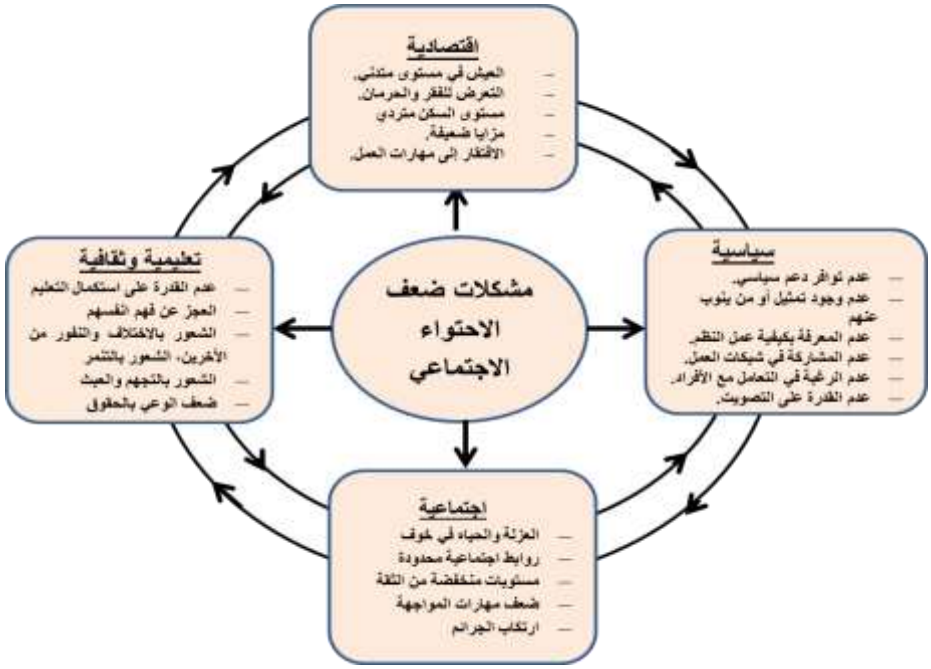

شكل(١) مشكلات ضعف الاحتواء الاجتماعي (إعداد الباحثان)

فغياب الاحتواء الاجتماعي بالمجتمع قد يولد مشكلات اجتماعية متعددة منها الحياه في عزلة وضعف الروابط الاجتماعية وضعف الثقة بين الأفراد ، فضلاً عن انتشار الجرائم وضعف مهارات المواجهة مع الآخرين ، كما قد ينتج عن ضعف الاحتواء الاجتماعي بعض المشكلات التعليمية والثقافية كعدم القدرة على استكمال التعليم وعجز الأفراد عن فهم أنفسهم ، والشعور بالاختلاف والنفور من الآخرين، بالإضافة إلى الشعور بالتجهم والعبث ، وعدم معرفة الحقوق والواجبات.

إضافة إلى وجود مشكلات اقتصادية متعددة كعدم القدرة على العيش في مستوى معيشة مناسب، والتعرض للفقر والحرمان، و تردي مستوى السكن ، وقلة المزايا والرواتب، والافتقار إلى مهارات العمل، كما تتعدد أيضاً المشكلات السياسية كعدم توافر الدعم السياسي للأفراد ، وعدم وجود تمثيل نيابي عنهم، بالإضافة إلى الجهل بكيفية عمل النظم، وعدم المشاركة في شبكات العمل ، وعدم الرغبة في التعامل مع المحيطين ، وأيضاً عدم القدرة على التصويت.

ومما سبق يتضح لنا حاجة تلاميذ المرحلة الابتدائية وخاصة المهمشون منهم للاحتواء الاجتماعي لمساعدتهم على المشاركة الكاملة في الحياة على قدم وساق مع غيرهم،

ومساعدتهم على مواجهة العديد من المشكلات التي تواجههم كالعنف والتنمر، والفقر، والتسرب من التعليم أو الحرمان من حقوقهم التعليمية، وحقوهم الصحية، وضد الاستبعاد الاجتماعي من العلاقات والصداقات.

خامساً: أبعاد الاحتواء الاجتماعي

صنف البعض أبعاد الاحتواء الاجتماعي الي ثلاث فئات عامة وهى : التأمين الاجتماعي، تنظيمات سوق العمل ، والمساعدة الاجتماعية، حيث يشمل التامين الاجتماعي خطط مصممه لحماية الأطفال وأسرهم ضد مراحل العمر، والأمور الطارئة ذات الصلة بالعمل مثل الامومة والشيخوخة والبطالة والمرض والحوادث، وتتضمن أنظمة سوق العمل الأطر القانونية التي تهدف الى ضمان الحد الأدنى من معايير التوظيف والعمل وحماية حقوق العمال وتشمل المساعدات الاجتماعية أدوات السياسة العامة الممولة من الضرائب والمصممة لمعالجة الفقر والضعف (Nin˜o-Zarazu´a, M. & BarrIentos, A.& Hickey, S. . and Hulme, D. 2012, p. 164)

كما أن هناك من يرى أن الاحتواء الاجتماعي يتضمن أربع عمليات أساسية الأولى تهدف الى تقليص مساحة التهميش والاستبعاد الاجتماعي، وتسعى العملية الثانية الى تحقيق الادماج الاجتماعي بمعناه الشامل، وفى اطار ذلك تتم مساعدة وتأهيل المهمشين ودفعهم للتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع ، وتشير العملية الثالثة الى الاهتمام بتحقق الاستقرار الاجتماعي ، استناداً الى امتلاك غالبية أفراده القدرة على التفاعل والتبادل الاجتماعي على قاعدة من الفرص المتساوية ، ويسلم ذلك كله الى العملية الرابعة التي تتجسد في تقوية الروابط بين الأفراد وبعضهم البعض من ناحية، وارتباطهم بالمجتمع من ناحية ثانية، وهو ما يؤكد انتمائهم الاجتماعي وارتباطهم القوى بالمجتمع (أبو قورة ، ص ص ٢٢٨–٢٢٩)، كما ساهمت المراجعة الدقيقة للدراسات إلى تحديد إطارين نظريين معاصرين للاحتواء الاجتماعي هما على النحو الآتي عرضه :

الإطار الأول :

وتعبر عنه مصفوفة بريستول للاحتواء الاجتماعي ومكون من ثلاثة موضوعات رئيسية هي (Levitas et al, p.10) :

الموارد : متضمنةً مقاييس الموارد الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة والموارد الاجتماعية .

١) والمشاركة : متضمنة مقاييس المشاركة الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية والثقافة والتعليم والمهارات والمشاركة السياسية والمجتمعية .

٢) وجودة الحياة : متضمنةً مقاييس الصحة والرفاهية وجودة البيئة الحياتية والجريمة .

الإطار الثاني :

تم إعداده في معهد (ملبورن) للأبحاث التطبيقية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تأثر هذا الإطار تأثراً كبيراً بمصفوفة بريستول، وحدد سبعة أبعاد للاحتواء الاجتماعي هي : الموارد المادية والعمل والتعليم والمهارات والصحة والإعاقة والتفاعل الاجتماعي والمجتمع والسلامة الشخصية (Sedaghatnia, S.& Lamit, H. & Saifuddin, A. A and Ghahramanpouri, A. 2014, p 90) .

كما قدم التقرير العالمي للتنمية البشرية عن الاحتواء الاجتماعي منهجية لحساب الاحتواء الاجتماعي البشري بطريقة كمية تكونت من مجموعة من الأبعاد للاحتواء الاجتماعي ، ومن هذه الأبعاد ما يلي (UNDP/IBHI (2007), P.32) :

١. بالنسبة لمستوى المعيشة : ويتضمن الاهتمام بالأفراد الفقراء الذين يعيشون في مستويات معيشية منخفضة وخاصة أولئك الذين تقع دخولهم تحت خط الفقر، بالإضافة إلى الاهتمام بمن يعانون من البطالة طويلة المدى .

٢. بالنسبة للصحة : ويتضمن الأفراد الذين لا يتمتعون بتأمين صحي ، ويعانون من مشكلات صحية مزمنة أو إعاقات معينة .

٣. بالنسبة للتعليم : ويتضمن الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً ولم يكملوا المرحلة الابتدائية ، لأسباب متعددة كالتسرب من التعليم أو مواجهة مشكلات بالمدرسة كالعنف والتنمر وغيرها ، أو مشكلات أسرية معوقة عن التعليم .

٤. **بالنسبة للمشاركة في المجتمع : ويتضمن هذا البعد الأفراد الذين لا يذهبون للتصويت في الانتخابات، ولا يلقون بالاً لها ، ولا يشاركون في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني .**

٥. **بالنسبة لإمكانية الوصول إلى الخدمات : ويتضمن الأفراد الذين لا يمتلكون وسيلة اتصال بالآخرين كالهواتف النقالة ، وأيضاً المحرومون من الانترنت وشبكات التواصل .**

كما أن هناك من يضيف للاحتواء الاجتماعي بعداً جديداً وهو الاحتواء الاجتماعي الرقمي حيث يعد الاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات والتعليم والاتصالات من عوامل الاحتواء الهامة التي تحسن التعليم والصحة بدلاً من توفير الأجزاء الصلبة والبرمجيات دون دراية بمهارات التعامل معها واستخدامها (Warschauer, M., p 29) ، حيث تشير دراسة وور شوير(Warschauer) إلى أن استخدام التكنولوجيا يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاحتواء وسهولة الوصول، ويعتمد إلى حد كبير على حراك المتعلمين والمعلمين والمجتمعات نحو المطالبة باستخدام التكنولوجيا على نحو يخدم مصالحهم، ومن هذا المنظور قامت بعض المؤسسات والمنظمات بإعداد مشروعات وتنفيذها على نحو يخدم الاحتواء الاجتماعي لاسيما في البلدان النامية حيث يمثل الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها مشكلة كبيرة (Warschauer, M., p.152)، وفيما يلي أهم المشروعات التي تم تنفيذها لدعم هذا الاحتواء.

١) مشروع The Hole in the Wall

وهو تجربة مُنفذة في الهند منذ عام ١٩٩٩م ؛ الهدف منها توفير أكشاك الانترنت في الشوارع (محطات تعلم) لأطفال المناطق العشوائية الذين ليس لديهم معرفة بأجهزة الكمبيوتر والانترنت، ولقد ساهمت التجربة في اثبات أن الفضول الانساني يمثل جانباً مهماً في التعلم عندما يتفاعل الأطفال مع بيئة التعلم، إلى جانب رغبتهم في التعلم والتفاعل مع الأقران، حيث يعمل ذلك على تشجع الأطفال على التعلم مع تدخل محدود الأثر من جانب الدولة (http://www.niitholeinthewall.com/abouthiwel.html).

٢) مؤسسة School/Net Africa

وهي مؤسسة أفريقية غير حكومية تعمل في قارة أفريقياً ؛ من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم والجودة والفاعلية عبر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدارس الأفريقية، وتهدف إلى إبراز دور الأطفال والسيدات في المجتمع وحق كل طفل أفريقي في للوصول إلى التعليم الجيد والمعلومات والمعرفة ؛ من أجل مواكبة أهداف برنامج التعليم للجميع وأهداف الأمم المتحدة للتطوير، ومن أهم أهداف المؤسسة تمكين جميع الأطفال والشباب من طريق الوصول إلى تعليم عالي الجودة والمعلومات والمعرفة على أساس استخدامهم الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

. (https://www.schoolnetafrica.net/)

سادساً: أهداف الاحتواء الاجتماعي

يهدف الاحتواء الاجتماعي إلى مواجهة الجريمة في المجتمع ومحاولة القضاء عليها، حيث تفترض نظرية الاحتواء بأن جميع الأفراد لديهم حوافز للسلوك الاجرامي، ولكن الفروق الفردية في السلوك الإجرامي لا تشير الى الاختلاف في هذه الحوافز بل تشير الى وظيفة الضبط التي يمارسها الانسان، ولتطوير هذه الوظيفة فالأفراد بحاجة الى الاحتواء المتمثل في الدفء والعناية والانتباه والاشراف والتدريب وتدعيم الأخلاق والابتعاد عن الإهمال وعدم المودة (Andrews, D.A. & Bonta, J. 2006)، كما يرى (Homes R. 2001, P.224) أيضاً أن أهداف الاحتواء الاجتماعي تتمثل فيما يلي :

١– الحماية : توفير الاغاثة والحماية من الحرمان(دعم الدخل والاستهلاك).

٢– الوقاية : تجنب الحرمان(تعزيز الادخار، وتوفير التامين).

٣– التعزيز: تحسين الدخل والقدرات الحقيقية من خلال(زيادة الدخل، الموارد الانتاجية الحقيقية، اتاحة فرص العمل).

٤– التحول او التغيير: معالجة قضايا العدالة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي مثل(قوانين مكافحة التمييز وحملات التوعية).

كما أن من أهداف الاحتواء الاجتماعي وقاية الأفراد من الانجراف نحو الجماعات والتنظيمات المتطرفة، فقد يسهم عدم احتواء المهمشين في تحويلهم الى قنابل موقوته سهل استغلالها وف عمليات التخريب والارهاب في المجتمع (محمد، ٢٠١٦، ص٤٣) .

وقد وضع البنك الدولي مجموعة من الأهداف التى يسعى الاحتواء الاجتماعي لتحقيقها ، ويمكن عرض هذه الأهداف كما يلي (البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ٢٠١٥ ، ص ٨٤) :

١) **الهدف الأول** : تحسين التعليم وحوكمته

فتدني مخرجات التعليم وانتشار الأمية والتسرب والتنمر والعنف المدرسي من أهم التحديات التي تواجه التعليم المصري، كما أن تقارير تقييم التعليم خير دليل على حاجة التعليم إلى المزيد من التطوير والتحسين الكمي والكيفي، كما أن هناك تفاوت كبير بين فئات المجتمع في التعليم حسب الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر المصرية.

٢) **الهدف الثاني** : تحسين سبل حصول الفقراء على دخل مناسب وتوسيع شبكات الامان الاجتماعي

حيث إن رامج شبكات الأمان الاجتماعي ما زال يشوبها الكثير من نواحي القصور، كما أن عدد المنتفعين بها أقل كثيراً من تقديرات عدد الفقراء ، والمبالغ المرصودة أقل كثيراًمن المطلوب في الواقع .

٣) **الهدف الثالث** : زيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية

حيث مازال هناك تفاوت كبير في الخدمات الصحية في الريف عن الحضر وضعفها بشدة في الأماكن النائية، كما أن الاماكن الموجودة ينقصها الكثير من الأدوية والتجهيزات والصيانة والكوادر البشرية المدربة .

٤) **الهدف الرابع** : زيادة فرص حصول محدودي الدخل على مسكن مناسب

فمازال الحصول على مسكن مناسب تحدياً صعباً أمام الأسر وخاصة الشباب المقبل على الزواج .

٥) **الهدف الخامس** : زيادة فرص الحصول على الصرف الصحي والغاز الطبيعي في الريف :

حيث أن الكثير من الامراض المنتشرة أساسها المياه المختلطة بمياه الصرف الصحي، كما أن الكثير من الأسر تفتقر الى مصدر آمن للطهي.

ويتضح من هذه الأهداف أن ما يرتبط منها بالاحتواء الاجتماعي للطلاب يتمثل في الهدف الأول والثاني فقط ، أما باقي الأهداف فهي خارج نطاق المدرسة وتحتاج إلى توجهات وسياسات عامة بالدولة لتحقيقها .

ومما سبق يمكن القول أن أهداف الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ يمكن أن تتمثل في :

١) توفير الخدمات التعليمية : عن طريق تعزيز حقوقهم التعليمية ومواجهة التسرب من التعليم.

٢) توفير الدعم المادي : للتلاميذ الفقراء واليتامى وأبناء المعاقين غير القادرين على مواجهة نفقات الحياة في المأكل والمشرب والملبس.

٣) تعزيز العلاقات الاجتماعية : بمواجهة العنف والتنمر ضد المهمشين بالمدارس ومواجهة استبعادهم من العلاقات والصداقات ، وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة المدرسية والمجتمعية.

٤) توفير الدعم التكنولوجي: عن طريق الاهتمام بالاحتواء الرقمي للمهمشين بتدريبهم على التكنولوجيا وتزويدهم بالوسائل والأجهزة التكنولوجية التي تعزز اندماجهم في المجتمع ، وتشجيعهم على الدخول إلى عالم الانترنت وبناء المزيد من العلاقات الرقمية.

٥) توفير الرعاية الصحية : خاصة للتلاميذ ذوي الاعاقات والأمراض المزمنة.

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للتهميش

اتجهت معظم المنظمات المحلية والاقليمية والعالمية في الفترة الأخيرة إلى الدفاع عن حقوق المهمشين والأقليات وغيرهم من الفئات المحرومة والمستبعدة اجتماعياً، حيث تعد هذه الفئات من المجموعات المحرومة اقتصادياً وتعيش على أطراف الحياة، مما يؤدى ببعضهم لاحتراف عدة سلوكيات اجتماعية خاطئة كالسرقة والنشل والتسول وغيرها، فيتعرضون نتيجة لذلك للسجن والوقوع تحت طائلة القانون وتتحمل الدولة تكلفة إعادة تأهيلهم من جديد. (مكاوي، ٢٠٠٣، ص ص ٢٢٤– ٢٣٢) .

حيث يعبر التهميش عن أيدلوجيا ومنظومة خاصة بالعديد من الفئات المهمشة، والمحرومة من الحصول على الخدمات الأساسية والاحتياجات الضرورية للمعيشية، والمحرومة من الخدمات التعليمية الملائمة، والمحرومة من الحصول على فرص اقتصادية تساعدهم على المعيشة (البدري، ٢٠٠٦، ص ١٧)

كما أن التهميش في أي مجتمع يتكون من مجموعة من الفئات التي تتفاعل مع بعضها البعض في فضاء المجتمع ، والتي لها مداراتها المختلفة، وحينما تدور حول مركز واحد يمتلك غالبية مصادر القوة يصبح الاقتراب من هذا المركز أو الابتعاد عنه، أو امتلاك

بعض موارد القوة، أو افتقادها معيارًا أساسيًا لحالة التهميش، فالجماعات التي تعيش على هامش المجتمع هي ذاتها الجماعات البعيدة عن مركز السيطرة، ومن يقترب من هذا المركز هو المسيطر دائمًا (طنطاوي، ٢٠١٢، ص١١).

وتأسيساً على ذلك فإن طبيعة الدراسة الحالية تقتضي التعرف على مفهوم التهميش، وأنواعه، وفئات المهمشين، وأسباب التهميش، والتعرف أيضاً على خصائص المهمشين، وآثار التهميش وانعكاساته على المجتمع، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل كما يلي:

أولاً : مفهوم التهميش Marginalized

التهميش لغةً هو اسم المفعول من همش، وهو صيغة توحى بوقوع الفعل على المفعول به، وكما هو معلوم في قاموس الصرف العربي فإن صيغة الفعل " فعل " توحى بمعنى القصدية والتخطيط سلفًا لبلوغ هدف ما، التسليم بوجود ذات مهمشة يفترض سلفًا وجود من قام بفعل التهميش ، ومن المعلوم أن القائم بالفعل يمتلك القدرة على إنجازه والقيام به، يعنى ذلك أن المهمش صاحب سلطة ونفوذ وحائز كل الآليات التي من شأنها أن تحول المفعول به إلي ذات خاضعة وسلبية ، بل ناقدة كل قدرة على تحويل موازين القوى لمصلحتها، فالعلاقة أذن بين الطرفين قائمة على الصراع والسيطرة ، وهى سيطرة تستمد شرعيتها من امتلاك المهيمن لكل وسائل القهر والإلزام ، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية (المنجد في اللغة والإعلام، ١٩٨٦، ص٨٧٣) .

واستعملت لفظة "همش" في لسان العرب للإشارة إلي المرأة التي تكثر الحديث وتجلب ، ومن المعلوم أن العرب يلحقون صفة الثرثار أو المهذار بمن تتوافر فيه هذه الصفات، فكثرة الكلام توحى بأن المتحدث لم يستطع النفاذ إلي صميم الموضوع ولم يتطرف إلي لبه (ابن منظور، ١٩٩٣ ، ص١٣٣) .

وتقدم الموسوعة الفلسفية Philosophy of Encyclope تعريفًا للإنسان الهامشي بأنه: "من يعيش في عالميين، ولكن لا يندمج بشكل جيد في أي منهما، ويضم هذا المفهوم مجموعة من الضعفاء، المسنين، الفقراء، المعاقون، المشردون والمهاجرون". (Francis R. T., 2000, 525-526) .

ويستخدم هيزي شول (Heese, ChoL 2002, p 199) مفهوم التهميش " لوصف الأشخاص المحرومين، والتي تناضل من أجل الوصول إلى الموارد في المجالات

السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وأيضًا الناس المحرومين من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية".

كما يحمل مفهوم التهميش في بعض منه جانبًا من مفهوم الاغتراب في أحد معانيه من حيث الوعى بعدم الانتماء، ذلك الوعى الذى يعكس انعزال المرء أو عزلته الذاتية عن المشاركة الاجتماعية، والثقافية، والسمة المميزة لهذا الوعى هي الشعور باختلاف عن الآخرين " (طنطاوي، ٢٠٠٣ ، ص١٠٢) .

ويعرف (محمد، ٢٠٠٥ ، ص ١) التهميش على أنه: "العملية التي يتم بمقتضاها استبعاد بعض الأفراد وحرمانهم من الوصول إلى فرص الحياه والأصول والخدمات، وكذلك الحصول على رموز القوة الاقتصادية أو السياسية في المجتمع".

ويقدم معهد لوبولا (Loyola Institute, 2007) تعريفًا للتهميش بأنه "عملية إنكار الفرص لأولئك الذين يعيشون على هامش المجتمع، وتعزيز الفرص لأولئك الذين يعيشون في المركز، فمصطلح التهميش يجمع بين التمييز والاقصاء الاجتماعي.

ووفقًا لـ بورمان وكي (Burman, M .E. & Kay, M. S., 2007, p.321) فالتهميش هو: " العملية التي يتم بمقتضاها إقصاء بعض الأشخاص والدفع بهم إلى الهامش بدرجات متفاوتة من المركز الاجتماعي والسياسي لأسباب تتعلق بهويتهم وخبراتهم أو بيئتهم وثقافتهم".

ولفظ مهمشين "يضم مجموعة أكبر من الفقراء، والضعفاء، والمسنين، والنساء، والأطفال، والمرضى، ممن هم بعيدون بالكامل أو جزئيًا عن العملية الإنتاجية، وعن سوق العمل بالمعنى الدقيق" (عبد الجليل ، رجب ٢٠٠٨ ، ص٣٣) .

ويقدم (مبارك، ٢٠١٠ ، ص١٦) تعريفًا للمهمشين بأنهم: " من يعيشون على هامش المجتمع ولا يشاركون في الحياة العامة بشكل فاعل لأسباب كثيرة قد يتعلق بعضها بغياب المساواة أو العدل ، أو للبعد الجغرافي ، أو نظرًا لوجود قيود عليهم في المشاركة، أو لقلة أعدادهم، أو بعد تمثيلهم في المجالس النيابية، أو النقابات النوعية، أو خلافه ".

وقد ذكر (ياسين، ٢٠١٠ ، ص٢٢) أن المهمشين هم: "من يتواجدون على هامش الحياة العامة في أي دولة ، أو يعملون على هامش الاقتصاد المجتمعي ، وليس

لهم وضعية قانونية معترف بها، ومن ثم فهم محرمون من أي تأمين اجتماعي أو صحى".

وتتبنى الدراسة التعريف الإجرائي للمهمشين بأنهم: من يعيشون على هامش المجتمع ويتم استبعادهم وحرمانهم من الوصول إلى فرص الحياة ولا يشاركون في الحياة العامة بشكل فعال لأسباب كثيرة قد يتعلق بعضها بغياب المساواة أو العدل أو للبعد الجغرافي، وليس لهم وضعية قانونية معترف بها ومن ثم فهم محرومون من أي تأمين اجتماعي أو صحي.

ثانياً : أنواع التهميش

تُعد ظاهرة التهميش ظاهرة عالمية تعانى منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ لذا تتعدد أنواع التهميش، والتى يمكن توضيحها كما يلي :

(١) التهميش الاجتماعي :

يُقصد بالتهميش الاجتماعي في معظم دول العالم الإجراءات والآليات التي تُطبق والعمليات المعقدة التي تحرم بعض الفئات من الحصول على الحقوق، والفرص، والموارد التي هي مفتاح الاندماج الاجتماعي ، والتي يتم حظرها بشكل منتظم على تجمعات سكانية بعينيها مثل (الإسكان، والبطالة، والرعاية الصحية، والمشاركة المدنية، والمشاركة الديمقراطية، والإجراءات القانونية) التي تتوافر عادة لأعضاء المجتمع (الشمري، ٢٠١٠، ص ٢٢) .

ولعل ذلك يؤكد على أن جوهر معنى التهميش الاجتماعي يتبلور في إيجاد فجوات اجتماعية، وعدم توافر البيئة المناسبة لإحداث تماسك، وترابط اجتماعي بين أفراد المجتمع التي تعانى منها طبقات ومستويات اجتماعية معينة، وهو مفهوم مرن، ومتعدد الطبقات، فمن الممكن أن تكون مجتمعات بأكملها مهمشة على الصعيد العالمي، وكذلك يمكن تهميش الطبقات والمجتمعات المحلية من النظام الاجتماعي السائد، وبالمثل يمكن تهميش الجماعات العرقية ، والأسر أو الأفراد في بعض المواقع، والتهميش هو ظاهرة التحول، والتي ترتبط بالحالة الاجتماعية للمجتمع .

(٢) التهميش الاقتصادي :

يُقصد بالتهميش الاقتصادي أن يستحوذ فئة قليلة من المجتمع على النصيب الأكبر من الدخل القومي، ووظائف معينة؛ حيث يتم توريثها في الوقت الذى يعانى فيه الغالبية العظمى من الفقر، والاحتياج، والبطالة؛ حيث يعانون من الحرمان الاقتصادي، ومن ثم يزداد

نسبة الذين تحت خط الفقر، والفقراء داخل المجتمع، كما يتمثل التهميش الاقتصادي في فصل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع من ناحيتي الإنتاج والاستهلاك، ففي الجماعات التي تعانى درجات عالية من الحرمان المادي تتناقص لديهم فرص العمل سواء على أساس التفرغ، أو العمل لبعض الوقت، وكذلك كمعدلات البطالة العالية، وقد يتعذر على من تم إقصاؤهم من سوق العمل العودة إليه مرة أخرى (الشناوي، ٢٠٠١، ص٢٢٠) .

ولعل ذلك يؤكد على أن التهميش الاقتصادي نتيجة طبيعية للنبت الاجتماعي المهمش الذى لا ينتج مدخلات أساسية للسوق، وبالتالي لا يحصل الفرد على أي دخل، ويتبع ذلك نتيجة وهى أن عدم المساواة في الدخل يناسب طرديًا مع الاستبعاد الاقتصادي (عمر، ٢٠٠٥، ص٤) .

(٣) التهميش التعليمي :

يُعد من أهم أنواع التهميش؛ لأنه سبب ونتيجة للأنواع الأخرى، ويتمثل في حرمان أبناء فئات معينة وخاصة المهددين بالتسرب، ذوى الاحتياجات الخاصة، الممزقون عائليًا ، المتأخرين دراسيًا، الفقراء من الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه نتيجة لعوامل خارجه عن إمكانات وقدرات أبناء تلك الفئات في الوقت الذى يتمتع فيه أبناء القلة المحظوظة اقتصاديًا، أو اجتماعيًا، أو سياسيًا، أو ثقافياً بتعليم جيد متميز مرتفع الجودة، ومطابقًا للمعايير الدولية في التعليم من خلال مدارس وجامعات خاصة بمصروفات لا يقدر على تحملها معظم أبناء الطبقة المتوسطة؛ مما يرسخ التهميش التعليمي، والذى يؤدى بالطبع إلى حدوث جميع أنواع التهميش الأخرى في المجتمع المصري (عائب، بوش، ٢٠١٢، ص ٣١) .

(٤) التهميش المكاني :

يُشار للمناطق المهمشة بتلك المناطق التي يصعب الوصول إليها، والمعزولة عن التيار الرئيسي للتنمية، والعيش داخل وحدات جغرافية صغيرة جدًا؛ حيث الأسر الفقيرة والمهمشة، وبالوصول إلى تلك المناطق يأتي التهميش الثقافي والصحي وغيرة من أنواع التهميش التي تترتب على الإقامة في هذه المناطق، وتلك المناطق تفرز لنا نموذجًا فريدًا لطفل يعانى، ويتألم، ويتمزق من واقعه وبيئته المتدهورة، فتبنت أطفال رافضين لها وعاجزين

عن التكيف معها وساخطين لها ، ويمتص الألم طوال عمره، ولكن يستعد لإفراز سمومها في وجه مجتمعه فيما بعد (Adam, B., Huntage, Y. N., 2005 , pp3-7).

وعند النظر إلى عملية التهميش الذى يتعرض له هؤلاء الأطفال نجد أنها تنطوي على نوع من القسر أو الجبر، فهؤلاء المهمشين من الأطفال لم يختاروا هامشيتهم بأنفسهم بل فُرضت عليهم من قبل المجتمع الذى يحيوا بداخله ، فالمجتمع استبعدهم تمامًا من المشاركة في فضاءه، وسيظلوا يعانون من التهميش، وسيظل مفروضًا عليهم عبر أجيالهم المختلفة طالما بقيت الظروف أو المتغيرات التي سببت حالة التهميش .

ويتضح مما سبق تعدد أنواع التهميش ما بين التهميش الاجتماعي حيث تحرم بعض الفئات من الحصول على بعض الحقوق كالرعاية الصحية والمشاركة الديمقراطية، والتهميش الاقتصادي وهو معاناة فئة كبيرة من المجتمع من الفقر وكذلك حرمانهم المادي وفصلهم عن الإنتاج والاستهلاك واقصاؤهم من سوق العمل، بالإضافة للتهميش التعليمي وهو الحرمان من الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه، والتهميش المكاني ويقصد به المناطق التي يصعب الوصول إليها والمعزولة عن التنمية وبالتالي تعاني من تهميش ثقافي وصحي ويتضح مما سبق أن الأطفال المهمشين لم يختاروا هامشيتهم بل فرضت عليهم من قبل المجتمع والذي يتوارثه الأجيال نتيجة الظروف والمتغيرات التي سببت التهميش .

ثالثاً: أسباب التهميش

تتنوع العوامل المؤدية إلى التهميش ما بين صراع الدور، والعزلة الاجتماعية، والرفض من الجماعات المسيطرة في المجتمع، والشعور بالحرمان وسيتم تناول كلاً منهم على حده كما يلي :

١ -**صراع الدور:**

حيث يعاني الفرد من الصراع بين مختلف الأدوار المنوطة به اجتماعياً والمتناقضة مع بعضها البعض، ويعد ذلك عاملاً أساسياً في الشعور بالهامشية، فالمهمشون هم أولئك الذين يعانون من أزمة المكانة، وهم أيضاً أولئك الذين يعانون من خلط أو تشويش فيما يتعلق بأدوارهم الاجتماعية، أما فيما يختص بمصدر صراع الدور لدي المهمش، ففي المجتمعات الحديثة التي تتسم بالتغير الاجتماعي السريع يكون علي العديد من الأفراد القيام بأدوار مختلفة ، والمشاركة في سلوكيات تنطوي علي واجبات والتزامات متناقضة وغير متسقة

، ويؤدي بهم هذا إلي الشعور بالهامشية والتوتر والعدوانية، وتعتبر مرحلة الشباب محصلة لتصارع عدة قوى متناقضة، من مراحل ارتقاء الإنسان (الطفولة والرشد) ، فالشباب يعتبرون راشدين ممثلين لنظام معين له قيم قائمة بدرجة أو بأخرى ، وهو – في نفس الوقت – يشكلون الطفولة وفقاً لتصميمهم الخاص، وهناك فئة من الشباب تشعر بتشويش في تلك المرحلة، نتيجة لأزمة الهوية التي يعانونها في تلك المرحلة، والتي تؤدي إلي اهتزاز كل مفاهيم الشباب السابقة عن تصور ذاته، وأيضاً تؤدي به إلي العجز عن اختيار عمل أو مهنة أو مواصلة التعليم، وأيضاً نتيجة لتلك الأزمة يعاني الشاب من إحساس بالتفاهة، وعدم وجود أهداف لحياته (الدسوقي، ص١٩٩٧، ص٦٧) .

٢ - <u>العزلة الاجتماعية :</u>

نتيجة شعور الشباب المعزول اجتماعياً بالعجز عن التأثير في العالم المحيط بهم وافتقادهم للاحتواء والتقبل الاجتماعي، تظهر لديهم سمة المعارضة والتمرد علي سلطة البالغين وقيمتهم، كما أن عزلة الشباب عن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي إلي شعور الشباب بالهامشية، كما تجعلهم يشعرون بالعجز وافتقاد السيطرة علي الأحداث الجارية في المجتمع، ونتيجة لتلك العزلة يتسم هؤلاء الشباب بالتزام ضعيف تجاه الضغوط العامة والمعايير الديمقراطية في المجتمع ، ومن ثم يتسم سلوكهم بعدم الالتزام بالتوقعات المجتمعية، وبعدم اتباع الوسائل التقليدية في تحقيق أهدافهم، فهم يرفضون القوانين والوسائل المشروعة، التي عادة ما يتم استخدامها للإعراب عن المظالم ، ويستخدمون العنف والوسائل غير المشروعة (المعموري، ٢٠١٤، ص ص ١٨٥–١٨٦).

٣ - <u>الرفض من الجماعات المسيطرة في المجتمع :</u>

يعتبر الرفض من الجماعات المسيطرة في المجتمع من العوامل الهامة التي تتسبب في شعور الفرد بالهامشية، ويتوقف هذا الشعور علي مدى تكيف الفرد الذي يشغل مكانة هامشية مع جماعته، وأيضاً علي درجة تقبله من الجماعات السائدة في المجتمع.

كما أن ظهور خصائص الشخصية الهامشية لدى الفرد إنما يتوقف علي مدى التفاعل بين درجة الرفض التي يواجهها من جانب الجماعات السائدة في المجتمع، أو تلك التي يحاول الحصول علي امتيازاتها، ومدى كثافة الحوافز وصلابة الحدود بين جماعته المرجعية والجماعات الأخرى السائدة في المجتمع، وإذا ما واجهت جماعة الفرد المرجعية

نوعاً من الحوافز من الممكن اختراقه والنفاذ من خلاله إلي الجماعات السائدة في المجتمع ، ويواجه الفرد – في نفس الوقت – رفضاً تاماً من تلك الجماعات السائدة لتقبله ، فإن تأثير ذلك سيكون أكثر حدة، وأكثر فاعلية في ظهور خصائص الشخصية الهامشية لديه عن نفس المعاملة التي يتلقاها، إذا ما واجه جماعات سائدة ترفضه رفضاً تاماً ، ويوجد بينها وبين جماعته المرجعية حاجز لا يمكن اختراقه أو النفاذ منه، وأيضاً في إطار هذا العامل أن سلوك المراهقين المفتقد للوضوح ، والمنطوي علي قدر من التشكك والصراع يزداد وضوحاً كلما شعر المراهق أنه بعيد عن عالم الكبار ، مرفوض منهم لأن هذا يعني – ببساطة – أن أبواب هذا العالم مغلقة بالنسبة له ، ويؤدي الشعور بالرفض إلي نمو الخصائص السلوكية السيئة لدى الشخص المهمش، فيصبح نتيجة لهذا الشعور عدوانياً علي استعداد دائم للشجار ، وتزداد حساسيته وشعوره بعدم الأمان(الشافعي، ٢٠١٤، ص ص ٢٩٦–٢٩٧) .

٤ – الشعور بالحرمان :

إن شعور الشباب بالحرمان، ورغبتهم في تغيير طبقتهم إلى الطبقة الأعلى، أو رغبتهم في وضع اجتماعي أعلي – نسبياً – من وضعهم الحالي، مع وجود عوائق اجتماعية تحول دون ذلك ، هو الأساس في شعور هؤلاء الشباب بالهامشية .

أن الشباب المهمش يريدون تغيير وضعهم الاجتماعي ، والخلاص من شبح البطالة التي تهدد مستقبلهم ، ويريدون الخروج من البيئة التي تحد من فرص انتقالهم إلي الطبقة الأعلي ، ويريدون الخلاص من مشاعر الإحباط .

إن الشعور بالحرمان هو شعور نسبي ، حيث يشعر الفرد أن عضويته في جماعة ما – بصفة عامة – تجعله محروماً من الامتيازات بالنسبة لعضوية جماعة أخرى ، علي الرغم من شعوره بأنه مؤهل للحصول علي تلك الامتيازات، كما يجعله هذا الشعور مهيئاً للانخراط في أشكال الاحتجاج الجماعي العنيف ضد الجماعات المسيطرة في المجتمع، وهناك علاقة ثلاثية بين (الحرمان ، الهامشية ، والتمرد) حيث أنه في ظل الثقافة المادية التي تغرس في جميع أفراد المجتمع التطلع إلي الارتفاع بأوضاعهم الاجتماعية، تجد الفئات الدنيا والمهمشة في المجتمع تعارضاً بين تطلعاتها وطموحاتها ، وبين قدرتها علي بلوغ تلك التطلعات أو بلوغ الحياة الرغدة، فإنهم – من خلال تجاربهم وخبراتهم – يدركون أن افتقارهم للمهارة الكافية والوسائل الملائمة للوصول إلي تطلعاتهم إنما يحد من فرصتهم للوصول إلي تلك الرغبات ،

ومن ثم يعانون من الإحباط، وتأتي النتيجة النهائية لهذا الإحباط في شكل التمرد علي المجتمع ، والانخراط في الحركات الاجتماعية التي تهدف إلي إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع بأمل الوصول إلي تطلعاتهم أو طموحاتهم (الميالي، ٢٠١٧، ص١٨).

كما يوجد عدد من الأسباب الأخرى التي تعد أسباباً رئيسة أيضاً في عملية التهميش وضحها (Barry, 2002,p57) كما يلي:

- **عدم اكتراث الحكومة لمتوسط دخل الفرد، وإهمال بناء دور الرعاية الخاصة بالأطفال.**
- **الهامشية وبالتالي تعرض حياتهم للخطر، والانحراف.**
- **كما تساهم العوامل المجتمعية؛ مثل التسرب من المدارس، وضعف قوانين التعلم الإلزامي، وعدم وجود أندية أو مراكز يلجأ إليها الطفل أسبابًا وراء ازدياد ظاهرة أطفال الشوارع .**
- **الطفل اليتيم الذي فقد أحد أو كلا والديه، ولم يحصل على الرعاية، والعناية المناسبة، فيذهب للعيش في الشارع.**
- **الأسرة المفكّكة هو تعريض الطفل لنوع من أنواع العنف، سواءً باستخدام الألفاظ أو بالضرب.**
- **التمييز بين الأبناء بتفضيل ابن على آخر؛ مما يؤدّي إلى تأثر الأطفال، وهروبهم من المنزل.**
- **فقدان الطفل لأبويه فلم يجد من يهتم به، ويرعاه فيتجه إلى الشارع.**
- **الفقر الذي يؤدي إلى انهيار الأسر، وتشرد الأبناء، وخروجهم إلى الشارع بحثًا عن الطعام.**
- **فرض القيود على الأطفال فمثلاً حرمان الطفل من الخروج والتنزه يدفعه ذلك إلى البحث عن حريته فيهرب من المنزل.**
- **زيادة عدد أفراد الأسرة بالشكل الذي لا يسمح للأبوين بالوفاء باحتياجات الأطفال فيلجأ الطفل للشارع للحصول على ما يريده .**
- **كراهية الطفل للمدرسة والتعليم نتيجة لسوء معاملة المعلمين، بجانب ذلك عدم سماع الأبوين لمشكلات الطفل يدفعه ذلك إلى الهرب من المنزل .**

يتضح مما سبق تعدد وتنوع العوامل المؤدية إلى التهميش حيث يعاني الفرد من الصراع بين مختلف الأدوار في المجتمع مما يؤثر على مكانته ويؤدي إلى شعوره بالهامشية،

ومع التغير الاجتماعي تعتبر فئة الشباب الأكثر شعوراً بالتشويش نتيجة لأزمة الهوية والعجز عن مواصلة التعليم وعدم وجود أهداف لحياته، كما أن انعزال الطلاب عن الاندماج في المجتمع وشعورهم بالعجز وافتقادهم للاحتواء الاجتماعي يؤدى إلى شعورهم بالهامشية ونتيجة لذلك فهم يتسموا بعدم الإلتزام ويلجأون للعنف والوسائل غير المشروعة، كما أن لدرجة رفضه من الجماعات المسيطرة في المجتمع أثر على شعوره بالهامشية عندما يواجه رفضاً من بعض الجماعات ويؤدى هذا الشعور إلى نمو الخصائص السيئة لدى الشخص المهمش وشعوره بعدم الأمان، بالإضافة إلى الشعور بالحرمان تجعله محروماً من الامتيازات بالنسبة لعضوية جماعة أخرى، كما أن هناك ارتباط بين الحرمان والهامشية والتمرد، فهناك تعارض بين تطلعات المهمشين وطموحاتهم وبين قدرتهم على بلوغ تلك التطلعات ومن ثم يعانون من الإحباط وتأتي النتيجة النهائية لهذا الإحباط في شكل التمرد على المجتمع .

كما أن هناك بعض الأسباب الأخرى المسببة للتهميش ومنها إهمال الرعاية الخاصة بالأطفال، والتسرب من المدارس وعدم وجود أندية يلجأ إليها الطفل، وفقدان بعض الأطفال للرعاية والعناية من قبل الأســـرة أو تواجدهم في أسر مفككة مع التمييز بين الأبناء مما يؤثر عليهم ويؤدى إلى هروبهم من المنزل، وكذلك زيادة عدد الأفراد مما يقلل من تلبية احتياجات الطفل بداخل الأسرة، مع ازدياد الفقر الذي يدفع بالأطفال إلى الشارع بالإضافة إلى كراهية الأطفال للمدرسة نتيجة سوء معاملة المعلمين لهم.

رابعاً : فئات الأطفال المهمشين

وبالنظر إلى الفئات المهمشة نجد أن الضحية الأولى لعملية التهميش هم جيل الأبناء، فمما لاشك فيه أن الأطفال يرثون المكانة الهامشية لآبائهم، والتي دفعت بهم إلى هامش وحافة المجتمع، وقد تم حصر فئات الأطفال المهمشين في المجتمع نتيجة أسباب مختلفة، والشكل التالي يوضح فئات الأطفال المهمشين والتي سيتم تناولها بشيء من التفصيل .

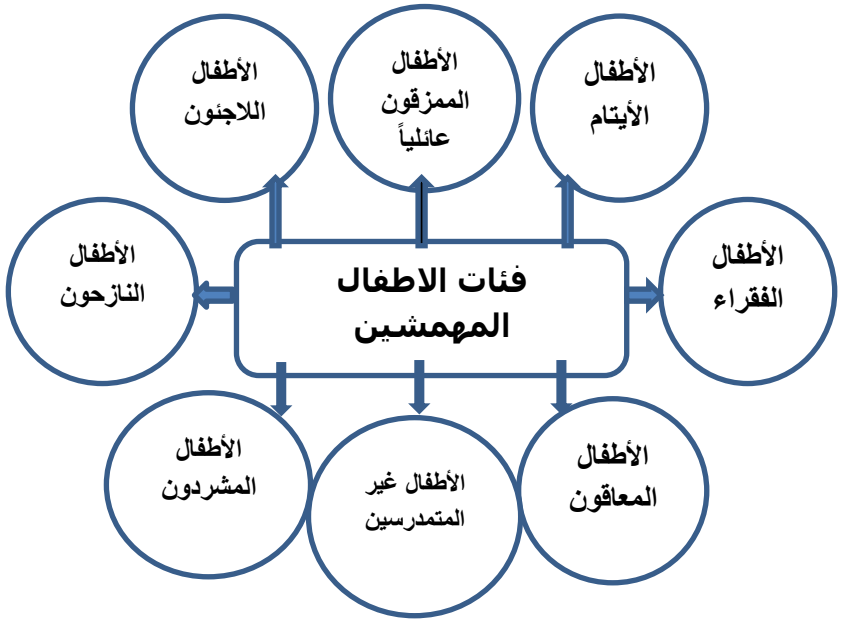

شكل (٢)
فئات الأطفال المهمشين (إعداد الباحثان)

حيث يتضح من الشكل السابق أن تنوع فئات المهمشين وتعددها، حيث تضم الاطفال الأيتام، والاطفال الممزقون عائليا، واللاجئون في حالات الكوارث والحروب، وأيضاً المشردون في الشوارع، وغير المتمدرسون، بالإضافة إلى الأطفال ذوي الاعاقات المختلفة، ويمكن توضيح هذه الفئات بالتفصيل كما يلي :

١ – الأطفال الأيتام :

الطفل اليتيم هو طفل فقد أحد والديه أو كليهما، والمجتمعات الإسلامية مليئة بالأيتام كما أن أعدادهم في تزايد مستمر بسبب ارتفاع أسباب الوفاة التي تمس البالغين بالخصوص، ومن المؤكد أن الطفل اليتيم كان في ظل المجتمعات الإسلامية التقليدية ، يجد السند عادة في أفراد عائلته، أما مع تحولات الحياة الاجتماعية ، فيحصل تضييق للأسرة وتباعد بين الأقارب ، حتي أضحي مستحيلاً تخيل وجود متكفل بالأيتام من بين أولئك، ومع أن الملاجئ تحاول التخفيف من حجم الأزمة إلا أنها لا تستوعب جميع الأيتام ولا تشبع كل حاجاتهم ، كما أنها لا تغطي كافة المناطق، بهذه الطريقة أضحي مصير اليتيم مهدداً، بحيث لا يجد في

حالات كثيرة عائلاً ، أو لا يجد مأوي سوي الشارع ، بكل ما يرافقه من مخاطر، من ثم أضحي اليَتم أحد عوامل التهميش والإهمال وربما التشرد (كمال، ٢٠١١).

٢ – الأطفال الفقراء :

ينتشر الفقراء بكل الأقطار الإسلامية، وهي ظاهرة تستوي فيها الدول التي انتهجت الرأسمالية وتلك التي أختارت الاشتراكية، مما يدل علي أن العيب لا يكمن في نظام أو آخر بقدر ما يكمن في سياسات التنمية المنتهجة حتي الآن بكل الأقطار، وأن التفاوت المهول بين الفئات الاجتماعية قد أفرز شرائح ، ما تزال في تزايد مستمر ، من الفقراء والذين يعيشون تحت عتبة الفقر، وغني عن البيان أن أكثر المتضررين من الفقر هم الأطفال ، الذين يحرمون بسببه من أبسط الحقوق والحماية، فيضطرون عادة إما لمغادرة المدارس مبكراً أو لعدم ولوجها من الأساس، كما يضطرون لبدء العمل وهم في سن اللعب وعودهم ما يزال غضاً طرياً ، أو يضطرون للتسول والتشرد والجنوح، ولعل هذا يكفي لبيان الأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية للفقر(الهبارنة، ٢٠١٢، ص ٨٨) .

٣ – الأطفال المعاقون :

إن لفظ معاق يدل علي كل شخص لا يملك القدرة علي أن يضطلع بمفرده بكامل أو بعض متطلبات حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية، وذلك بسبب نقص خلقي أو غيره، في قدرته الجسمية أو الذهنية، هذا التعريف تبنته هيئة الأمم المتحدة في إعلان ١٩٦٩م لحقوق الطفل المعاق (مادة ١)، فالإعاقة قد تكون عقلية أو جسدية أو حسية كما تكون ولادية أو مكتسبة ، ولكل منها أسبابها، والنتيجة أن الإعاقة تحد كثيراً من طاقات الطفل وتحُول دون اكتمال خلقته أو اكتمال تكوينه الجسدي أو العقلي أو النفسي، فينتهي به المطاف للتهميش والحرمان من حظوظ الطفل السوي المتمتع بالظروف الطبيعية للنمو والاندماج والإنتاج (عبد الكافي،٢٠١٦، ص ص ٤٣–٤٥).

٤ – الأطفال غير المتمدرسين :

يعاني العالم الإسلامي من أعلي نسب الأمية ، مقارنة مع باقي دول العالم الثالث، وما زال حتي الآن عديد من أطفاله البالغين سن التمدرس لا يلجون المدارس من الأساس أو يغادرونها بعد وقت وجيز جداً ، خاصة بالمناطق النائية ، ولاسيما الإناث .

أن كل شخص لم يتسلح بالعلم ما له أن يعيش علي هامش الحياة طوال عمره، ومعلوم كذلك أن الطفل المتمدرس يقضي كل أوقاته محروساً داخل المدرسة ، مما يحصنه ضد الأرتماء في أحضان الشوارع بكل ما يكتنفها من مخاطر، ومن المؤكد أيضاً أن المدرسة تُؤَمِّن للطفل نصيباً من التربية والتعليم يمكنانه من الفهم والادراك والاندماج ومواجهة المستقبل ، ويحميانه من الانحراف نسبياً، كما أن برامج التعليم عادة ما تُرفق بأنشطة موازية يُفرغ فيها الطفل طاقاته المشحونة ، فيتخلص بهذه الوسيلة من شرور الكبت والضغط النفسي (برج، ٢٠١٤، ص ١٧) .

٥ – الأطفال المشردون :

التشرد ظاهرة حديثة أفرزها التقدم الصناعي وما رافقه من تحولات اجتماعية وتمركز في المدن الكبرى ونشوء أحياء عشوائية وبيئات غير سليمة ، ومن أزمات اقتصادية (كالبطالة وانخفاض الدخل) .

ومشكلة المجتمعات الإسلامية تبدو أكثر خطورة ، لكونها ما زالت تنظر للمشرَّد بلا مسئولية ولا وعي أو ادراك لخطورته علي نفسه وعلي المجتمع ، وبدون تفهم لأوضاعه، والطفل المشرد لا تكفي في حقه عبارات ، مهمل أو مهمش أو غير سوي أو غير متكيف ، لأن وضعه في الواقع أخطر من ذلك بكثير، فهو يشكل في البداية خطراً علي نفسه ومستقبله ، وعندما يزداد إتقانه للجنوح والإجرام يتحول إلي خطر علي المجتمع ككل، ومعلوم أن التشرد يرافقه عادة التمرد علي الضوابط الاجتماعية والقانونية، وهو يقترن في الأذهان بالتسول ، وتعاطي المخدرات ، والانحراف ، وتعلم وسائل الإجرام المحترف (فرح، ٢٠١٩، ص ٥٦) .

٦ – الأطفال النازحون :

إن التشرد قد يكون من نتائج النزوح ، والنزوح أو الهجرة قد يكون بحثاً عن الاستقرار والطمأنينة ومصـــدر الرزق ، وقد يكون من دولة لأخرى، وأسبابه مختلفة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ومثال آخر للنزوح ويتمثل في الهجرة نحو الدول المصنعة ، بحثاً عن العمل، ومما لاشك فيه أن الاختلاف العقائدي والثقافي والاختلاف في نمط الحياة كثيراً ما يخلق لدى الطفل تمزقاً في تكوينه، فهو عادة لا يحتفظ بهويته الثقافية الأصلية ، ولا هو يستسلم بالكامل للثقافة الأجنبية ، مما يمزق هويته الثقافية والعقائدية ،

ويعرضه للتهميش، وقد نقلت لنا وسائل الإعلام صوراً مفجعة عن نزوح ملايين الأبرياء من الأطفال والعاجزين ، بحثاً عن الأمن أو وسيلة للعيش، ناهيك عما خلقته من الأيتام والمشردين والمعاقين، وفي جميع الحالات وأياً كان سبب الهجرة ، فالذي يدفع أكبر الثمن هو الطفل، علي شكل اقتلاع له من وسطه المألوف وحرمان من الاستقرار وحمله نحو اللاتكيف مع الثقافة الجديدة ، ويدفعه أيضاً في صورة حرمان من القوت والاستقرار(عبد الحافظ، ٢٠٠٣، ص ٢٣٥) .

٧ - الأطفال اللاجئون :

هناك معاناة مشتركة بين هذه الفئة والسابقة ، وهي الحرمان من الاستقرار، وإنما الذي يميز هذه هو الحرمان حتي من حق المواطنة، في ظل ظروف سياسية بالمقام الأول واجتماعية تضطر فئات كبيرة من السكان للنزوح عن موطنهم الأصلي ومغادرة أوطانهم بحثاً عن مكان آمن ، وفراراً من حروب أهلية أو نزاعات داخلية ، أو إجلاء لهم لطوارئ محتملة، وغير ذلك من الأسباب والعوامل التي تجبر المواطنين علي اللجوء إلي الدول المجاورة أو الدول الأخرى، ومعلوم أن أكبر المتضررين من اللجوء السياسي أو غيره هم الأطفال ، الذين – بحكم تغيير الإقامة – يجدون أنفسهم فجأة في حضن ثقافة غربية عنهم يصعب عليهم التعايش معها، كما أن ظروف اللجوء عادة ما تكون مزرية ، غير موفرة لأبسط شروط الحياة الكريمة، فكيف يمكن لطفولة مثل هذه ألا تكون محرومة اقتصادياً، غير مؤهلة للمواطنة الصالحة مستقبلاً (العساف، ٢٠١٩، ص ٣٧٠) .

٨ - الأطفال الممزقون عائلياً :

تمزق العلاقات الأسرية قد يكون نتيجة وفاة أحد الأبوين أو كليهما ، أو نتيجة انفصال الزوجية بسبب طلاق أو بسبب الهجر أو استحكام الخلاف بين الزوجين، وفي جميع الحالات فالظروف المعيشية تتحول غالباً إلي جحيم تذوب فيه علاقات المودة والتعاطف والتكامل والاستقرار التي من أجلها شُرِّع الزواج، وبالتالي فحياة الطفل التي ميزتها الطبيعية بالبراءة والصفاء تتحول إلي عذاب ، وحرمان من أبسط الحقوق ، لتنتهي رحلة العذاب هذه عادة إلي أزمات نفسية واجتماعية، والطفل في الماضي كان يجد السند والدعم لدى أفراد أسرته ولدي المحسنين في المجتمع، أما مع تعقد الحياة الاجتماعية وضنك العيش ، وتغلب الحياة المادية علي الحياة الروحية ، فأضحي الطفل الممزق عائلياً لا يجد له من ملاذ سوي

الشارع ، يحتضنه ، يتكفل به ليتعلم في ثناياه كل السلوكيات الخطيرة والمهددة لطفولته البريئة ولمستقبله ، والمهددة للمجتمع ، عندما ينتقل الطفل من براءة الطفولة إلي الجنوح والتشرد (أمين، ٢٠٠٤، ص ١٢٠) .

مما سبق يتضح تعدد وتنوع فئات الأطفال المهمشين وذلك ما بين الأطفال الأيتام الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما ومع تحولات الحياة الاجتماعية وتباعد الأقارب أصبح مستحيلاً وجود متكفل بالأيتام، كما أن الملاجئ لا تستوعب جميع الأيتام، لذا فهو يعاني من التهميش وربما التشرد، والأطفال الفقراء وهم نتاج التفاوت بين الفئات الاجتماعية وينعكس الفقر على الأطفال حيث أنهم أكثر المتضررين والمحرومين من أبسط حقوقهم، مما يؤدى إلى تهميشهم وحرمانهم من اللعب والتعليم بالمدارس، بالإضافة إلى الأطفال المعافين وهم من لا يملكون القدرة الجسمية أو الذهنية ولا يفي بمتطلبات حياته الشخصية أو الاجتماعية مما يعرضه للتهميش والحرمان مما يتمتع به الطفل الطبيعي، كما أن هناك فئة الأطفال غير المتمدرسين وهم أطفال بالغين سن المدرسة ولا يلتحقون بها أو يغادرونها بعد وقت قصير ويلجأون إلى الشوارع مما يعرضهم للانحراف، بالإضافة إلى الأطفال المشردون وهم نتاج أزمات اقتصادية كالبطالة وانخفاض الدخل وبالتالي فهم معرضون للتشرد والتهميش ويمثلون خطراً على أنفسهم ومستقبلهم وعلى المجتمع.

كما أن الأطفال النازحون الذين تضطرهم الظروف إلى الهجرة بحثاً عن الاستقرار ومصدر الرزق أيضاً يتعرضون لتمزيق الهوية الثقافية والعقائدية ويتعرضون للتهميش والحرمان من الاستقرار، والأطفال اللاجئون والذين هم نتاج ظروف سياسية أو اجتماعية أدت بهم لمغادرة أوطانهم بحثاً عن مكان آمن مما يعرضهم للتعايش في أحضان ثقافة غريبة عنهم، وأخيراً فئة الأطفال الممزقون عائلياً نتيجة تمزق العلاقات الأسرية كوفاة أحد الوالدين أو انفصالهم مما ينعكس على حياة الطفل وحرمانه من أبسط الحقوق وبالتالي تمزقه عائلياً وهروبه إلى الشارع وتعلمه للسلوكيات الخطيرة وتشرده، كما يقدم (مبارك، ٢٠١٠ ، ص٢٤) تصنيفًا آخر لفئات المهمشين إلى ما يلي:

(١) الفقراء والمعدمون .

(٢) سكان المناطق النائية في الريف والصحراء كالبدو وقبائلهم وغيرها ممن يعيشون في مناطق بيئية واقتصادية صعبة .

(٣) بعض الطوائف الأجنبية في مصر؛ كالأرمن، والأتراك، والسودانيين.

(٤) بعض الطوائف المسيحية، وبعض الطرق الصوفية الإسلامية.

(٥) أصحاب بعض الحرف التقليدية التي أوشكت على الانقراض.

في حين ترى (ياسين،٢٠١٠، ص ٣٠) أن فئات المهمشين تضم الباعة الجائلون في الشوارع والأسواق، والعمال غير الثابتين في المنشآت الكبيرة وعمال اليومية والمواسم، والعمال الغير مهرة، والعمال في القطاع العائلي، وأيضاً خدم المنازل ومن في حكمهم من العمالة المعاونة، وعمال التراحيل، والعمال الأطفال.

وتأسيساً على ما سبق يتضح تنوع فئات المهمشين ما بين الفقراء وسكان المناطق النائية وأصحاب بعض الحرف التي أوشكت على الانقراض والباعة الجائلون في الشوارع وخدم المنازل والعمال غير الثابتين .

خامساً : خصائص وسمات المهمشين

يُعد التهميش أمر طبيعي يمر به كل البشر بعض الوقت في موقف ما أو في مرحلة معينة من العمر يشعر فيها بالاستبعاد من الآخرين والعزلة، ثم بعد فترة يعاود الاندماج مع الآخرين، ويباشر حياته بشكل صحي، إلا أن البعض تستمر معه هذه الحالة لفترات أطول وتؤثر على نمط حياته ككل .

ووفقًا لنظرية الهامشية يتسم المهمشين ببعض الملامح والسمات كالعزلة عن الحياة الحضرية المحيطة، والاحباط من البطالة، وقلة الاسهام في النسق الاجتماعي، والإحساس بالدونية، بالإضافة إلى الفشل في تحقيق العديد من الأهداف (علام، ٢٠٠٢، ص٣٩)، كما تتسم الفئات المهمشة بالعديد من السمات ذكرها (عبدالحميد، ٢٠١٧ ، ص ص ١٢٣–١٢٧) فيما يلي:

(أ) فقر شديد: تعد هذه الفئة الأقل دخلاً، والأقل فرصًا للعمل بين فئات المجتمع الأخرى.

(ب) اللامساواة مع بقية أفراد المجتمع: من حيث التمتع بالخدمات الأساسية في نظام المجتمع.

(ج) قلة الممتلكات: نظرًا لكون الأغلبية العظمى من هذه الفئة من النساء، والأطفال، وذوي الإعاقات.

(د) قلة المهارات: وذلك نظرًا لعدم تمتعهم بالخدمات التعليمية المناسبة لهم سواء لطبيعة سكنهم بالمناطق العشوائية، أو لعدم توافر خدمات تعليمية مناسبة لهم، كما في حالات ذوي الإعاقات.

كما يتميز المهمشون ببعض السمات ذكرها (أمين، ٢٠١٦، ص ١٣) فيما يلي:

(أ) عدم القدرة على الاندماج مع الآخرين، وذلك ربما لأنهم لا يرغبون في ذلك، أو نتيجة وضعية فرضت عليهم من قبل فئات مهيمنة ومسيطرة .

(ب) حالة انعزال غير مستمرة عن المجتمع .

(ج) التصلب النفسي ؛ حيث إن المهمشين لا يقدرون الخروج من حالاتهم الخاصة إلي الحالة المغايرة إلا بصعوبة كبيرة، وكثيرًا منهم من يعود إلي أوضاعه الأولى .

(د) تماسك المهمشين مع بعضهم البعض، وتمسكهم بعادات وقيم متماثلة فيما بينهم ؛ لأن الهامشي يعطي صورة تتجاوب مع نفسه، ويقدم لأمثاله صورة مباشرة أو غير مباشرة ؛ للاقتداء بسلوكه والسير في طريقه .

(هـ) الخروج عن القيم الاجتماعية، وتمردها عن كل ما يؤمن به المجتمع من قيم ومثل .

(و) ضعف في العلاقات الاجتماعية، ويشتركون في ضعف اتصالهم بالمجتمع .

(ز) عدم القيام بالأدوار المنوطة بهم داخل المجتمع، فإذا ترك شاب أسرته في بؤسها وفقرها وهو ميسور الحال، فإنه يدفع به إلي التهميش الاجتماعي، وقد يحدث أحيانًا عدم توافق أو تناقض بين الأدوار التي ينتظرها المجتمع المسيطر من الأفراد والمجموعات وبين الأدوار التي تراها هذه الأخيرة جديرة بها فينتج الصراع والتمرد .

(ح) قلة النفع الاجتماعي، أي أنهم لا يقدمون أية فائدة للمجتمع .

يتضح مما سبق تنوع سمات المهمشين حيث يتسمون ببعض الصفات كالفقر واللامساواة مع أفراد المجتمع والإحساس بالدونية لقلة الممتلكات والعزلة عن الحياة وعدم تمتعهم بالخدمات التعليمية وخصوصاً سكان المناطق العشوائية، مما يعوق تحقيق العديد من الأهداف، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاندماج مع الآخرين وضعف في علاقاتهم الاجتماعية وعدم قيامهم بالأدوار المنوطة بهم في المجتمع وبالتالي لا يقدمون أي فائدة للمجتمع.

سادساً : آثار التهميش وانعكاساته علي المجتمع

يصعب تجاهل الآثار المتوقعة والسلبية والحادثة بالفعل علي المجتمع لوجود مثل هذه الطاقات المهدرة المتعطلة، خاصة وأن لمثل هذه الحياة المهمشة العديد من الآثار، حيث العمل غير الدائم، وعدم وجود فرص للتعليم، وعدم تقديم المساعدة لهم، وعدم وجود مأوى بالإضافة إلي ما ينتاب هؤلاء من الإحساس بعدم القيمة الاجتماعية والخوف من الفشل، مما يجعل من هؤلاء خطراً دائماً متجدداً علي المجتمع وسبباً في إعاقة تقدمه.

إن الحديث عن هذه الفئة يمتد بالضرورة ليشمل تأثيرها علي أبنائهم في الحاضر والمستقبل، فثمة صفات متوارثة بين أفراد هذه الفئة ، والتي تتمثل في سوء التغذية، وانعدام التعليم، وصعوبة الحصول علي فرص عمل، من ثم يكون تأثيرها الواضح علي الأطفال من حيث الذكاء والنمو العقلي، حيث يعاني الأطفال الذين يعيشون في فقر وظروف سيئة من تقهقر نموهم العقلي، ومن جهة أخرى نتيجة للظروف المعيشية والبيئية التي ينمو فيها أبناء هؤلاء، فأما الالتحاق بالمدرسة، ثم التسرب عند البدايات الأولي أم الاحجام عن الالتحاق، حيث إن التعليم في مثل هذه الأحوال يعد من وجهة نظر هؤلاء رفاهية وليس ضرورة أو حق، كما إن اتصالهم بالمجتمع والعالم من حولهم يكاد يكون معدوماً إلا من بعض المعاملات الحياتية اليومية الضرورية، فكيف يتوقع أن يكون حال هؤلاء الأطفـــال في الحاضر والمستقبل ؟ إن كثيراً من الآثار السلبية تتولد عن هذه الفئة، خاصة وأنها مصدر متجدد للأمية، وإذا كان القانون يمنع عمل الأطفال أقل من خمسة عشر عاماً، فإن الأعمال التي تتم بعيداً عن القانون، قد تكون أكثر ضرراً (الثويني،٢٠٠٩، ص٢١) .

فإن ما يزيد الأمر خطورة ما يصاحب هذه الزيادات من بطالة ، فقد أدت الهجرة من الريف إلي الحضر إلي ازدياد عدد السكان وقلة فرص العمل إزاء هذه الزيادة من العمالة غير المؤهلة، الأمر الذي تولد عنه مشاكل عديدة أكثرها شيوعاً ظهور العشوائيات وما تشكله من أضرار اجتماعية ، حيث تعد هذه التجمعات أماكن لتوليد الجريمة والعنف، إذ يمكن القول أن أفراد الأسرة الفقيرة المهمشة تزداد عدداً بدون قيد أو شرط، فتكوين الأسرة بالنسبة لهؤلاء يسير غير مكلف خالفاً لما هو الحال أمام الشباب المتعلم ، لوجود العديد من الالتزامات التي تشكل عوائق إزاء تكوين أسرة جديدة، وفي الجانب الآخر الالتزام من قبل أفراد الأسرة المتعلمة بتنظيم النسل ، ولا يوجد حدود لذلك عند الأسرة الفقيرة المهمشة، فمن وجهة نظر البعض أن

الناس ينجبون الأطفال بكثرة لأنهم فقراء ، حيث يغدو الطلب علي الذرية (مثل الطلب علي كل سلعة) فمنفعة الأطفال لدى هؤلاء تنشأ عن العمل الذي يمكنهم القيام به، كما يبدو أن العدد المرتفع للأطفال كاحتياط مزدوج ضد وفيات الأطفال ، والمرض والشيخوخة (عزوز،٢٠١٣، ص ١٣٣).

وبالنظر إلى فئة المهمشين فلا يمكن تجاهل الآثار المتوقعة من هذه الفئة على المجتمع وخصوصاً الآثار السلبية حيث تعانى هذه الفئة من عدم وجود مأوى وعدم وجود فرص تعليم وعدم القيمة الاجتماعية، حيث يتم توارث الصفات بين هذه الفئة لصعوبة الحصول على فرص عمل وضعف التعليم، حيث تؤثر ظروفهم السيئة على نموهم، ومع استمرار هجرتهم من الريف للحضر بحثاً عن فرصة عمل ظهرت العشوائيات ومالها من أضرار اجتماعية، بالإضافة إلى كثرة الإنجاب بدون قيود وذلك لمنفعة هؤلاء الأطفال في المستقبل من حيث قيامهم بالعمل لمساعدة أسرهم.

وبعد التعرف على الإطار المفاهيمي للمهمشين من حيث مفهوم التهميش، وأنواعه، وفئات المهمشين، وأسباب التهميش، والتعرف أيضاً على خصائص المهمشين، وآثار التهميش وانعكاساته على المجتمع، وتوضيح ذلك بالتفصيل، تتناول الدراسة في المحور التالي أهم حقوق الأطفال في المواثيق والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل كما يلي:

المحور الثالث : حقوق الطفل في بعض المواثيق والتشريعات

كانت معظم المواثيق والتشريعات تهتم في البداية بحقوق الإنسان بصفة عامة، فمنذ قيام الثورة الفرنسية صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطنة عام ١٧٨٩م، والذي ركز علي الحقوق دون الواجبات وعلي الحرية في مدلولها السياسي والقانوني، كما أشار إلى حق الجميع في التعليم والمساعدات العامة، وبعد الحرب العالمية الثانية صدر العديد من الدساتير حول العالم، والتي نادي معظمها بحقوق الإنسان بصفة عامة في التعليم والحياة الاجتماعية الكريمة (غباري، ٢٠١١، ص ٣٩٥٢) .

ونظراً لأن الأطفال من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى الرعاية والحماية والمساعدة بسبب عدم نضجهم البدني والعقلي ، وحاجتهم إلى الحياة الأسرية التي يسودها المحبة والتفاهم واصلت الأمم المتحدة رعايتها للأطفال بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

عام١٩٤٨م ، الذي ضمن حقهم في الحياة الحرة، وعدم تعرضهم للقسوة والاستغلال، وحقهم في التعليم المجاني في مراحله الأساسية ، والتعليم الإلزامي في مرحلته الأولى ، والانماء الكامل لشخصياتهم، وتعزيز احترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب، وحول الآباء الحق في اختيار نوع تربية أولادهم (الأمم المتحدة، ١٩٧١) .

وفي عام ١٩٥٩م صدر إعلان حقوق الطفل بالأمم المتحدة ، وصدّق عليه ١٩١ دولة من بينها مصر، وأكد في المادة (٢٣) على أن الأطفال ذوي الإعاقات لهم الحق في التعليم بشكل يحقق أقصى تكامل اجتماعي وأقصى تنمية فردية ممكنة، كما تؤكد المادة (٢٨) والمادة (٢) علي أن الأطفال ذوي الإعاقات مستهدفون من قبل التعليم ، وأنه من الواجب توفيره لهم كلما أمكن في المدارس العامة مع الأطفال الآخرين (لانسداون، ١٩٩٩، ص ١٩٧) .

وقد صدر هذا الاعلان إيمانًا بحقوق الطفل الأساسية من ضرورة التمتع بحريته وكرامته وحمايته من التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين وما إلى ذلك، وبسبب قصور الطفل وعدم اكتمال نضج عقله وبدنه فأنه في حاجة إلى وقاية ورعاية خاصة لنشوء الطفل في جو سمح من التفاهم والصداقة بين الشعوب والأخوة العالمية، وكان لزامًا على الجنس البشرى أن يمنح الطفل خير ما عنده فكان من الضروري إصدار هذا الإعلان؛ حتى ينعم الطفل بطفولة هنية، ويتمتع بالحقوق والحريات لخيره ولمصلحة المجتمع، وعلى الدول المختلفة والسلطات أن تعترف بهذه الحقوق أن تعمل على مزاولتها بإجراءات تشريعية على أن يتم ذلك تدريجيًا ؛ ولذا قام هذا الإعلان على عشرة مبادئ تحث على ما يلي (الطويل، ٢٠١٥، ص ص٢١–٤١) :

(١) عدم التفرقة والتميز.

(٢) ضرورة تمتع الطفل بحماية خاصة تتيح له النمو الجسمي، والعقلي، والخلقي، والروحي، والاجتماعي؛ لينمو على مبدأ الحرية والكرامة، واعتبار مصلحته العليا محل أولوية.

(٣) ضرورة أن يكون لكل طفل اسم وجنسية .

(٤) ضرورة تمتع الطفل بالضمان الاجتماعي لتوفير حماية وعناية له ولأمه .

(٥) وجوب تمتع الطفل بشخصيته متمتع بالحب والتفهم في ظل رعاية والديه في جو من الحنان والأمن مع عدم جواز فصل الطفل عن أمه على أن تقوم الدولة بتقديم العناية الخاصة للأطفال المحرومين من الأسرة أو الأطفال المفتقرين إلى كفاف العيش .

(٦) حق الطفل في تلقى التعليم خاصة في المراحل الابتدائية على أن يكون مجانيًا وإلزاميًا، وتكون المسئولية الأولى على أبوية، وتكون مصلحة الطفل العليا هي الأساس، وعدم حرمان الطفل من اللعب واللهو.

(٧) ضرورة حماية الطفل من الإهمال والقسوة والاستغلال، وحمايته من تشغيله في أعمال مؤذيه صحيًا وتعليمًا، وتعرقل نموه الجسمي والعقلي والخلقي .

(٨) تمتعه بالحماية والإغاثة ويعطى الاولوية في ذلك .

(٩) ضرورة حماية الطفل من صور التميز العنصري أو الديني؛ ليتربى على قيم التسامح والصداقة بين الشعوب لخدمة إخوانه من البشر.

(١٠) ضرورة رعاية الطفل المعاق .

كما صدر ميثاق حقوق الطفل العربي في الأول من ديسمبر عام ١٩٨٤ بعد إقراره من وزراء الشئون الاجتماعية العرب، وصدقت عليه مصر بتاريخ ١٩٩٤/١/١١ ، ويحصر الميثاق حقوق الطفل في الرعاية والتنشئة الأسرية ، والتعليم المجاني في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي ، والتمتع بالخدمات الاجتماعية والمؤسسية المتكافلة والمتوازنة ، إضافة إلى رعاية الدولة لهم وحمايتهم من الاستغلال ومن الاهمال الجسدي والروحي ، والأمن الاجتماعي والنشأة في صحة وعافية ، فضلاً عن الانفتاح على العالم والنشأة على حب الخير للإنسان (جامعة الدول العربية، ١٩٨٤) .

ثم أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م ، وهي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للطفل ، وتُعتبر أول وثيقة قانونية تضع مجموعة من الضمانات لحقوق الإنسان الخاصة بالطفل، وأول اتفاقية تغطى حقوق الأطفال المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأشارت إلى أهمية وجود بيئة صحية وسالمة ، ورعاية طبية ، وتوفر حد أدنى لمستويات الغذاء، والكساء، والمأوى ؛ لتنمية قدرات الطفل الفكرية والخلقية والروحية، واعترفت بالدور الأساسي للأسرة والوالدين في رعاية الأطفال وحمايتهم ، وواجب الدولة في مساعدتهم على القيام بهذه المسئولية ، حيث أكدت المادة (٢) من الاتفاقية علي

عدم التمييز بين الأطفال بسبب لونهم أو جنسهم أو دينهم أو عجزهم ، كما أن المادة (٣) تلزم المؤسسات والادارات والمرافق بمراعاة سلامة وصحة الأطفال بها ، وأكدت المادة (٦) علي حاجة الطفل المعاق إلى اجراءات ورعاية خاصة بسبب عدم نضجه البدني والعقلي ، كما أكدت المادة (٢٣) علي حقه التمتع برعاية خاصة وضمان المساعدة التي تتلاءم مع حالته وظروف والديه ، وعلي حقه في التعليم والتدريب والتأهيل والترفيه بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الكامل للطفل في المجتمع (الأمم المتحدة (١٩٨٩)، وتضمنت الاتفاقية (٥٤) مادة يمكن عرض أهم هذه المواد والتي ترتبط بالاحتواء الاجتماعي للأطفال في المجالات (الاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية) كما يلي:

أ) الحقوق الاجتماعية :

نصت المواد (٦، ٨) على حق الطفل في البقاء والنمو، وحق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية ، وحق الطفل في جمع شمل الأسرة ، وجاءت المادة (١٦) لتمنع أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله، أو مراسلاته، وتمنع كذلك أي مساس غير قانوني بشرفه وسمعته ، كما أشارت المادة (١٩) إلى حق الطفل في حمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو المعاملة المنطوية على إهمال ، وإساءة المعاملة أو الاستغلال ، واتخاذ إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لوفير الدعم اللازم للطفل .

كما تضمنت المادة (٣٧) من الاتفاقية الحق في عدم التعرض للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتضمنت المادة (٣٩) النص على اتخاذ الدول التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي، وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذى يقع ضحية أي شكل من اشكال(الإهمال، أو الاستغلال، أو الإساءة، أو التعذيب)، وأي شكل أخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية أو المنازعات المسلحة، وأشارت الاتفاقية في المادة (٢٠) إلى حق الطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية في رعاية خاصة لهذا الطفل .

ب) الحقوق الثقافية للطفل :

اهتمت الاتفاقية بحقوق الطفل الثقافية والتي تشمل حق الطفل في تكوين آرائه الخاصة ، والتعبير عن الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل ، وحق الطفل في

الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمسه، إضافة إلى حقه في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون أي اعتبار للحدود سواء بالقول أو الطباعة أو الكتابة أو الفن أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل ، واحترام حقه في حرية الفكر والوجدان ، وحرية تكوين الجمعيات والاجتماع السلمى .

ج) الحقوق التعليمية للطفل :

أكدت المادة (١٧) على حق الطفل في الحصول على المعلومات والمواد من المصادر الوطنية والدولية ، وتشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ، وتشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات ، وتشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها ، بالإضافة إلى الاهتمام الخاص بالاحتياجات اللغوية للطفل الذى ينتمى إلى مجموعة الأقليات، والعمل أيضاً على درء المفاسد التي قد تحدث للطفل نتيجة للمعلومات التي تضر مصالح الطفل، فنصت على تشجيع وضع المبادئ التوجيهية الملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه .

كما وضحت المادة (٢٨) بعض الحقوق التعليمية بالتفصيل كما يلي:

(١) الاعتراف بحق الطفل في التعليم، ويقوم هذا الحق على أساس تكافؤ الفرص .

(٢) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا للجميع ومجانًا .

(٣) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال .

(٤) اتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة .

(٥) ألزمت الاتفاقية الدول باتخاذ التدابير المناسبة لضمان النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية .

(٦) التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم بهدف تيسير الوصول إلى المعرفة والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة .

ثم أضافت المادة (٢٩) بعض الحقوق الأخرى أهمها توجيه التعليم نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى درجة ممكنة .

د) الحقوق الصحية للطفل :

تضمنت الاتفاقية اعتراف الدول بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحى يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض ، وإعادة التأهيل الصحي، وألزمت الاتفاقية الدول

بالعمل على توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية ، فضلاً عن مكافحة الأمراض وسوء التغذية عن طريق تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وتوفير الأغذية الكافية، ومياه الشرب النقية والأخذ في الاعتبار أخطار تلوث البيئة .

وأكدت أيضاً على تزويد جميع قطاعات المجتمع والطفل والوالدين بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل، وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية ، وتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد الاجتماعي للوالدين وخدمات تنظيم الأسرة، كما أشارت إلى ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة لإلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الطفل .

٥) الحقوق الاقتصادية :

اهتمت الاتفاقية بحقوق الطفل التأمينية فنصت المادة (٢٦) على حق الطفل في الانتفاع من الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي ، وحق الطفل في الحصول على إعانات وذلك وفقًا لموارد وظروف الطفل عند الضرورة ، واهتمت الاتفاقية بإبراز حق كل طفل في الحصول على مستوى معيشي ملائم للنمو البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي في للمادة (٢٧)، كما أشارت المادة (١٨) إلى التزام الدول الأطراف بالعمل على تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الطفولة .

ثم جاء الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية ، والصادر عن المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع " في الفترة من ٥–٩ مارس عام ١٩٩٠م بمدينة جومتيين بتايلاند ، والذي أكد في معظم مواده علي حقوق الطفل التربوية، حيث أكد في مادته الأولي علي تمكين كل شخص من الفرص التربوية، علي نحو يلبي له حاجات التعلم الأساسية، وتضمن الإعلان كيفية تأمين حاجات التعلم الأساسية ، ورؤية موسعة تتجاوز المستويات الحالية؛ لتلبية حاجات التعلم الأساسية ، وتعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة، والتركيز على اكتساب التعلم، وتوسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها، بالإضافة إلى تعزيز بيئة التعلم، وتقوية المشاركة من قبل السلطات التربوية المسئولة وطنيًا وإقليميًا ومحليًا ؛ لتوفير التربية الأساسية للجميع (الأمم المتحدة، ١٩٩٥، ص ص٣–٨).

في سبتمبر ١٩٩٠م تم عقد مؤتمر قمة عالمي من أجل الطفل في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ؛ لبحث قضية أساسية هي وضع نظام جديد للأطفال، واتفق المؤتمر على برنامج أشبه ما يكون بوصف مفصل لنظام جديد لأطفال العالم يضع حداً لسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، والانتشار الواسع للأمية، ونادى المؤتمر بمبدأ "الأطفال أولاً " لتوفير الحماية لعقول وأجساد الأطفال ، وأن يكون له الأولوية الأولى على اهتمامات المجتمع وموارده ، ومعيارًا مقبولاً في النظام الدولي الجديد ، وحث الدول المختلفة بتوفير التعليم الأساسي لـ٨٠% من الأطفال على الأقل، وتمكينهم من إكمال الدراسة الابتدائية ، وحمايتهم في أوقات الرخاء والشدة، وتطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال، ومعارضة التمييز بين الجنسين بنفس قوة معارضة التمييز العنصري، وتخفيض وفيات الأطفال، وحالات سوء التغذية تخفيضًا جذريًا، وتوفير التعليم الأساسي كحد أدنى لجميع الأطفال بنهاية القرن العشرين، وكفالة الدول للاستثمارات الصحية والتعليمية للأطفال وغيرها (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٢، ص١٦).

وفي مصر صدر قانون التعليم الابتدائي رقم (٢١٣) لسنة ١٩٥٦ والذي جعل التعليم العام في المرحلة الابتدائية إلزاميا لجميع الأطفال (رئيس جمهورية مصر العربية ١٩٥٦) ، وصدر أيضاً قانون الطفل المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م (تم تعديله بقانون (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨م) والذي ركز على بعض الامور الخاصة بالطفل ، فمادة (٥٣) أشارت الى ترسيخ قيم المساواة بين الاطفال وعدم التمييز بينهم بسبب الإعاقة ، ومادة (٥٤) التعليم حق للجميع بمدارس الدولة بالمجان (رئيس جمهورية مصر العربية (١٩٩٦) .

ويتكون القانون من (١٤٤) مادة في٩ أبواب، ومما يخص الاحتواء الاجتماعي للأطفال ما يلي:

- المواد من (٨ : ٢٤) في الباب الثاني الخاص بالرعاية الصحية للطفل، ويتضمن أحكام مزاولة مهنة التوليد، وأحكام قيد المواليد الجدد، وأحكام تطعيم الطفل وتحصينه، والتأكيد على ضرورة وجود بطاقة صحية لكل طفل، والأحكام الخاصة بسلامة غذاء الطفل بخلوه من المواد الحافظة والملونة والاضافات التي قد تؤثر في سلامة الطفل .
- المواد من (٣١ : ٥٢) في الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية، ويتضمن الباب أحكام إنشاء دور الحضانة والهدف منها، وأحكام الرعاية البديلة للأطفال الذين يعانون من رعاية

الأسرة الطبيعية، وأحكام إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، وكيفية حماية الطفل من أخطار المرور.

- المواد (٥٣ : ٦٣) في الباب الرابع الذي يتناول تعليم الأطفال ويضمن أهمية تعليم الأطفال بدأً من رياض الأطفال ومراحل التعليم المختلفة حتى التعليم الثانوي، وأهدافه كل مرحلة .
- المواد (٨٧ : ٩٣) في الباب السابع الذي يتناول ثقافة الطفل من المادة ويتضمن ضرورة مراقبة ما يبث للطفل في المجالات المختلفة من كتب، ومجلات، وبرامج سمعية أو تلفزيونية أو عروض سنيمائية ومسرحية بما يتناسب مع احتياج الطفل مع النص على ضرورة إنشاء مكتبات للطفل في كل قرية .
- المواد (٩٤ : ١٤٣) في الباب الثامن الذي يتضمن بيان المعاملة الجنائية للأطفال، ومنعهم من الانحراف، ويحدد حالات الانحراف المختلفة، وكيفية معالجتها لحمايه الطفل، وتحديد المسئول عن عقاب المنحرفين .

كما أصدرت مصر أيضاً بجانب التشريعات السابقة وثيقة العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته في الفترة (١٩٨٩حتي١٩٩٩) ، وكانت تتكون من تسعة أهداف رئيسية أهمها كفالة التعليم الأساسي لكافة الأطفال ، وتوفير الساحات الرياضية وأماكن ممارسة الهوايات التي تنمي الابداع في المدارس والأحياء (رئاسة جمهورية مصر العربية،) http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/4.pdf .

وأصدرت أيضاً وثيقة العقد الثاني في الفترة (٢٠٠٠حتي٢٠١٠م) ، والتي أكدت علي ضرورة إتاحة فرص التعليم النظامي ، وغير النظامي ، والتأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة علي أساس استيعابهم في النظام بنسبة ١٠٠%، والتأمين الصحي لهم ، وممارسة الرياضة والتأكيد علي قيم السماحة والاحترام وقبول الآخر (رئاسة جمهورية مصر العربية، http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/5.pdf)، كما صدقت مصر أيضاً علي" الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته " بتاريخ ٢٠٠١/٥/٩م ، والذي تم اقراره في اديس ابابا بتاريخ ١٩٩٠/٧/٧م (الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3112#.Vgcu_2Pm7lX)

كما لم يخل الدستور المصري الجديد من الاهتمام بالحقوق التربوية في المادتين (٨٠ ، ٨١) حيث جاءت المادة (٨٠) لتضمن حقوق الطفل ، وخصوصاً في مرحلة ما قبل المدرسة والتي تنص علي ما يلي:

" يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشر من عمره ، ولكل طفل الحق في اسم ، وأوراق ثبوتيه ، وتطعيم إجباري مجاني ، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة ، وتغذيه أساسية ومأوى آمن وتربية دينية وتنمية وجدانية ومعرفية، وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر، كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه ، وتوفر له المساعدة القانونية ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله " (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص ١٥) .

المحور الرابع : آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين من وجهة نظر الخبراء

للكشف عن آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين تم استخدام (أسلوب دلفاى)، حيث تم التواصل مع مجموعة من الخبراء المهتمين بالاحتواء الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ورعاية المهمشين في ثلاث جولات متتابعة، وبلغ عدد المستجيبين من الخبراء (٤٦) خبيراً، وذلك من خلال تصميم ثلاث جولات من الاستبانات، وتمثلت استبانة الجولة الأولى في سؤال مفتوح موجه إلى الخبراء حول آليات الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين، واستبانة الجولة الثانية كانت تحتوي على الآليات التي حُصرت من الجولة الأولى، بعد حذف المتكرِّر وإعادة صياغة العبارات وتصنيفها إلى آليات في الجانب التعليمي وفي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب التكنولوجي، أما استبانة الجولة الثالثة فكانت تتضمَّن العبارات التي اتَّفق عليها الخبراء في الجولة الثانية.

أولاً : التعريف بأسلوب دلفاي Delphi Technique

يعد أسلوب دلفي أحد أساليب دراسة المستقبل التي تعتمد علي تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة، ويعد وسيلة لتنظيم عملية التعامل مع مشكلة معقدة تحتاج لرؤية مجموعة من الخبراء في مجال معين من خلال مجموعة من الاستبيانات التي تتخللها تغذية مرتدة

مقننة، وطريقة دلفاي أداة شائعة في مجال التربية وبحوث العمليات ونظم المعلومات لتحديد وترتيب الأولويات اللازمة لاتخاذ القرارات وصناعة السياسات بوصفه أسلوباً بحثياً مسحياً ذو طبيعة خاصة.

ويمكن وصف دلفي كوسيلة لتنظيم عملية الاتصال بين مجموعة من الأفراد للتعامل مع مشكلة معقدة معتمداً علي أن الرأي الجماعي أفضل من محصلة الآراء الفردية، وعادة ما تستخدم سلسلة من الاستبيانات يتخللها تغذية راجعة، والميزة الرئيسية لهذا النهج أنه يتجنب المواجهة المباشرة بين الخبراء، ويعطي بعض الخبراء الفرصة لمراجعة وجهات نظرهم في القضية موضوع الدراسة (Chitu Okoli, Suzanne D. Pawlowski ,2004) .

وقد تم تعريف أسلوب دلفي بعدة تعريفات منها أنه: طريقة لتجميع المعرفة والمعلومات من مجموعة متعددة من الخبراء، وذلك لوصف متغيرات ربما تكون غير ملموسة أو لا يمكن رؤيتها ظاهرياً، وأسلوب يعتمد على آراء مجموعة من الخبراء كنشاط جماعي مباشر، يستخلص منه برنامجاً أو تصوراً مصححاً بعناية يشمل عدداً من الاستمارات المتتالية تتخللها تغذية مرتجعة مضبوطة (الجهني، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٧–١٠٨).

ثانياً : مميزات وعيوب استخدام أسلوب دلفي

هناك العديد من المميزات لاستخدام أسلوب دلفي في ميادين التعليم، إذ يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة لدراسة المستقبل والتي تحظي بأغلبية آراء الخبراء وما يتفق عليه وقد حدد (عامر، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٩–١٧٠) مميزات هذا الاسلوب في النقاط التالية:

- **يعتبر من أخصب أساليب دراسة المستقبل في مجال التنبؤات التكنولوجية والاجتماعية، وذلك لأنه يمزج بين أكثر من أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية .**
- **إمكانية الوصول إلي اتفاق بين آراء أكبر مجموعة من الخبراء حول قضية أو مشكلة ما في أقصر وقت ممكن .**
- **عدم التعصب أو المجاملات في إبداء الرأي وعزل عامل التحيزات والتي يفرضها مواجهة الخبراء بعضهم ببعض أو اجتماعهم حول طاولة مستديرة في جلسة مباشرة يقوم كل خبير بإبداء رأيه على المجموعة ومن خلال مناقشة الآراء يحاولون التوصل إلى اتفاق في الرأي.**
- **قلة تكاليف هذه الطريقة مقارنة مع الطرق التقليدية الأخري .**

- **سهولة تصنيف الآراء وترتيبها الأمر الذي يساعد على الوصول إلي قرارات أدق بطريقة أسرع .**
- **إمكانية التطبيق في مجالات عديدة تلائم طبيعة أي مشكلة يراد دراستها .**
- **المرونة الكبري في استبعاد الآراء الشاذة، وإمكان استخدامها في آجال زمنية مختلفة بل وتزداد قيمتها إذا كنا بصدد تنبؤ طويل الأجل .**

وإذا كان أسلوب دلفي يتميز بالعديد من المميزات إلا أنه توجد بعض الانتقادات والعيوب لهذا الأسلوب من أهمها ما يلي (بدير، ٢٠٠٤، ص ٩) :

– صعوبة الاتصال بالخبراء وخاصة إذا كانت المجموعة متباعدة .

– الاختلاف في الحالة النفسية للخبراء المشاركين وانعكاس ذلك علي الأحكام التي يدلي بها .

– درجة اللبس في الأسئلة ومدي فهم الخبراء لها .

– اختلاف المدارس الفكرية للمشاركين مما يؤدي إلى عدم التجانس بينهم وهذا يؤدي إلي إساءة الفهم نتيجة لاختلاف اللغة والمنطق الذي يتحدث به أصحاب الخلفيات الثقافية المختلفة .

– طول الفترة التي تستغرقها الخطوات المتبعة لتطبيق أسلوب دلفي وهذا يتيح الفرصة للكثير من الخبراء للتسرب وعدم استمرارهم في المساهمة في استكمال خطوات دلفي .

– عدم ثبات المفاهيم لدي مجموعة الخبراء المختصين الذين يطبق عليهم أسلوب دلفي مما يؤدي إلي نتائج خاطئة .

– صعوبة التنبؤ بالمتغيرات الحادثة في مجالات العلوم التكنولوجية بالنظر إلي التطورات المتسارعة في هذا المجال وتزداد هذه الصعوبة في مجال العلوم الاجتماعية .

ثالثاً : خصائص أسلوب دلفي

تتعدد خصائص أسلوب دلفي، وقد وضحها (عامر، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٩–١٧٠) فيما يلي:

١ -أسلوب علمي موضوعي : -

يلغي عامل التأثير المباشر للأشخاص علي نوع الرأي أو اتجاهه ذلك أن هذا الأسلوب باتباعه السرية فيما يختص بأسماء الخبراء المشاركين واستخدام الاستبيانات للتعرف علي الرأي يحول دون التأثير بالعلاقات الشخصية في تكوين الرأي .

٢ - أسلوب نظامي :

إذ إنه يستخدم منهج تحليل النظم، حيث توجد هناك مدخلات تأتي من خلال تطبيق الاستبيانات وهناك مخرجات تكشف عنها نتائج التطبيق ؛ ثم هناك تغذية راجعة من خلال إعادة تقديم المخرجات في صورة مدخلات بحيث يري الخبير رأيه في ضوء آراء الآخرين بما يجعله بعيد النظر في رأيه لتوجيهه نحو الوجه الاكثر صواباً .

٣ - أسلوب أمبريقي : -

لا يعتمد علي انطباعات أو تأملات او علي رؤية شخصية خبرية أو منطقية، دائما الوصول الي الرؤية أو أو الرأي يعتمد علي تطبيق استبيان أو مجموعة من الخبراء لضمان الوصول الي إجماع في الرأي .

٤ - أسلوب احصائي :

يعتمد علي استخدام مناهج الاحصاء في تحليل النتائج بما يعطي هذه النتائج قدراً أكبر من الموضوعية ويخضعها الي الوصف الاحصائي .

٥ - رابعاً : صور وخطوات أسلوب دلفي :

تتعدد صور استخدام أسلوب دلفي ومن أهمها (عامر، ٢٠٠٨، ص ١٠٨):

أ- صورة دلفي التقليدية : تساعد هذه الطريقة في الوصول إلي إجماع في الرأي حول القضايا المثارة للدراسة، وذلك عن طريق تحديد تقديرات كل فرد في المجموعة، مع القيام بعدد دورات متتالية لمحاولة الوصول إلي تقارب وإجماع في الرأي وإذا لم يحدث هذا التقارب أو الإجماع فيحاول الباحث الوقوف على الأسباب التي تقف وراء تمسك الأعضاء بآرائهم .

ب- صورة مؤتمر دلفي : وفي هذه الطريقة يستبدل بالفريق المنفذ للدراسة كمبيوتر مبرمج بحيث يقوم هو بتجميع النتائج والإجابات وتصنيفها والوصول إلى الاتجاهات العامة في

أقصر وقت ممكن وبذلك يختصر الوقت المستهلك في تلخيص نتائج كل جولة من جولات دلفي .

ت– صورة دلفي السياسات : لا يسعى هذا النموذج من دلفي إلى الوصول لاتفاق في الرأي بين مجموعة الخبراء ولكنه يسعى إلى استقطاب آراء الخبراء في وجهات نظر متقابلة تكون بمثابة خيارات مختلفة لمواجهة القضايا موضوع الدراسة وتقدم هذه الخيارات أمام المسئولين في المجتمع لمناقشتها واختيار أفضلها في ضوء الاعتبارات المختلفة في نظرهم .

ث– صورة دلفي القرارات : وتسعى هذه الصورة إلي التوصل إلي صنع القرارات الخاصة بمجال معين وذلك من خلال تنسيق خطوط عريضة وعامة من الأفكار حول هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار كافة التطورات والتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل في هذا المجال .

<u>وتتمثل خطوات أسلوب دلفي في الآتي (عبد الحي، ٢٠٠٧، ص٣٩):</u>

أ– تحديد القضية أو المشكلة المراد أخذ رأي الخبراء فيها .

ب– اختيار مجموعة من الخبراء وأصحاب الرأي المهتمين بهذه المشكلة ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختيار واحد أو اثنين أو ثلاثة من الخبراء المشهود لهم بحسن الاطلاع وسعة المعرفة في المجالات موضوع الاهتمام، ويطلب منهم إبداء الرأي في موضوع الدراسة، كما يطلب منهم إعطاء أسماء أشخاص آخرين يقدرونهم علميا حتي وإن خالفوهم الرأي والاتجاه، ويستمر الباحث في هذا العمل حتي يصل إلي ترشيح الخبراء المشاركين في دورات دلفاي .

ج– وقد تضم مجموعة الخبراء أفرادا من داخل المنظمة أو من خارجها، وكلما كان هناك تنوع في الخبرات كلما كان أفضل .

د– إعداد استبانة مفتوحة تشتمل علي عدد من الأسئلة عن موضـــوع الأسئلة المراد دراساتها، ثم إرسالها إلي الخبراء كل علي حدة طلبا لرأيهم، ويجب أن يوضح في هذه الاستبيانات مبررات الدراسة وهدفها، والأسئلة التي سيجبون عليها، وتمثل هذه الاستبانة الدورة الأولي من أسلوب دلفاي .

هـ–تفـريغ البيانات الواردة في استبانة الدورة الأولي، ثم تحليلها وتصنيفها في مجموعات متشابهة، وكتاباتها بشكل مختصر لعرضها علي نفس مجموعة الخبراء مرة ثانية لمعرفة رد فعلهم بالنسبة لتوقعاتهم عن الحلول والمشكلة، وحتي يتمكن كل خبير من مراجعة آرائه وتصوراته السابقة في ضوء آرائهم وتصورات الآخرين من أجل الوصول إلي تقارب في الآراء بينهم وتمثل هذه الاستبانة الدورة الثانية .

و– يقوم الباحث بتفريغ الاستجابات التي وردت في استبانات الدورة الثانية، وتحليل هذه الاستجابات ثم إعداد ملخص بنتائجها لعرضها علي مجموعة من الخبراء مرة أخري حتي يتم التوصل إلي اتفاق جماعي علي الآراء والتصورات الأكثر أهمية والمتعلقة بالموضوع أو المشكلة محل الاهتمام وبذلك يمكن تحديد الآراء المتفق عليها بين الخبراء في قائمة نهائية لاستخدامها في التنبؤ .

ويمكن توضيح خطوات تطبيق أسلوب دلفي بالشكل التالي :

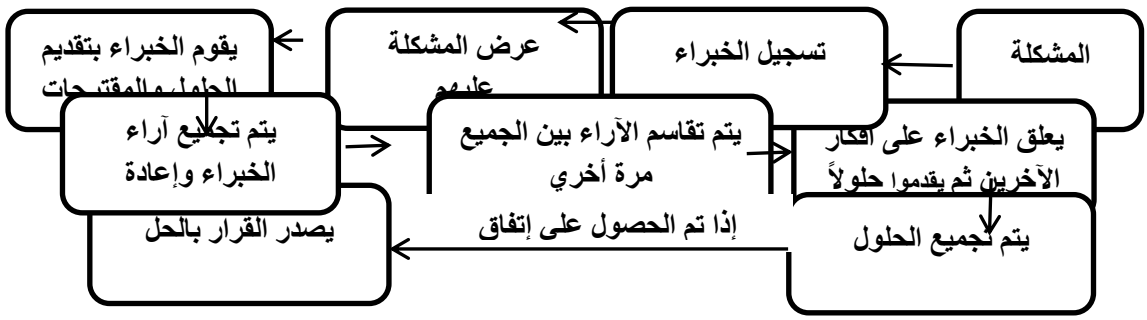

شكل (٣) خطوات اتخاذ الخبراء للقرار باستخدام أسلوب دلفي (بارون، وجيرالد، ٢٠٠٤، ص ٤٤٣)

يتضح من الشكل السابق أنه يتم تطبيق أسلوب دلفي بجولاته من خلال اختيار مجموعة الخبراء الذين لديهم خبرة بهذا المجال، ثم إعداد استمارة مفتوحة من خلال الإطار النظري للدراسة وتعرف هذه باستمارة الجولة الأولى، وبعد إعداد الاستمارة بتم توزيعها علي الخبراء المشاركين في الدراسة الميدانية ثم تفريغ البيانات التي جاءت بها استمارة الجولة الأولى وترتيب ما توصل إليه الباحث في هذه الجولة وإعداد استمارة الجولة الثانية وهي شبة مغلقة، ثم يقوم الباحث بتفريغ البيانات التي طرحت في استمارة الجولة الثانية وتحليل هذه البيانات وترتيبها لإعداد استمارة الجولة الثالثة وهي مغلقة، ثم يقوم الباحث بتفريغ البيانات التي طرحت في استمارة الجولة الثالثة وتحليلها وترتيبها، والتوصل إلي نتائج الدراسة ميدانياً،

وتم تطبيق أسلوب دلفي في الدراسة الحالية في ثلاث جولات متتابعة كانت كا جولة بمثابة تغذية راجعة للجولة السابقة لها، وذلك من أجل الحصول على إجماع في الرأي بين الخبراء .

خامساً : خطوات أسلوب دلفي بالدراسة

١– حصرُ مجموعة الخبراء المهتمين بالاحتواء الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ورعاية المهمشين ولديهم خبرة أكاديمية وعملية بالعمل مع المهمشين وفي مجال الاحتواء الاجتماعي.

٢– تصميم ثلاث جولات من الاستبانات المرسلة إلى الخبراء على فتراتٍ متلاحقة، وكانت على النحو التالي :

أ- استبانة الجولة الأولى : وتمثلت في سؤال مفتوح موجه إلى الخبراء حول آليات الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين .

ب- استبانة الجولة الثانية : وكانت تحتوي على الآليات التي حُصرت من الجولة الأولى، بعد حذف المتكرِّر وإعادة صياغة العبارات وتصنيفها إلى آليات في الجانب التعليمي وفي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب التكنولوجي .

ج- استبانة الجولة الثالثة : وتتضمَّن العبارات التي اتَّفق عليها الخبراء في الجولة الثانية، وكانت نسبةُ الاتفاق فيها أكبر من ٨٠%، وقد تم إعادتها إلى الخبراء لإعادة النظر في قَبُولها .

سادساً : العيِّنة والأساليب الاحصائية

تمثلت عيِّنةُ الدراسة في الخبراء المهتمين بالاحتواء الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ورعاية المهمشين، وبلغ عدد المستجيبين من الخبراء(٤٦) خبيراً توزيعهم كالتالي :

جدول (١)

توزيع الخبراء حسب وظائفهم

م	الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
١	مدير إدارة التضامن الاجتماعي	٧	%١٥
٢	مدير جمعية خيرية	١٥	%٣٣
٣	موجه خدمة اجتماعية	٦	%١٣
٤	أخصائي اجتماعي	١٨	%٣٩
	المجموع	٤٦	%١٠٠

أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات استخدمت الدراسة بعضاً من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال الحِزَم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، والتي يُرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS)، وتمثلت في التَّكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي، وتحويل الوزن النسبي إلى نسبة مئوية كالتالي :

$$\text{نسبة الموافقة} = \frac{\text{(الوزن النسبي} - ١)}{٢} \times ١٠٠$$

سابعاً : تحليل النتائج وتفسيرها

تم تصميم استبانةً مفتوحةً للجولة الأولى لأسلوب دلفاي، قُدِّمت لعدد (٤٦) خبيرًا وقد جاءت نتيجة تحليل النتائج وتنظيمها وتعديل صياغتها على النحو التالي:

أ - تحليل نتائج الجولة الأُولى :

تم تطبيق الاستبانة في الجولة الأولى على الخبراء وبعد تجميع الاستبانات تم تجميع عباراتها وإعادة صياغتها، وقد بلغ عددُها في البداية (١٢٧) عبارةً، أُعيدت صياغتُها وترتيبها وحُذف ما تكرَّر مضمونُه، لتبلُغ (٤٩) عبارةً تمثِّل نتائجَ الجولة الأولى .

آليات تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين حسَب الجولة الأولى :

١. إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم.

٢. إتاحة فرص التدريب المهني للتلاميذ المهمشين في بيئات آمنة ومناسبة لظروفهم واحتياجاتهم .

٣. إعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين تضمن حصولهم علي الخدمات التربوية والتعليمية بالدولة.

٤. إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب.

٥. إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً .

٦. إعلان مؤسسات المجتمع المدني عن مسابقات بحثية بجوائز قيمة لرصد أسباب وطرق مواجهة التهميش.

٧. الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً.

٨. الاهتمام بالمهمشين وقضاياهم ضمن أنشطة مراكز الشباب بالمجتمع الخارجي.

٩. الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة.

١٠. تخفيض الضرائب للشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الداعمين لقضايا المهمشين.

١١. تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة.

١٢. تزويد مدارس المناطق المهمشة بوسائل تكنولوجية وخاصة أجهزة الكمبيوتر والانترنت.

١٣. تزويد مراكز الشباب والأندية بإنترنت مجاني لتشجيع التلاميذ على استغلال أوقات الفراغ.

١٤. تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

١٥. تشجيع التلاميذ المهمشين للاندماج والمشاركة (الندوات والمؤتمرات المجتمعية).

١٦. التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدرسة، لمتابعة الحالات الاجتماعية والنفسية للمهمشين.

١٧. التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم.

١٨. تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس.

١٩. تقديم برامج إعلامية لتعريف الرأي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع.

٢٠. تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة.

٢١. تقديم قروض من البنوك بدون فوائد لأسر التلاميذ المهمشين لتشجيعهم على عمل مشروعات صغيرة.

٢٢. تمويل مشروعات منتجة لأسر التلاميذ المهمشين من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

٢٣. التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تلبية حقوق التلاميذ المهمشين.

٢٤. تنظيم ندوات ومؤتمرات توعية بالمساجد ومراكز الشباب للتوعية بحقوق المهمشين في المجتمع والحث على دعمهم مادياً ومعنوياً.

٢٥. تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم .

٢٦. التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية بالمناطق النائية وفق خريطة مدرسية واضحة.

٢٧. توعية التلاميذ المهمشين بأخلاقيات بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها.

٢٨. توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع.

٢٩. توفير اجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين.

٣٠. توفير أكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً.

٣١. توفير الزي المدرسي وأدوات الدراسة للمهمشين بكل مدرسة.

٣٢. توفير برامج تدريبية للمعلمين على أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين.

٣٣. توفير برامج لمحو أمية المهمشين وربطها بمشروعات مدرة للدخل.

٣٤. توفير تأمين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة.

٣٥. زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين.

٣٦. زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين.

٣٧. عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً.

٣٨. عمل حساب بنكي بوزارة التربية والتعليم لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لتوفير الدعم المادي للمهمشين.

٣٩. عمل حملات توعية بالمدارس بقضايا المهمشين مثل (العنف، والتنمر، الاعاقة،...الخ).

٤٠. عمل خطة استراتيجية من قبل الدولة لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت.

٤١. عمل صفحات ومجموعات إلكترونية خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها.

٤٢. عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي.

٤٣. عمل قسم خاص بجهاز الشرطة لمتابعة مشكلات وقضايا الأطفال المُهمشين بالمجتمع.

٤٤. عمل قسم لرصد ورعاية ومتابعة المهمشين بكل مديرية تعليمية.

٤٥. عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة.

٤٦. مشاركة منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بالدولة في بناء المدارس وخاصة في الأماكن المهمشة.

٤٧. نشر الوعي بأهمية تقبل التلاميذ المهمشين داخل المجتمع المدرسي.

٤٨. وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين.

٤٩. وضع عقوبات صارمة بلائحة الانضباط المدرسي للحد من الاساءة لفظياً وجسمياً للمهمشين.

ب - تحليل نتائج الجولة الثانية :

تم تصنيف العبارات المتفق عليها في الجولة الأولى وإعادة تطبيقها في صور استبانة دلفاي للجولة الثانية، وطلب إبداء الخبراء على ما يوافقون عليه وما يرفضونه من آليات التي دُوِّنت من الجولة الأولى، والبالغِ عددُها (٤٩) آلية، وقد تم تقسيم الآليات إلى الجانب (التعليمي – الاجتماعي – الاقتصادي – التكنولوجي) وجاء تحليل العبارات على النحو التالي:

أولاً : الجانب التعليمي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (٢)
استجابات السادة الخبراء حول الجانب التعليمي بالجولة الثانية

م	العبارة	درجة الاهمية (ك)			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	توفير برامج تدريبية للمعلمين على أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين	٣٩	٧	ـــ	٢.٨٥	٩٢.٣٩	١
٢	تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس	٣٥	٩	٢	٢.٧٢	٨٥.٨٧	٤
٣	مشاركة منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بالدولة في بناء المدارس وخاصة في الأماكن المهمشة	٢٦	١٦	٤	٢.٤٨	٧٣.٩١	١٠
٤	توفير برامج لمحو أمية المهمشين وربطها بمشروعات مدرة للدخل	٢٠	٢٣	٣	٢.٣٧	٦٨.٤٨	١٢
٥	عمل قسم لرصد ورعاية ومتابعة المهمشين بكل مديرية تعليمية	٢٩	١٧	ـــ	٢.٦٣	٨١.٥٢	٥
٦	عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة	٢٨	١٦	٢	٢.٥٧	٧٨.٢٦	٨
٧	إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً	٢٧	١٥	٤	٢.٥	٧٥	٩
٨	عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي	٤٦	٣٤	١٢	٢.٧٤	٨٦.٩٦	٣
٩	توفير تامين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة	٣٨	٨	ـــ	٢.٨٣	٩١.٣	٢
١٠	توفير الزي المدرسي وأدوات الدراسة للمهمشين بكل مدرسة	٢٧	١٩	ـــ	٢.٥٩	٧٩.٣٥	٧
١١	وضع عقوبات صارمة بلائحة الانضباط المدرسي للحد من الاساءة لفظياً وجسمياً للمهمشين	٣٢	١٠	٤	٢.٦١	٨٠.٤٣	٦
١٢	نشر الوعي بأهمية تقبل التلاميذ المهمشين داخل المجتمع المدرسي	٢٩	١٧	ـــ	٢.٦٣	٨١.٥٢	٥
١٣	التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية بالمناطق النائية وفق خريطة مدرسية واضحة	٢٣	١٩	٤	٢.٤١	٧٠.٦٥	١١
١٤	إعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين تضمن حصولهم علي الخدمات التربوية والتعليمية بالدولة	٣١	١٣	٢	٢.٦٣	٨١.٥٢	٥
١٥	إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم	٣٥	٩	٢	٢.٧٢	٨٥.٨٧	٤
	البعد ككل				٢.٦٢	٨١	ـــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) استجابات الخبراء حول الجانب التعليمي بالجولة الثانية كما يلي :

- **جاءت أعلى الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (١) والتي جاءت في المرتبة الأولي بأعلى وزن نسبي (٢.٨٥) وتنص على " *توفير برامج تدريبية للمعلمين على أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين* " وربما يرجع ذلك لحاجة التلاميذ المهمشين إلى أساليب خاصة في المعاملة والرعاية عن غيرهم من العاديين، وجاءت العبارة رقم (٩) في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي (٢.٨٣) والتي تنص على "*توفير تأمين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة*"، وجاءت العبارة رقم (٨) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٢.٧٤) والتى تنص على " *عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي* " وقد يرجع ذلك لضرورة معرفة عدد التلاميذ المهمشين بكل مدرسة لوضعهم في أولويات الدعم والاهتمام وفق ما أشارت إليه دراسة نجوي كامل (٢٠٠٩)، وجاءت العبارات رقم (١٥،٢) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٢.٧٢) حيث تنص على " *تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس*" و " *إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم* " وربما يرجع ذلك لحاجة التلاميذ المهمشين للدعم المادي والمعنوي لتشجيعهم علي مواصلة التعليم كما أشارت إلي ذلك دراسة (حسن، ٢٠٠٣) .**
- **وجاءت أقل الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (٦) والتي جاءت في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (٢.٥٧) وتنص على " *عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة* " وربما يرجع ذلك لوجود حصر بمعظم هؤلاء التلاميذ بالمدارس، كما جاءت العبارة رقم (٧) في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (٢.٥) والتى تنص على " *إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً* " وقد يرجع ذلك لحاجة بعض الفئات المهمشة للإعفاء بالفعل من المصروفات الدراسية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض الأسر في الوقت الراهن، وجاءت العبارة رقم (٣) في المرتبة العاشرة بوزن نسبي (٢.٤٨) وتنص على "*مشاركة منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بالدولة في بناء المدارس وخاصة في الأماكن المهمشة*"، وربما يرجع ذلك لضعف دور منظمات المجتمع المدني في الفترة الأخيرة وفقد**

ثقة بعض الأفراد في قدرتهم على حل بعض المشكلات، لأن بناء المدارس يتطلب الدعم المادي من جميع الجهات خاصة وأن الدولة يصعب عليها تحمل هذا العبء وحدها، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Hinton, 2002)، وجاءت العبارة رقم (١٣) في المرتبة الحادية عشرة بوزن نسبي (٢.٤١) وتنص على " *التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية بالمناطق النائية وفق خريطة مدرسية واضحة* " وقد يرجع ذلك لصعوبة تشغيل هذه المدارس بالمناطق النائية وربما يهدف الخبراء إلى إنشاء مدارس عادية مكتملة التجهيز لحل المشكلة من جزورها، وجاءت العبارة رقم (٤) في الترتيب الثاني عشر بوزن نسبي (٢.٣٧) وتنص على " *توفير برامج لمحو أمية المهمشين وربطها بمشروعات مدرة للدخل* " وقد يرجع ذلك لاتجاه الخبراء نحو إلزامهم بالتعليم في المدارس العادية وعدم الحاجة لبرامج محو الأمية التي غالباً ما تأتي في مراحل متأخرة من عمر الفرد، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد المادية، فضلا عن العوائد الاجتماعية التي ستنتج عن تعليم هؤلاء المهمشينن وقد أشار إلي ذلك دراسة (عبدالله، ٢٠٠٢).

- **وقد تم استبعاد العبارة رقم (٣) حيث نسبة الموافقة عليها (٧٣.٩١) والتي تنص على " *مشاركة منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بالدولة في بناء المدارس وخاصة في الأماكن المهمشة* "والعبارة رقم (٤) حيث نسبة الموافقة عليها (٦٨.٤٨) والتي تنص على "*توفير برامج لمحو أمية المهمشين وربطها بمشروعات مدرة للدخل* "، والعبارة رقم (١٣) التي حصلت على نسبة موافقة(٧٠.٦) والتي تنص *على (التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية بالمناطق النائية وفق خريطة مدرسية واضحة)*، وذلك من الجولة الثالثة حيث تقل نسب الموافقة في هذه العبارات عن (٧٥%) .**

ثانياً : الجانب الاجتماعي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٣)
استجابات السادة الخبراء حول الجانب الاجتماعي بالجولة الثانية

م	العبارة	درجه الاهميه			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطه	صغيرة			
١	تشجيع التلاميذ المهمشين للاندماج والمشاركة (الندوات والمؤتمرات المجتمعية)	٢٦	٢٠	ـــــ	٢.٥٦٥	٧٨.٢٦	٧
٢	تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم	٢٤	٢٢	ـــــ	٢.٥٢٢	٧٦.٠٩	٨
٣	التنسيق بين وزارة التربيه والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تلبية حقوق التلاميذ المهمشين	٣١	١٥	ـــــ	٢.٦٧٤	٨٣.٧	٤
٤	التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدرسة، لمتابعة الحالات الاجتماعية والنفسية للمهمشين	٤٠	٦	ـــــ	٢.٨٧	٩٣.٤٨	١
٥	التعاون بين وزارة التربيه والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم	٢٩	١٧	ـــــ	٢.٦٣	٨١.٥٢	٥
٦	عمل حملات توعيه بالمدارس بقضايا المهمشين مثل (العنف، والتنمر، الاعاقة،...الخ)	٣١	١٥	ـــــ	٢.٦٧٤	٨٣.٧	٤
٧	تنظيم ندوات ومؤتمرات توعية بالمساجد ومراكز الشباب للتوعية بحقوق المهمشين في المجتمع والحث على دعمهم مادياً ومعنوياً	٢٥	١٧	٤	٢.٤٥٧	٧٢.٨٣	١٠
٨	إعلان مؤسسات المجتمع المدني عن مسابقات بحثية بجوائز قيمة لرصد أسباب وطرق مواجهة التهميش	١٧	٢٦	٣	٢.٣٠٤	٦٥.٢٢	١١
٩	عمل قسم خاص بجهاز الشرطه لمتابعه مشكلات وقضايا الأطفال المُهمشين بالمجتمع	٢٧	١٤	٥	٢.٤٧٨	٧٣.٩١	٩
١٠	إتاحه فرص التدريب المهني للتلاميذ المهمشين في بيئات آمنة ومناسبة لظروفهم واحتياجاتهم	٢٦	٢٠	ـــــ	٢.٥٦٥	٧٨.٢٦	٧
١١	الاهتمام بالمهمشين وقضاياهم ضمن أنشطة مراكز الشباب بالمجتمع الخارجي	٣٠	١٤	٢	٢.٦٠٩	٨٠.٤٣	٦
١٢	توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع	٣٤	١٠	٢	٢.٦٩٦	٨٤.٧٨	٣
١٣	تقديم برامج إعلامية لتعريف الراي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع	٤٦	٣٤	١٢	٢.٧٣٩	٨٦.٩٦	٢
	البعد ككل				٢.٥٩٩	٧٩.٩٥	ـــــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) استجابات الخبراء حول الجانب الاجتماعي بالجولة الثانية كما يلي:

- **جاءت أعلى الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (٤) والتي جاءت في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٢.٨٧) والتي تنص على " *التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدرسة، لمتابعة الحالات الاجتماعية والنفسية للمهمشين* " ويرجع لحاجة ذلك لحاجة الفئات المهمشة للتكاتف ومتابعة حالاتهم، وجاءت العبارة رقم ١٣) في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي (٢.٧٣٩) والتي تنص علي " *تقديم برامج إعلامية لتعريف الرأي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع*" وقد يرجع ذلك لقلة الوعي بخطورة مشكلة التهميش كما أشارت إلى ذلك دراسة (كامل،٢٠٠٩)، كما جاءت العبارة رقم (١٢) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٢.٦٩٦) والتي تنص علي " *توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع* "، وجاءت العبارات (٦،٣) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٢.٦٧٤) والتي تنص على " *التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تلبية حقوق التلاميذ المهمشين* " و " *عمل حملات توعية بالمدارس بقضايا المهمشين مثل (العنف، والتنمر، الاعاقة،...الخ)* " كما أشارت إلي ذلك دراسة (محمد،٢٠١٠) .**
- **وجاءت أقل الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (٢) والتي جاءت في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (٢.٥٢٢) والتي تنص علي " *تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم* " ويرجع ذلك لتعرض الفئات المهمشة للكثير من المشكلات التي تحتاج لحل، لذا ضرورة تنوع وسائل التواصل للوصول إليهم ومساعدتهم في حلها كما أشارت إلي ذلك دراسة (ياسين، ٢٠١٠)، كما جاءت العبارة رقم (٩) في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (٢.٤٧٨) والتي تنص على " *عمل قسم خاص بجهاز الشرطة لمتابعة مشكلات وقضايا الأطفال المُهمشين بالمجتمع* " وربما يرجع ذلك لتعرض الأطفال المهمشين لمشكلات تحتاج لتدخل، وجاءت العبارة رقم (٧) في المرتبة العاشرة بوزن نسبي (٢.٤٥٧) والتي تنص على " *تنظيم ندوات ومؤتمرات توعية بالمساجد ومراكز الشباب للتوعية بحقوق المهمشين في المجتمع والحث على دعمهم مادياً ومعنوياً* "ويرجع ذلك لقلة وعي المجتمع بحقوق المهمشين، كما جاءت العبارة رقم (٨) في المرتبو الحادية عشرة بوزن نسبي (٢.٣٠٤)**

والتي تنص على " *إعلان مؤسسات المجتمع المدني عن مسابقات بحثية بجوائز قيمة لرصد أسباب وطرق مواجهة التهميش* " كما أشارت إلي ذلك دراسة (Hinton, 2002) .

- **وقد تم استبعاد العبارة رقم (٧) حيث نسبة الموافقة عليها (٧٢.٨٣) والتى تنص علي " *تنظيم ندوات ومؤتمرات توعية بالمساجد ومراكز الشباب للتوعية بحقوق المهمشين في المجتمع والحث على دعمهم مادياً ومعنوياً* "، والعبارة رقم (٨) حيث نسبة الموافقة عليها (٦٥.٢٢) والتي تنص على " *إعلان مؤسسات المجتمع المدني عن مسابقات بحثية بجوائز قيمة لرصد أسباب وطرق مواجهة التهميش*"، والعبارة رقم (٩) حيث نسبة الموافقة عليها (٧٣.٩١) والتي تنص على " *عمل قسم خاص بجهاز الشرطة لمتابعة مشكلات وقضايا الأطفال المُهمشين بالمجتمع* " من الجولة الثالثة حيث تقل نسب الموافقة في هذه العبارات عن (٧٥%) .**

ثالثاً : الجانب الاقتصادي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٤)

استجابات السادة الخبراء حول الجانب الاقتصادي بالجولة الثانية

م	العبارة	درجة الأهمية			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة	٣٧	٧	٢	٢.٧٦١	٨٨.٠٤	١
٢	وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين	٣٣	١٣		٢.٧١٧	٨٥.٨٧	٢
٣	عمل حساب بنكي بوزارة التربية والتعليم لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لتوفير الدعم المادي للمهمشين	٢٩	١٥	٢	٢.٥٨٧	٧٩.٣٥	٦
٤	عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً	٣٣	٩	٤	٢.٦٣	٨١.٥٢	٤
٥	تخفيض الضرائب للشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الداعمين لقضايا المهمشين	٢٣	٢١	٢	٢.٤٥٧	٧٢.٨٣	٨
٦	تمويل مشروعات منتجة لأسر التلاميذ المهمشين من مؤسسات المجتمع المدني	٣٠	١٤	٢	٢.٦٠٩	٨٠.٤٣	٥
٧	زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين	٣٢	١٤		٢.٦٩٦	٨٤.٧٨	٣
٨	زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين	٣٠	١٥	١	٢.٦٣	٨١.٥٢	٤
٩	تقديم قروض من البنوك بدون فوائد لأسر التلاميذ المهمشين لتشجيعهم على عمل مشروعات صغيرة	٢١	٢٣	٢	٢.٤١٣	٧٠.٦٥	٩
١٠	إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب	٢٩	١٣	٤	٢.٥٤٣	٧٧.١٧	٧
	البعد ككل				٢.٦٠	٨٠.٢	—

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) استجابات الخبراء حول الجانب الاقتصـادي بالجولة الثانية كما يلي:

- **جاءت أعلى الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (١) والتي جاءت في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٢.٧٦١) والتي تنص على " *تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة* "وربما يرجع ذلك لتشجيعهم علي العمل في المناطق النائية، وجاءت العبارة رقم(٢) في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي (٢.٧١٧) والتي تنص علي " *وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين* "، كما جاءت العبارة رقم (٧) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٢.٦٩٦) والتي تنص علي " *زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين* " ويرجع ذلك لحاجة أسر التلاميذ المهمشين للدعم المادي، وجاءت العبارات (٨،٤) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٢.٦٣) والتي تنص على " *عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً* " و " *زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين* " وربما يرجع ذلك لمحاولة تخفيف العبء عن أسر التلاميذ المهمشين كما أشارت إلي ذلك دراسة (عاطف،٢٠١٩) .**
- **وجاءت أقل الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (١٠) والتي جاءت في المرتبة السابعة بوزن نسبي (٢.٥٤٣) وتنص على " *إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب* " ويرجع ذلك لاحتياج فئة التلاميذ المهمشين للترفيه، كما جاءت العبارة رقم (٥) في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (٢.٤٥٧) والتي تنص علي " *تخفيض الضرائب للشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الداعمين لقضايا المهمشين* "، كما جاءت العبارة رقم (٩) في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (٢.٤١٣) والتي تنص على " *تقديم قروض من البنوك بدون فوائد لأسر التلاميذ المهمشين لتشجيعهم على عمل مشروعات صغيرة* " وذلك لقلة العائد المادي لأسر التلاميذ المهمشين والذي يمكن أن توفره قروض البنوك كما أشارت إلي ذلك دراسة(Hinton, 2002).**
- **وقد تم استبعاد العبارة رقم (٥) حيث نسبة الموافقة عليها (٧٢.٨٣) والتى تنص *علي "تخفيض الضرائب للشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الداعمين لقضايا المهمشين "*، والعبارة رقم (٩) حيث نسبة الموافقة عليها بلغت (٧٠.٦٥) والتي تنص على " تقديم**

قروض من البنوك بدون فوائد لأسر التلاميذ المهمشين لتشجيعهم على عمل مشروعات صغيرة "، وذلك من عبارات الجولة الثالثة حيث تقل نسب الموافقة في هذه العبارات عن (٧٥%) .

رابعاً : الجانب التكنولوجي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٥)
استجابات السادة الخبراء حول الجانب التكنولوجي بالجولة الثانية

م	العبارة	درجة الاهميه			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطه	صغيرة			
١	عمل خطه استراتيجيه من قبل الدوله لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت	٢٩	١٧	—	٢.٦٣	٨١.٥٢	٥
٢	تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة	٣٧	٩	—	٢.٨٠٤	٩٠.٢٢	١
٣	توعية التلاميذ المهمشين بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها	٣٦	٨	٢	٢.٧٣٩	٨٦.٩٦	٢
٤	تزويد مدارس المناطق المهمشه بوسائل تكنولوجية وخاصة أجهزة الكمبيوتر والانترنت	٣٠	١٤	٢	٢.٦٠٩	٨٠.٤٣	٦
٥	توفير اجهزة تكنولوجيه باسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين	٣٥	٩	٢	٢.٧١٧	٨٥.٨٧	٣
٦	الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة	٢٩	١٥	٢	٢.٥٨٧	٧٩.٣٥	٧
٧	توفير اكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً	٢٥	١٩	٢	٢.٥	٧٥	٩
٨	الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً	٢٧	١٩	—	٢.٥٨٧	٧٩.٣٥	٧
٩	تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي	٢٧	١٧	٢	٢.٥٤٣	٧٧.١٧	٨
١٠	عمل صفحات ومجموعات إلكترونيه خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها	٣٢	١٤	—	٢.٦٩٦	٨٤.٧٨	٤
١١	تزويد مراكز الشباب والانديه بإنترنت مجاني لتشجيع التلاميذ على استغلال أوقات الفراغ	٢٩	١١	٦	٢.٥	٧٥	٩
	البعد ككل				٢.٦٢٨	٨١.٤	—

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) استجابات الخبراء حول الجانب التكنولوجي بالجولة الثانية كما يلي :

- **جاءت أعلى الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (٢) والتي جاءت في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٢.٨٠٤) والتي تنص على " *تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة* "، وجاءت العبارة رقم(٣) في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي (٢.٧٣٩) والتي تنص علي " *توعية التلاميذ المهمشين بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها* "، ويرجع ذلك لقلة وعي الفئات المهمشة بمخاطر التكنولوجيا ، كما جاءت العبارة رقم (٥) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٢.٧١٧) والتي تنص علي " *توفير اجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين* "، وربما يرجع ذلك لتتناسب أسعارها مع وضعهم المادي، وجاءت العبارة (١٠) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٢.٦٩٦) والتي تنص على " *عمل صفحات ومجموعات إلكترونية خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها* " كما أشارت إلى ذلك دراسة (كامل، ٢٠٠٩) .**
- **وجاءت أقل الاستجابات متمثلة في العبارة رقم (٨،٦) في المرتبة السابعة بوزن نسبي (٢.٥٨٧) والتي تنص على " *الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة*"، و" *الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً* "، وقد يرجع ذلك لسهولة السيطرة علي الفئات المهمشة واستقطابهم فكرياً ، كما جاءت العبارة رقم (٩) في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (٢.٥٤٣) والتي تنص علي " *تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي* "، كما جاءت العبارة رقم (٧) في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (٢.٥) والتي تنص على " *توفير أكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً* " كما أشارت إلى ذلك دراسة (عبد السلام، ٢٠٠٩).**

جـ - تحليل نتائج الجولة الثالثة :

تم استبعاد العبارات التي حصلت على نسبة موافقة أقل من ٧٥% وإعادة عرض العبارات مرة أخرى على الخبراء في المرحلة الثالثة والنهائية، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً : الجانب التعليمي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٦)
استجابات السادة الخبراء حول الجانب التعليمي بالجولة الثالثة

م	العبارة	درجة الأهمية (ك)			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	توفير برامج تدريبية للمعلمين علي أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٢	تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٣	عمل قسم لرصد ورعاية ومتابعة المهمشين بكل مديرية تعليمية	٤٦	ـــ	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٤	عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٥	إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً	٤٥	١	ـــ	٣	١٠٠	١
٦	عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي	٤٦	ـــ	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٧	توفير تأمين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٨	توفير الزي المدرسي وأدوات الدراسة للمهمشين بكل مدرسة	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٩	وضع عقوبات صارمة بلائحة الانضباط المدرسي للحد من الاساءة لفظياً وجسمياً للمهمشين	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
١٠	نشر الوعي بأهمية تقبل التلاميذ المهمشين داخل المجتمع المدرسي	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
١١	إعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين تضمن حصولهم علي الخدمات التربوية والتعليمية بالدولة	٤٤	٢	ـــ	٢.٩٥	٩٧.٨٢	٣
١٢	إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
	البعد ككل				٢.٩٤	٩٧.٤٦	ـــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) استجابات الخبراء حول الجانب التعليمي بالجولة الثالثة كما يلي :

- **جاءت العبارات رقم (٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠) في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٣) والتي تنص على:" *عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة* "، و" *إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً* "، و" *توفير تأمين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة* "، و" *توفير الزي المدرسي وأدوات الدراسة للمهمشين بكل مدرسة* "، و" *وضع عقوبات صارمة بلائحة الانضباط المدرسي للحد من الاساءة لفظياً وجسمياً للمهمشين* "، و" *نشر الوعي بأهمية تقبل التلاميذ المهمشين داخل المجتمع المدرسي* " .**
- **كما جاءت العبارة رقم (١، ٢، ٣، ٦، ١١) في المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢.٩٧–٢.٩٥) والتي تنص علي " *توفير برامج تدريبية للمعلمين على أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين* "، و" *تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس* "، و" *عمل قسم لرصد ورعاية ومتابعة المهمشين بكل مديرية تعليمية* "، و" *عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي*، و" *إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم* " .**
- **وجاءت العبارة رقم (١٢) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي(٢.٩٥) والتي تنص علي "*إعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين تضمن حصولهم علي الخدمات التربوية والتعليمية* "**

ثانياً : الجانب الاجتماعي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٧)

استجابات السادة الخبراء حول الجانب الاجتماعي بالجولة الثالثة

م	العبارة	درجة الأهمية			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	تشجيع التلاميذ المهمشين للاندماج والمشاركة (الندوات والمؤتمرات المجتمعية)	٤٥	١	ـــــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٢	تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم	٤٥	١	ـــــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٣	التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تلبية حقوق التلاميذ المهمشين	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
٤	التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدارس، لمتابعة حالات المهمشين الاجتماعية والنفسية	٤٥	١	ـــــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٥	التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
٦	عمل حملات توعية بالمدارس بقضايا المهمشين مثل(العنف، والتنمر، الاعاقة،..الخ)	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
٧	إتاحة فرص التدريب المهني للتلاميذ المهمشين في بيئات آمنة ومناسبة لظروفهم واحتياجاتهم	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
٨	الاهتمام بالمهمشين وقضاياهم ضمن أنشطة مراكز الشباب بالمجتمع الخارجي	٤٤	٢	ـــــ	٢.٩٥	٩٧.٨٢	٣
٩	توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
١٠	تقديم برامج إعلامية لتعريف الرأي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع	٤٦	ـــــ	ـــــ	٣	١٠٠	١
	البعد ككل				٢.٩٨	٩٩.٥٤	ـــــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) استجابات الخبراء حول الجانب الاجتماعي بالجولة الثالثة كما يلي :

- **جاءت العبارات رقم (٣، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠) في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٣) والتي تنص على " *التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تلبية حقوق التلاميذ المهمشين* "، و" *التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم* "، و" *عمل حملات توعية بالمدارس بقضايا المهمشين مثل (العنف، والتنمر، الاعاقة،...الخ)*، و" *إتاحة فرص التدريب المهني للتلاميذ المهمشين في بيئات آمنة ومناسبة لظروفهم واحتياجاتهم* "، و" *توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع* "، و" *تقديم برامج إعلامية لتعريف الرأي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع* " .**
- **كما جاءت العبارات رقم (١،٢،٤) في المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢.٩٧) والتي تنص على " *تشجيع التلاميذ المهمشين للاندماج والمشاركة (الندوات والمؤتمرات المجتمعية)* "، و" *تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم* "، و" *التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدارس، لمتابعة حالات المهمشين الاجتماعية والنفسية*".**
- **كما جاءت العبارة رقم (٨) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٢.٩٥) والتي تنص علي " *الاهتمام بالمهمشين وقضاياهم ضمن أنشطة مراكز الشباب بالمجتمع الخارجي* .**

ثالثاً : الجانب الاقتصادي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(٨)

استجابات السادة الخبراء حول الجانب الاقتصادي بالجولة الثالثة

م	العبارة	درجة الأهمية			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٢	وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٣	عمل حساب بنكي بوزارة التربية والتعليم لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لتوفير الدعم المادي للمهمشين	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٤	عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٥	تمويل مشروعات منتجة لأسر التلاميذ المهمشين من قبل مؤسسات المجتمع المدني	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٦	زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٧	زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٨	إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
	البعد ككل				٢.٩٩	٩٩.٧٨	ـــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) استجابات الخبراء حول الجانب الاقتصادي بالجولة الثالثة كما يلي :

- **جاءت العبارات رقم (٢،٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠) في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي (٣) والتي تنص على *" وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين "*، و*"عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً"*، و*"تمويل مشروعات منتجة لأسر التلاميذ المهمشين من قبل مؤسسات المجتمع المدني "*، و*" زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين "*، و*" زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين "*، و*" تقديم قروض من البنوك بدون فوائد لأسر التلاميذ المهمشين لتشجيعهم على عمل مشروعات صغيرة "*، و*" إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب " .**
- **كما جاءت العبارة رقم (٣،١) في المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢) والتي تنص علي *" تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة "*، و*" عمل حساب بنكي بوزارة التربية والتعليم لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لتوفير الدعم المادي للمهمشين " .**

رابعاً : الجانب التكنولوجي

تم حساب تكرارات الاستجابة لدرجة الأهمية، والوزن النسبي، وحساب نسبة الموافقة، وترتيب العبارات تنازلياً حسب الوزن النسبي في هذا المحور، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (٩)
استجابات السادة الخبراء حول الجانب التكنولوجي بالجولة الثالثة

م	العبارة	درجة الأهمية			الوزن النسبي	نسبة الموافقة	الترتيب
		كبيرة	متوسطة	صغيرة			
١	عمل خطة استراتيجية من قبل الدولة لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٢	تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٣	توعية التلاميذ المهمشين بأخلاقيات بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٤	تزويد مدارس المناطق المهمشة بوسائل تكنولوجية وخاصة أجهزة الكمبيوتر والانترنت	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٥	توفير اجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
٦	الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٧	توفير أكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٨	الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
٩	تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي	٤٥	١	ـــ	٢.٩٧	٩٨.٩١	٢
١٠	عمل صفحات ومجموعات إلكترونية خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
١١	تزويد مراكز الشباب والأندية بإنترنت مجاني لتشجيع التلاميذ على استغلال أوقات الفراغ	٤٦	ـــ	ـــ	٣	١٠٠	١
	البعد ككل				٢.٩٩	٩٩.٨٠	ـــ

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) استجابات الخبراء حول الجانب التكنولوجي بالجولة الثالثة كما يلي :

- **جاءت العبارات رقم (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١) في المرتبة الأولى بأعلى وزن نسبي مقداره (٣) والتي تنص على " عمل خطة استراتيجية من قبل الدولة لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت "، و" تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة "، و" توعية التلاميذ المهمشين بأخلاقيات بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها"، و" تزويد مدارس المناطق المهمشة بوسائل تكنولوجية وخاصة أجهزة الكمبيوتر والانترنت"، و" الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة "، و" توفير أكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً "، و" الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً "، و" عمل صفحات ومجموعات إلكترونية خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها"، و" تزويد مراكز الشباب والأندية بإنترنت مجاني لتشجيع التلاميذ على استغلال أوقات الفراغ " .**
- **كما جاءت العبارة رقم (٩،٥) في المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢.٩٧) والتي تنص علي" *توفير اجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين* "، و" *تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي* " .**

المحور الخامس : الـــرؤية المستقبلية لتعزيز الاحتـواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات

تم وضع رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات يشمل منظومة الاحتواء الاجتماعي ككل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتوضيح متطلبات تنفيذ هذه الرؤية المقترحة من صانعي السياسات وسبل توفير هذه المتطلبات .

(١) الهدف من الرؤية المستقبلية المقترحة

يعد الهدف الأساسي للرؤية المستقبلية المقترحة هو تعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في منظومة الاحتواء الاجتماعي ككل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتوضيح متطلبات ذلك .

(٢) فلسفة الرؤية المستقبلية المقترحة :

تنبع فلسفة الرؤية المستقبلية المقترحة من :

١. خطورة التهميش على الفرد والمجتمع فهؤلاء المهمشين في حاجة إلى احتواء عاجل لمنع استغلالهم واستخدامهم ضد الدولة من جانب المتربصين بالوطن .

٢. حق الأطفال في الاحتواء الاجتماعي طبقاً لما تنص عليه المواثيق والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية .

٣. ضرورة قيام المؤسسات التربوية بمسئوليتها في احتواء التلاميذ المهمشين في كافة الجوانب التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم .

٤. الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين منذ الصغر يعد الحل الأسرع والأقل كلفة من الاحتواء الاجتماعي لهم في الكبر.

(٣) أسس ومبادئ الرؤية المستقبلية المقترحة :

تعتمد الرؤية المستقبلية المقترحة علي عدد من الأسس أهمها :

١–الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين وسيلة هامة لمواجهة تحديات العصر ومشكلاته .

٢–الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين مسئولية جميع المؤسسات التربوية وعلى المؤسسات التعليمية أن تعمل على تعزيزه بكافة الطرق والأساليب .

٣–الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين يمكن أن يسهم في مساعدة الدولة والمؤسسات الشرطية والعسكرية في سد منابع التطرف والارهاب ومواجهة المشكلات قبل تفاقمها .

٤–الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين يساعد على استغلال كفاءات التلاميذ المهمشين ورعاية المبدعين منهم وتحويلهم إلى ثروة بشرية فاعلة بالمجتمع .

(٤) إجراءات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

البعد الأول : بالنسبة للجانب التعليمي

١. تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ المهمشين بالمدارس .
٢. عمل قسم لرصد ورعاية ومتابعة المهمشين بكل مديرية تعليمية .
٣. عمل لجنة حكماء بكل مدرسة لدراسة حالات الطلاب المهمشين ومعالجة أسباب هذه الظاهرة .
٤. توفير برامج تدريبية للمعلمين على أساليب التعامل مع التلاميذ المهمشين .
٥. إعفاء الطلاب المهمشين من المصروفات الدراسية نهائياً .
٦. عمل قاعدة بيانات للتلاميذ المهمشين بكل مدرسة ووضعهم في أولويات الدعم المدرسي .
٧. توفير تأمين صحي شامل للتلاميذ المهمشين المسجلين بقاعدة بيانات كل مدرسة .
٨. توفير الزي المدرسي وأدوات الدراسة للمهمشين بكل مدرسة .
٩. وضع عقوبات صارمة بلائحة الانضباط المدرسي للحد من الاساءة لفظياً وجسمياً للمهمشين .
١٠. نشر الوعي بأهمية تقبل التلاميذ المهمشين داخل المجتمع المدرسي .
١١. إعداد استراتيجية تربوية لرعاية التلاميذ المهمشين تضمن حصولهم علي الخدمات التربوية والتعليمية بالدولة .
١٢. إتاحة بعض الامتيازات لتشجع التلاميذ المهمشين على مواصلة التعليم .

البعد الثاني : بالنسبة للجانب الاجتماعي

١. تشجيع التلاميذ المهمشين للاندماج والمشاركة (الندوات والمؤتمرات المجتمعية) .
٢. تنويع وسائل التواصل مع المهمشين لحل مشكلاتهم .
٣. التعاون بين المعلمين والاخصائي الاجتماعي والنفسي بالمدرسة، لمتابعة الحالات الاجتماعية والنفسية للمهمشين .
٤. التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي لوضع أسر التلاميذ المهمشين ضمن أولويات عملهم .

٥. عمل حملات توعية بالمدارس بقضايا المهمشين مثل (العنف، والتنمر، الاعاقة،...الخ) .

٦. إتاحة فرص التدريب المهني للتلاميذ المهمشين في بيئات آمنة ومناسبة لظروفهم واحتياجاتهم .

٧. الاهتمام بالمهمشين وقضاياهم ضمن أنشطة مراكز الشباب بالمجتمع الخارجي .

٨. توعية التلاميذ المهمشين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو أفراد المجتمع.

٩. تقديم برامج إعلامية لتعريف الرأي العام بخطورة التهميش علي الفرد والمجتمع .

البعد الثالث : بالنسبة للجانب الاقتصادي

١. تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين للعمل في المناطق النائية والمهمشة .

٢. وضع استراتيجية من قبل الدولة لتلبية الاحتياجات المادية للأطفال للمهمشين .

٣. عمل حساب بنكي بوزارة التربية والتعليم لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لتوفير الدعم المادي للمهمشين .

٤. عمل بطاقات للتلاميذ المهمشين لركوب وسائل المواصلات العامة مجاناً .

٥. تمويل مشروعات منتجة لأسر التلاميذ المهمشين من قبل مؤسسات المجتمع المدني .

٦. زيادة الدعم المادي المقدم بمشروع تكافل وكرامة لأسر التلاميذ المهمشين .

٧. زيادة الحصة التموينية المقدمة لأسر التلاميذ المهمشين .

٨. إعفاء التلاميذ المهمشين من مصاريف واشتراكات بعض الأندية ومراكز الشباب .

البعد الرابع : بالنسبة للجانب التكنولوجي

١– عمل خطة استراتيجية من قبل الدولة لتغطية المناطق النائية بشبكات الاتصالات والانترنت .

٢– تدريب التلاميذ المهمشين بالمدارس على التعامل مع التكنولوجيا بطريقة صحيحة .

٣– توعية التلاميذ المهمشين بأخلاقيات بمخاطر التعامل مع التكنولوجيا وأخلاقياتها .

٤– تزويد مدارس المناطق المهمشة بوسائل تكنولوجية وخاصة أجهزة الكمبيوتر والانترنت .

٥– توفير أجهزة تكنولوجية بأسعار مخفضة للتلاميذ الذين يحملون بطاقات عضوية في قواعد بيانات المهمشين .

٦– الاهتمام بتعزيز التفكير النقدي والتربية النقدية للمهمشين لمنع استقطابهم الكترونياً من قبل المنظمات المتطرفة .

٧– توفير أكشاك للإنترنت بالمناطق المهمشة والفقيرة للتلاميذ مجاناً .

٨– الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المؤسسات الحكومية الموجودة بالمناطق المهمشة وإلغاء المعاملات الورقية تدريجياً .

٩– تشجيع التلاميذ المهمشين على الدخول لمواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي .

١٠– عمل صفحات ومجموعات إلكترونية خاصة بالمهمشين لمناقشة قضاياهم عبرها .

١١– تزويد مراكز الشباب والأندية بإنترنت مجاني لتشجيع التلاميذ على استغلال أوقات الفراغ .

(٥) معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة وسبل التغلب عليها :

معوقات بشرية :

– قلة وجود المعلمين المؤهلين للتعامل النفسي والاجتماعي مع التلاميذ المهمشين .

– مقاومة الأفراد في المؤسسات التعليمية للتغيير .

ويمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على تدريبات الأكاديمية المهنية للمعلمين وكليات التربية، لغرس ثقافة الاحتواء الاجتماعي وإعداد جيل من المعلمين المؤهلين وقادة على مستوى عال من الكفاءة .

معوقات مادية :

– قلة الموارد المالية المخصصة لرعاية التلاميذ المهمشين بالمدارس .

– صعوبة التواصل مع أسر التلاميذ المهمشين وخاصة الفقراء والمقيمين بالأماكن النائية وغيره .

ويمكن تحقيق ذلك بتوجيه جزء من ميزانية التعليم الابتدائي لتعزيز الاحتواء الاجتماعي كمتطلب ضروري في الفترة الراهنة، بالإضافة إلى الاعتماد على تبرعات رجال الاعمال ومشاهير الفن والثقافة المهتمين بالمهمشين والتربية النقدية .

معوقات تشريعية :

– تعديل اللوائح المالية التي تعوق الصرف للفئات المهمشة المذكورة بالبحث وتسهيل إجراءات الدعم المادي .

– تعديل بعض القرارات التي تعوق الشراكة بين المدرسة ورجال الاعمال ومشاهير الفن والثقافة والمؤسسات الأخرى .

ويمكن تحقيق ذلك بمراجعة القرارات واللوائح وتقديم خطة مفصلة بما يحتاج إلى تعديلات وإضافات ورفعها إلى صناع السياسة التعليمية .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١–ابراهيم، هبة عادل (٢٠٠٤). الفكر التربوي الأفلاطوني في فلسفة برتراند رسل، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢–ابراهيم، هبة عادل (٢٠١٣). أسرار الفلسفة التوفيقية المعاصرة(فلسفة الآخر، الغير، الأنا)، مجلة آداب المستنصرية ، تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية بالعراق، ع ٦٠.

٣–ابن منظور(١٩٩٣). لسان العرب ، القاهرة : دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي ، طبعة دار المعارف ، المجلد (١٥) .

٤–أبو قورة، خضر عبدالعظيم (٢٠١٠) . نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سبتمبر.

٥–الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الاحمر (٢٠١٠). إرشادات للجمعيات الوطنية بشأن وضع آلية وطنية للتأهب للكوارث ومواجهتها، جنيف– سويسرا.

٦–أحمد، محمد سيد (٢٠١٧) . الواقع الاجتماعي لبدو سيناء وأثره على الانتماء والامن القومي : دراسة ميدانية في التهميش والاحتواء على بدو نويبع، حوليات آداب عين شمس– جامعة عين شمس، مج ٤٥.

٧–الأمم المتحدة (١٩٤٨). الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ الف، بتاريخ ١٠ ديسمبر.

٨–الأمم المتحدة (١٩٧١). " الإعلان العالمي لحقوق الأطفال"، نيويورك : مكتب الإعلام العام.

٩–الأمم المتحدة (١٩٨٩). اتفاقية حقوق الطفل(١٩٨٩)، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/ ٢٥ نوفمبر، المواد (٢، ٣، ٦، ٢٣).

١٠–الأمم المتحدة (١٩٩٥). المؤتمر العالمي حول " التربية للجميع " بعنوان : تأمين حاجات التعلم الأساسية (١٩٩٠)، (ط.٢)، في الفترة من ٥–٩ مارس ، بجومتيين بتايلاند، اليونسكو.

١١–الأمم المتحدة (٢٠١٥). "تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل"، نيويورك. منشورات الأمم المتحدة.

١٢–أمين، عبد المطلب (٢٠٠٤) . "التربية وآفاق جديدة في تعليم الفئات المهمشة "، المؤتمر السنوي الثاني عشر، كلية التربية، جامعة حلوان، في الفترة من ٢٨–٢٩ مارس .

١٣–أمين، قيراوني محمد (٢٠١٦). "دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

١٤–البدري،إيمان إسماعيل (٢٠٠٦). أساليب التنشئة الاجتماعية لدى أطفال المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة .

١٥–بدير، أحمد (٢٠٠٤) . أسلوب دلفي كمنهج حديث في بحوث المكتبات والمعلومات، مكتبة الإدارة، الرياض.

١٦–بديوي، جاسم (٢٠١١). التفكير السياسي في فلسفة جاك دريدا، بيروت.

١٧– برج، فوزية (٢٠١٤) . الطفل والعنف الاجتماعى والمهنى : مقاربة سوسيولوجية ميدانية، مجلة الطفولة والتنمية ، مج٦، ع٢١ .

١٨–البنك الدولى (٢٠١٦) . تقرير عن التنمية في العالم: العوائد الرقمية، كتيب العرض العام، البنك الدولي ، واشنطن.

١٩–البنك الدولى للإنشاء والتعمير(٢٠١٥). إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥–٢٠١٩) ، تقرير رقم: EG – ٩٤٥٥٤، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

٢٠–البنك الدولي. الاحتواء الاجتماعي عنصر أساسي لترسيخ وتشجيع النمو الشامل للجميع، بما في ذلك المناطق المتخلفة عن الركب، متاح على الرابط الآتي (تم الدخول ٢٠١٩/٥/٢٢)
http://www.worldbank.org/ar/news/feature/2015/06/09/building-resilience-and-opportunity-social-protection-reform-in-egypt

٢١–الثويني، يوسف بن محمد (٢٠٠٩) . دور المؤسسات التعليمية في المحافظة على الهوية الثقافية للطفل العربي في ظل تحديات العولمة، رسالة الخليج العربي، س ٣٠، ع ١١٤ .

٢٢–جاد الله، يسري، وعبد خصاونة (٢٠١٠). "المخاطر التي يتعرض إليها الأطفال في المراحل التعليمية وآليات المجتمع لحمايتهم منها "، المؤتمر الدولي الثاني (العربي الخامس) – التعليم والأزمات المعاصرة – الفرص والتحديات، المركز القومي لثقافة الطفل وجمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، أبريل.

٢٣–جامعة الدول العربية (١٩٨٤). ميثاق حقوق الطفل العربي، صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١ بعد إقراره من وزراء الشئون الاجتماعية العرب.

٢٤–جرانبرج، جيرالد، وبارون، روبرت (٢٠٠٤) . إدراك السلوك في المنظمات، ترجمة رفاعي محمد رفاعي وإسماعيل على بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض .

٢٥–جمهورية مصر العربية – مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤). المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية: القاهرة.

٢٦–جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤م، مصر.

٢٧-جمهورية مصر العربية– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩). "كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٩"، متاح علي الرابط الآتي (تم الدخول ٦/١٠/ ٢٠١٩)
http://www.capmas.gov.eg/pdf/Static%20Book/INTREFACE/arabic.htm

٢٨–الجهني، محمد فالح (٢٠٠٩). تطبيق افتراضي لأسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية : الخريج العربي المرغوب استكشافاً واستهدافاً، مجلة المعرفة، ع ١٧٦ .

٢٩–حبيب عائب، وراى بوش (٢٠١٢). التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط، الإسكندرية، دار العين للنشر، الطبعة الأولي .

٣٠–حسن، أمل عبد الله محمد (٢٠٠٣). " آليات التهميش الاجتماعي في المجتمع المصري : دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، قسم اجتماع، جامعة حلوان .

٣١–حسن، سعودي محمد (٢٠١٢). "دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة المعاقة"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع ٣٣، ج٢.

٣٢–حسن، مصطفي حسن، والزغل، علاء على (٢٠١٠). فعالية شبكة الامان الاجتماعي في مصر، المؤتمر الدولى الثالث والعشرون: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على سياسة الرعاية الاجتماعية، المنعقد بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، في الفترة ١٠ – ١١ مارس.

٣٣–الدسوقي، محمد إبراهيم (١٩٩٧). "دراسة مقارنة بين المهمشين وغير المهمشين من طلاب الجامعة في أبعاد الاغتراب وبعض خصائص الشخصية "، كلية الآداب، جامعة المنيا، أكتوبر .

٣٤–الرعوجي، مساعد عبيد (٢٠١١). متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للانحراف : دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية مطبقة على دار الملاحظة والتوجيه

الاجتماعي بمدينة بريده، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم– السعودية.

٣٥–رئاسة جمهورية مصر العربية . وثيقة إعلان إعتبار العشر سنوات ١٩٨٩–١٩٩٩ عقد لحماية الطفل المصري ورعايته، متوفر علي الرابط الآتي : (تم الدخول ٢٠١٩/١٠/١م) http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/4.pdf

٣٦–رئاسة جمهورية مصر العربية . وثيقة العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته ٢٠٠٠–٢٠١٠، ص ص ٦–١٠، متوفر علي الرابط الآتي (تم الدخول ٢٠١٩/١٠/١م) http://www.sis.gov.eg/newVR/pdf/5.pdf

٣٧–رئيس جمهورية مصر العربية (١٩٥٦) . قانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائي ، ٢٠ مايو.

٣٨–رئيس جمهورية مصر العربية (١٩٩٦) . قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م.

٣٩–شابيرو، إيان (٢٠١٢). نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الارهاب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

٤٠–الشافعي، سهير إبراهيم محمد إبراهيم(٢٠١٤) . بعض أساليب المعاملة الوالدية غير السوية وعلاقتها بالضغوط النفسية والأسرية لدى المراهقات، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع١٥٨،ج٣.

٤١–الشمري، محمد (٢٠١٠). "التربية الوجدانية للطفل وتطبيقاتها التربوية في المرحلة الابتدائية"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.

٤٢–الشناوي، محمد (٢٠٠١)." التنشئة الاجتماعية للطفل"، الأردن، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع

٤٣–الضبع، ماهر عبد العال (٢٠١١) . مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري : دراسة ميدانية، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، ع ٥، نوفمبر.

٤٤–طنش، اسامة على السيد (٢٠١١) . الحماية الاجتماعية في مصر نحو سياسة اجتماعية متكاملة،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ع١، يناير.

٤٥–طنطاوي، آمال سيد (٢٠١٢). "المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع"، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٤٦–الطويل، سعاد (٢٠١٥). "إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٥٩) . النشأة، والتحول، وإقرار اتفاقية أو معاهدة ما لإعادة تشكيل قضية عالمية "، مجلة مستقبليات، العدد (٤٥)، المجلد الأول، مارس .

٤٧–عاطف، سهير علي (٢٠١٩). "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجماعات المهمشين الواقع والتغير التنموي"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الأول، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، اليمن.

٤٨–عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٦) . الدراسات المستقبلية " مفهومها – أساليبها – أهدافها "، دار السحاب، القاهرة.

٤٩–عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٨). أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري العلمية،عمان .

٥٠–عبد الجليل، وفيه محمد، ورجب، مصطفى(٢٠٠٨). "تربية الأطفال في المناطق العشوائية: دراسات نظرية وميدانية"، القاهرة: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

٥١–عبد الجواد، السيد مسعود، وعبد القوي، وفاء محمد (٢٠١٢) . " محو الأمية والمهارات الحياتية للشباب المهمشين وأثرها في التنمية المستدامة "، المؤتمر السنوي العاشر، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، أبريل.

٥٢–عبد الحافظ، نبيلة الورداني (٢٠٠٣) . الهجرة وآثارها على الطفل العربي بين الواقع والمعالجة، مجلة الطفولة والتنمية، مج ٣، ع١٢ .

٥٣–عبد الحميد، اعتماد خلف معبد (٢٠١٧). "قضايا المهمشين في الكاريكاتير السياسي المقدم بالصحف المصرية"، مجلة دراسات الطفولة، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مج (٢٠)، ع (٧٦).

٥٤–عبد الحي، وليد (٢٠٠٧) . مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي .

٥٥–عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (٢٠١٦) . المعاقون في المنظور الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، س٥٣، ع٦١٤.

٥٦–عبدالله، خالد عبدالفتاح (٢٠١٧). الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، مجلة الطفولة والتنمية– المجلس العربي للطفولة والتنمية، مج٧، ع ٢٨.

٥٧–عبدالله، دلال يسن محمد (٢٠٠٢). "المهمشون والتعليم (دراسة حالة لصور هدر الطاقة البشرية والدور المتوقع لتعليم الكبار)، كلية الدراسات الإنسانية، قسم أصول التربية، جامعة الأزهر.

٥٨–عزوز، محمد (٢٠١٣) . " الآثار النفسية والاجتماعية للتفكك الأسري"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر .

٥٩–العساف، شذى أحمد محمد (٢٠١٩) . حماية حق الطفل اللاجئ في التعليم في الاتفاقيات الدولية، مج٤٦، ع٢، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي .

٦٠–علام، ابتسام (٢٠٠٢). "الجماعات الهامشية: دراسة الانثروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة"، كلية الآداب، مركز الدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

٦١–عمر، ريهام حمدي حسين (٢٠٠٥). "الحديقة كبيئة فعالة لتنمية القدرات المتكاملة للطفل المصري"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

٦٢–غباري، أمل محمد سلامة (٢٠١١) . دور الجمعيات الاهلية في دعم الحقوق الاجتماعية للمعاقين، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، ٩–١٠ مارس ، بجامعة حلوان.

٦٣–فرح، غادة الريح عبد الله (٢٠١٩) . دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في دمج الأطفال المشردين : دراسة تطبيقية علي بعض مؤسسات الخدمة الاجتماعية بولاية شمال دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان .

٦٤–كامل، محمد عبد السلام (٢٠٠٩). مشكلة تهميش الشباب اجتماعياً بين الواقع والحل قراءة لبعض آراء الشباب العربي، القاهرة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٦٥–كامل، نجوى (٢٠٠٩) . "دور وسائل الإعلام في تلبية احتياجات الفقراء والمهمشين في الريف والحضر، في مشروع : نشر وتعليم مبادئ التربية الإعلامية للعاملين والدارسين في مجال الإعلام"، الجزء الأول، اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، يونسكو–ليكسو–ايسيسكو، ابريل.

٦٦–كمال، بدر الدين (٢٠١١) . " إسهامات خدمة الجماعة في الحد من مشكلات الإقصاء الاجتماعي للأيتام "، المؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام، الرياض، الرباط، في الفترة ٢٦–٢٨ أبريل.

٦٧–لانسداون، جيريسون (١٩٩٩م) . التقدم في تنفيذ إعلان حقوق الطفل العوامل المساعدة والعوامل المعيقة، ترجمة أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبليات التربية، ٢٩(١١٠).

٦٨–مبارك، علي (٢٠١٠) . "قضايا الفقراء والمهمشين في التلفزيون المصري"، المؤتمر العلمي السادس عشر بعنوان "الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين. الواقع والتحديات"، في الفترة من ١٣–١٥ يوليو، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٦٩–محمد، ابراهيم اسماعيل عبده (٢٠١٦). عوامل استقطاب الشباب للتنظيمات المتطرفة من وجهة نظر طلاب جامعة عين شمس: دراسة ميدانية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية – مركز جيل البحث العلمي بالجزائر، ع ٦.

٧٠–محمد، سارة طلعت عباس (٢٠١٢). " أطر معالجة قضايا من الأطفال المهمشين في عينة من الصحف المصرية"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

٧١–محمد، نجاة شرقاوي (٢٠١٠). "الجماعات الهامشية في المجتمع الحضري: دراسة سوسيو انثروبولوجية بمدينة سوهاج"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعه سوهاج.

٧٢–المرهون، عبدالجليل زيد (٢٠١٥). فلسفة التكافل الاجتماعي، جريدة الرياض، ع ١٧١٦٨، بتاريخ ٢٦ يونيو، على الرابط الآتي: http://www.alriyadh.com/1060054#

٧٣–المعموري، ناجح (٢٠١٤). العزلة الاجتماعية وعلاقاتها بالاستهواء لدي الأطفال، مجلة العلوم الإنسانية، ع٢٢.

٧٤–مكاوي، ماهيتاب (٢٠٠٣). مؤتمر " المهمشون في المجتمعات العربية "، مجلة شؤون عربية، ع ١١٤، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة.

٧٥–المنجد في اللغة والإعلام (١٩٨٦) . ط٣٠ . بيروت، دار المشرق.

٧٦–منظمة الأمم المتحدة للطفولة (١٩٩٢). " وضع الأطفال في العالم " ، عمان . المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٧٧–الميالي، محسن مهدي خنياب (٢٠١٧) . حرمان الأطفال من الرعاية الوالدية وأثرها علي مستقبل شخصياتهم السلوكية والنفسية والاجتماعية، دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج ١١، ع٢٠، جامعة الكوفة .

٧٨–نصر، نوال (٢٠١٧). دراسة تحليلية للعلاقة بين الادارة بالاحتواء العالى وتنمية الابداع الاداري للعاملين بالمدرسة، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرين: قيادة التعليم وادارته في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، في الفترة ٢٨–٢٩ يناير، بدار ضيافة جامعة عين شمس.

٧٩–هاني، إبراهيم (٢٠٠٨). "دليل القيادات الطبيعية للتأهيل والدمج الاجتماعي للمجموعات المهمشة"، القاهرة: مؤسسة ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية.

٨٠–الهبارنة، نجاح حسين حمد (٢٠١٢) . آليات الفقراء في التكيف مع الفقر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك .

٨١–الهيئة العامة للاستعلامات. وثيقة الطفل المصري، علي الرابط الآتي (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٧م

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3112#.Vgcu_2Pm7IX

٨٢–وريكات، عايد، والمجالى، انجود (٢٠١٤) . اختبار الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الاحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج ٧، ع٣.

٨٣–وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨). "الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٧–٢٠١٨م"، القاهرة: الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٨٤–ياسين، مروى (٢٠١٠). "المهمشون ما بين العجز والعزل: دراسة ميدانية في الواقع التلفزيوني المدرك"، المؤتمر العلمي الدولي السادس عشر بعنوان "الإعلام وقضايا الفقر والتهميش: الواقع والتحديات"، في الفترة من ١٣–١٥ يوليو، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

85-Adam, B., Huntage, Y. N. (2005). Let them Eat Uranium and American Marginalization, Ph. D., Dissertation University of Californian.

86-Andrews, D.A. & Bonta, J. (2006). The Psychology of Criminal Conduct(4th edition). Cincinnati: Anderson Publishing Co.

87-Barry, B. (2002). Social Exclusion, Social Isolation, and Income Distribution, in: John Hills, Julianle Garand, David Piachaud, Understanding Social Exdusion, Oxford: Press.

88-Burman, M .E , MC Kay, S. (2007). Marginalization of Girl Mothers During Reintegration from Armed Groups in Sierra Leone, Intonation Nursing Review, Intercalation Council of Nurses, Vol. 54, p.321 .

89-Cardwell, S. M. (2013) . Reckless Reevaluated: Containment Theory and Its Ability To Explain Desistance Among Serious Adolescent Offenders, Master of Science in Criminal Justice, Birmingham, Alabama.

90-Cardwell, S. M. (2013). Reckless Reevaluated: Containment Theory and Its Ability to Explain Desistance Among Serious Adolescent Offenders. MA., The University of Alabama at Birmingham, BIRMINGHAM, ALABAMA.

91-Francis, R. T. (2000). Encyclopedias of Philosophy, New York.

92-Handicap International (2014). Empowerment and Participation: Good practices from South& South- East Asia in disability inclusive disaster risk management .

93-Heese, C. (2002). Cultural Marginality A concept Analysis with Implication for Immigrant Adolescents, Op. Cit., p 199.

94-Hinton, S.(2002) . Non Government organization, Stanford 's California University.

95-Homes R. (2001). The Role of Social Protection Programs In Supporting Education In Conflict affected Situations. Quarterly Review of Comparative Education, UNSCO IBE, Vol. (41).

96-http://www.niitholeinthewall.com/abouthiwel.html (accessed 1\1\2019).

97-https://www.schoolnetafrica.net/ (accessed 1\1\2019).

98-Johnson, M. (2010) Assessing the impact of economic marginalization , gender in equality , and other exogenous factors of social disorganization on female property crime offending across U.S. cities : A racially and ethnically disaggregated analysis , Southern Illinois University at Carbondale , 2010 .

99-Kennedy, J. P. (2015) Losing Control: A Test of Containment Theory and Ethical Decision Making, International Journal of Criminal Justice Sciences (IJCJS), June, Vol. 10, No. 1.

100-Kennedy, J. P.(2015). Losing Control: A Test of Containment Theory and Ethical Decision Making, International Journal of Criminal Justice Sciences (IJCJS), June, Vol. 10 (1),.

101-Levitas, R., Pantazis, C., Fahmy, E., Gordon, D., Lloyd, E., & Patsios, D. (2007). The multi-dimensional analysis of socia exclusion: Department of Sociology and School for Social Policy, Townsend Centre for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol.

102- Lima, C. O. (2006). It's NotAll About Access: A Comparative Study of Global Citizenship and ICT Use Between Brazilian and American Students Utilizing a Social Inclusion Framework,Ph.D, University of Connecticut.

103-Loyola Institute (2007). A Centre for Formation Leadership, Globalization Marginalization, Discussion Guide to the Jesuit Task Force Australian, July.

104-Marcella, M. G.(1999) The effects of workplace marginalization on individual African American women : A collective case study , McGee, the Fielding Instityte .

105-Nin˜o-Zarazu´a, M. & BarrIentos, A., Hickey, S. and Hulme, D. (2012) Social Protection In Sub Saharan Africa : Getting The Politics Right. World Development, vol. (40), No. (1), January, p. 164

106-Okoli, C. & Pawlowski, S. D. (2004) . The Delphi method as a research tool: an example, design considerations and applications, Information and Management , 42 .

107-Robo, M. (2014). Social inclusion and inclusive education, Academicus International Scientific Journal, 10, pp. 181-191.

108-Sedaghatnia, S.& Lamit, H. & Saifuddin, A. A and Ghahramanpouri, A. (2014). Experience of Social Inclusion among Students in University Campuses of Malaysia, Asian Conference on Environment-Behaviour Studies Chung-Ang University, Seoul, S. Korea, 25-27 August 2014, "Environmental Settings in the Era of Urban Regeneration".

109-Silimi, A. (2009). Whose Education? Whose Nation? Exploring the Role of Government Primary School Textbooks of Bangladesh in Colonialist forms of Marginalization and Exclusion of Poor and Ethnic Minority Children M.A., Dissertation, University of Toronto, Canada.

110-Taefi, N. (2008). The Synthesis of Age and Gender : Intersectionality , Human Rights Lawand College London.

111-Teague, R. J.(2011). Containment: Relevant Or Relic?. MA., The U.S. Army Command and General Staff College, Kansas.

112-Teague, R. J.(2011). Containment: Relevant Or Relic?. MA., The U.S. Army Command and General Staff College, Kansas, p.7-8.

113-UNDP/IBHI (2007). National Human Development Report -Social Inclusion in Bosnia and Herzegovina, Bosnia and Herzegovina.

114-Warschauer, M. (2002). Reconceptualizing the Digital Divide. First Monday, vol. 7, No.7.